جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان : الحقوق و العلوم السياسية
شعبة : العلوم السياسية
تخصص: تنظيم سياسي و إداري

السلم الإجتماعي و أزمة الدولة الريعية -حالة الجزائر-

إعداد الطالبة :
نعيمي أم الخير

إشراف الأستاذة:
د/ شليغم غنية

نوقشت يوم 29 ماي 2016

أعضاء لجنة المناقشة

أ. ليمام سلمى ..... رئيسا
د. شليغم غنية ..... مشرفا
أ. ولد عامر نعيمة ..... مناقشا

السنة الجامعية
2015-2016 م

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

نبع الحنان.....أمي وأبي.

رمز الأمان.....زوجي.

هبة الرحمان.....أولادي.

فيض الإيمان.....إخوتي.

وأشكرهم جميعا على تعبهم معي و تشجيعهم لي.

شكر و عرفان

بعد شكر الله سبحانه و تعالى،

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة شليغم غنية على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، و أشكرها على توجيهاتها و نصائحها و صبرها معنا و أسأل الله عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناتها .

كما أتقدم بالشكر للأستاذة ليمام سلمى التي لم تبخل بمد يد العون لنا و إلى جميع أساتذة و طلبة قسم العلوم السياسية الذين شجعوني بكلماتهم الطيبة ، و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

الملخص

لقد شكل ظهور النفط في دول العالم الثالث بصفة عامة و العالم العربي بصفة خاصة، عامل تحول في تركيبة هذه الدول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ولقد تناولنا من خلال هذه الدراسة أثر الريع في عملية تحقيق السلم الاجتماعي في الدول الريعية ، النفطية منها على وجه الخصوص ، حيث أن التدفقات المالية الناتجة عن بيع الثروة النفطية لها دور كبير في عملية تحقيقه من خلال آليتين وهما استخدام الريع كآلية لشراء الولاءات أو استخدامه كآلية لقمع أية معارضة، ومن هنا يظهر أن الهدف من ذلك ليس تحقيق السلم الاجتماعي بقدر ما هو الحفاظ على استقرار النظام وبقائه. الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مجموعة من التداعيات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية.

كما حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز ذلك بالتركيز على حالة الجزائر ، و ذلك بتتبع أزمات فقدان السلم الاجتماعي التي عرفتها منذ الاستقلال ، و التطرق إلى كيفية تعامل النظام معها. حيث أظهرت الدراسة أن الريع النفطي له دور حاسم في تجاوزها ، الأمر الذي جعل السلم الاجتماعي فيها مرهون بتقلبات أسعار النفط .

الكلمات المفتاحية : الريع، الاقتصاد الريعي، الدولة الريعية ، الأزمة ، السلم الاجتماعي.

Résumé

La découverte du pétrole dans les pays du tiers monde en général et le monde arabe en particulier, a formé un facteur de changement dans la composition économique, politique et sociale de ces pays, et nous avons traité dans cette étude, l'effet de la rente dans le processus de maintien de la paix sociale dans les États rentiers, en particulier les pays pétroliers.

Les flux financiers résultant de la vente du pétrole ont joué un rôle important dans le processus de la réalisation de cette paix à travers deux mécanismes, à savoir l'utilisation de la rente comme un mécanisme pour acheter les loyautés ou l'utiliser comme un mécanisme pour supprimer toute opposition, ce qui démontre que l'objectif est de ne pas parvenir à la paix sociale autant que de préserver la stabilité du système et sa survie, Ce qui conduit à l'émergence d'une gamme de répercussions économiques, politiques et sociales.

Nous avons aussi , à travers cette étude essayé d'exposez le cas de l'Algérie, en se concentrant sur les crises de la perte de la paix sociale vécue depuis l'indépendance et comment le système politique les a gérées.

L'étude a démontré que les rentes pétrolières ont un rôle crucial à surmonter ces crises, ce qui a fait que la paix sociale est liée aux fluctuations des prix du pétrole.

Mots clés: Rente, Economie rentière, État rentier, Crise, La paix sociale.

Abstract

The discovery of oil in the third world countries in general and the Arab world in particular, formed a factor of shift in the economic, political and social composition of these states, and we have dealt with in this study the effect of rents in the process of achieving social peace in the rentier states, especially oil countries.

The financial flows resulting from the sale of oil wealth have a significant role in the process of its achievement through tow mechanisms, namely the use of rent as a mechanism to buy loyalties or use it as a mechanism to suppress any opposition, Which shows that the aim is not to achieve social peace as much as is to preserve the stability of the system and its survival. which leads to the emergence of a range of economic, political and social repercussions .

We also tried through this study to show it, focusing on the case of Algeria, by tracing the crises of social peace loss experienced since independence and addressed how the system deal with it.

The study showed that the oil rents have a crucial role to overcome it, Which made the social peace a subject to fluctuations of oil prices.

Key words: rent, rentier economy, rentier State , crisis , social peace.

مقدمـــة

لقد اكتسب مفهوم الدولة الريعية أهمية بالغة مع ظهور عصر النفط في بعض دول العالم الثالث بصفة عامة ، و العالم العربي بصفة خاصة ، حيث ثار جدل كبير حول ما إذا كانت هذه الثروة مصدر نعمة أو نقمة على تلك الدول ، لذا فقد اهتمت العديد من الدراسات بظاهرة الريع ، ولم يتوقف ذلك على الدراسات الاقتصادية فقط بل امتد ليشمل الدراسات السياسية ، التي حاولت ربط هذا المفهوم ببعض المتغيرات مثل الديمقراطية ، الدكتاتورية ، والسلطوية، كما اهتم الكثير من الباحثين بالأثر الذي أحدثته ظاهرة الريع على حالة السلم الاجتماعي في تلك الدول.

فالسلم الاجتماعي يعتبر مهما جدا لأي مجتمع كان، والمجتمع لا يكون مستقرا وقوي البنية ومزدهر النمو إذا لم تكن أوضاعه مستقرة، وتسوده الرفاهية والطمأنينة، لذا فقد شكل تحقيق السلم الاجتماعي والشعور بالأمن والاستقرار هاجسا ملازما لحياة الأمم، حيث ارتبط تاريخ الأمم والمجتمعات بالسعي نحو تحقيق السلم الاجتماعي، بالرغم من أن المجتمعات البشرية تتفاوت في مسألة تحقيقه فأحيانا تشعر بأنها حققته، وأحيانا أخرى تبدو وكأنها تعجز عن الإمساك به، كما هو الحال بالنسبة للدول الريعية ، وخاصة النفطية منها ، والتي يفترض أن ارتفاع الدخل الوطني فيها نتيجة لما تملكه من ثروات نفطية سيؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، الأمر الذي من شأنه إرساء دعائم السلم الاجتماعي، إلا أن التجربة تشير إلى أن السلم الاجتماعي فيها طالما تميز بهشاشته وبقي متأثرا بتلك الطبيعة الريعية، والجزائر بوصفها إحدى الدول الريعية النفطية عاشت تلك التجربة عبر محطات عدة من تاريخها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن مسألة تحقيق السلم الاجتماعي مسألة تهمنا جميعا، ليس بوصفنا باحثين سياسيين فقط لكن بوصفنا مواطنين نسعى للعيش في وطن ملؤه الاستقرار. فالقيام ببحوث علمية حول ظاهرة الريع في الجزائر وانعكاساتها على واقع السلم الاجتماعي من شأنه أن يبرز مكامن الخلل في العلاقة بين هذين المتغيرين ومن ثم العمل على وإصلاحها. كما من شأنها إثراء المكتبة ، و أن تكون مصدر فائدة للطلبة المهتمين بهذا النوع من الدراسات.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي يحدثه الريع النفطي في عملية تحقيق السلم الاجتماعي، وكيفية تعامل النظام مع مختلف حالات فقدان السلم الاجتماعي، وتقديم بعض التصورات لمستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر والخروج ببعض النتائج.

أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع أسباب اختيار الموضوع بين ما هو موضوعي ، وبين ما هو ذاتي:

الأسباب الموضوعية: وتتمثل في أن هذا الموضوع يعتبر حديث الساعة ليس في الجزائر فقط بل في كثير من الدول الريعية ، التي بدأ يساورها القلق بشأن مسألة تحقيق السلم الاجتماعي ، وبدأت تراجع سياساتها استعدادا لمرحلة ما بعد النفط.

الأسباب الذاتية: الرغبة في فهم ظاهرة الريع لأنها ظاهرة متعددة الجوانب ، ولها ارتباطات بعدة مجالات (اقتصادية، سياسية واجتماعية)، الأمر الذي من شأنه توسيع مدركاتي كطالبة في مجال العلوم السياسية.

الدراسات السابقة:

يمكن رصد بعض الدراسات التي اهتمت بظاهرة الريع وأشارت ولو بشكل غير مباشر إلى مسألة تحقيق السلم الاجتماعي في الدول الريعية ، ومن بينها :

– دراسة لحسين مهدوي بعنوان " **أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية –حالة إيران–**" يذهب فيها إلى أن الإسهام الأساسي لقطاع النفط يكمن في تمكين حكومات البلدان المصدّرة للنفط من الإقدام على برامج إنفاق عام كبيرة دون الحاجة لفرض الضرائب, ودون الوقوع في عجز في ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية, وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى.

– دراسة حازم الببلاوي الموسومة بـ "**الدولة الريعية في الوطن العربي** "التي يربط فيها مفهوم الدولة الريعية بالقبلية ، حين يعلن بأن التراث القبلي الطويل المتسم بشراء الولاء والإخلاص تعزز عبر أُعطيات الدولة التي توزع المنافع والمنح لسكانها ، والتي يتم توظيفها في شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام ، بالإضافة إلى الأعطيات الممنوحة لأغراض كسب الولاء الشخصي . و يوسع الببلاوي مفهوم الدولة

الريعية ليشمل مجتمعا ريعيا، لكنه يضيف أيضا عاملا ثقافيا" عقلية ريعية "، تقوم هذه العقلية في رأي الببلاوي بكسر الارتباط بين العمل والمكافأة على أدائه.

– دراسة لماتياس باسدو وجان لاي، معنونة بـ " **السلام الريعي أو لعنة الموارد؟ الاثار الغامضة للثروة النفطية والتبعية للنفط على الصراع العنيف**". ينطلق فيها الباحثان من فرضيتين: الأولى تقول أن الاستقرار الداخلي يتحقق في الدول الريعية لما يكون نصيب الفرد عاليا من إيرادات النفط ، أما الفرضية الثانية فتذهب إلى القول أن الدول الغنية بالنفط تحافظ على الاستقرار من خلال مزيج من التوزيع على نطاق واسع ، و الإنفاق على الأجهزة الأمنية ، والحماية الخارجية التي توفرها لها بعض الدول التي تربطها بها مصالح متعلقة بالطاقة ، وقد توصلا إلى إثبات الفرضيات.

– دراسة للحسن عاشي بعنوان" **ثمن الاستقرار في الجزائر**" يتناول فيها الكيفية التي تمكن من خلالها النظام من تجاوز بوادر أزمة فقدان السلم الاجتماعي التي حدثت بالتزامن مع الثورات العربية ، من خلال المنح السخية التي توجه بها النظام لفئات المجتمع المختلفة.

– دراسة لبشير مصيطفى بعنوان "**نهاية الريع الأزمة والحل**" يستعرض فيها بعض الأحداث التي أعقبت تراجع أسعار النفط منذ 2014 ورد فعل الحكومة تجاه الوضع الجديد، وقدم رؤية استشرافية للاقتصاد الجزائري.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التعرف على أثر الريع في عملية تحقيق السلم الاجتماعي في الدول الريعية بصفة عامة ، و في الجزائر بصفة خاصة من خلال تتبع مختلف حالات فقدان السلم الاجتماعي التي عاشتها الجزائر منذ الاستقلال ، وكيفية تعامل النظام معها.

إشكالية الدراسة:

إن فقدان السلم الاجتماعي ظاهرة عامة قد تشهدها المجتمعات على اختلافها، إلا أن الدول الريعية لها خصوصية في كيفية التعامل معها ، وهو الأمر الذي ينطبق على الجزائر بوصفها إحدى تلك الدول، وعليه نطرح الإشكالية الآتية:

كيف ساهمت الطبيعة الريعية للدولة في الجزائر، في تجاوز أزمات فقدان السلم الاجتماعي؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى** :مداخيل الريع النفطي مكنت الجزائر من تجاوز أزمات فقدان السلم الاجتماعي.

- **الفرضية الثانية:** مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بتخلي النظام عن عملية توزيع الريع، والتوجه نحو بناء قاعدة اقتصادية قوية.

المقاربات المنهجية:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي** لوصف مختلف الممارسات الريعية وانعكاساتها على حالة السلم الاجتماعي. كما اعتمدت على **منهج دراسة الحالة** على اعتبار أن الدراسة تركز على حالة الجزائر ، مما يسمح بالتعمق في فهم كيفية تحقق السلم الاجتماعي فيها.

أما من ناحية الاقترابات فقد تمت الاستعانة بـ**اقتراب الاقتصاد السياسي** الذي يسهم في فهم مصدر الثروة في الدول الريعية وكيفية توزيعها كما يسهم في فهم طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في الدول الريعية. بالإضافة إلى **اقتراب النظم** الذي يسهم في فهم كيفية استجابة النظام لمختلف المطالب التي تأتيه من البيئة ، و التي صاحبت حالات فقدان السلم الاجتماعي. والاستعانة بأسلوب بناء السيناريو.

التحديد الإجرائي لمصطلحات الدراسة:

الريع: مفهوم اقتصادي يعني إيرادا دون سعي أو عمل، فهو الفارق غير المبرر اقتصاديا بين سعر التكلفة وسعر البيع.

الاقتصاد الريعي: الاقتصاد الذي يعتمد في إدامة أنشطته على الإيرادات الناتجة عن بيع الثروة الريعية حيث تتغلب فيه عناصر الريع الخارجي.

الدولة الريعية: هي الدولة التي تعتمد في أداء أنشطتها على دخل خارجي يتم الحصول عليه من بيع مادة أولية أو نتيجة للموقع الاستراتيجي للدولة أو الضرائب التي تفرضها على تحويلات العاملين بالخارج، وليس نتيجة عملية إنتاجية.

الأزمة: هي علاقة اجتماعية بين متغيرين مختلي التوازن.

السلم الاجتماعي: الهدوء و الاستقرار الذي يسود المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه مما يولد حالة من الانسجام والتوافق نابعة من شعور الإنسان بأمنه الاجتماعي.

خطة الدراسة:

تتضمن الدراسة ثلاثة فصول:

الفصل الأول معنون بـ " **الإطار النظري للدولة الريعية و السلم الاجتماعي** " و هو عبارة عن إطار نظري لمتغيرات الدراسة من خلال مبحثين الأول يتطرق لمفهوم الدولة الريعية في حين يتناول المبحث الثاني مفهوم السلم الاجتماعي أما الفصل الثاني المعنون بـ " **الريع و معضلة تحقيق السلم الاجتماعي في الدول الريعية النفطية** "فيتضمن هو الآخر مبحثين، الأول يدرس دور الريع في تحقيق السلم الاجتماعي من خلال آليتين وهما شراء الولاءات وقمع المعارضة أما الثاني فيتناول تداعيات تلك السياسات الريعية في مختلف الجوانب الاقتصادية و السياسية والاجتماعية. في حين خصص الفصل الأخير لدراسة الحالة، و المعنون بـ " **الريع النفطي وأزمات فقدان السلم الاجتماعي في الجزائر** "،ويضم ثلاثة مباحث يتطرق الأول إلى أزمات فقدان السلم الاجتماعي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، وكيفية التعامل معها ،في حين يتناول الثاني كيفية التعامل مع أزمات فقدان السلم الاجتماعي خلال مرحلة الاقتصاد الحر، أما المبحث الثالث فعبارة عن دراسة استشرافية لمستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر. ثم خاتمة يتم فيها تلخيص أهم نتائج الدراسة.

صعوبات الدراسة:

قلة الدراسات الأكاديمية التي تربط ظاهرة الريع بمسألة تحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر، و عدم توفر الكثير من المراجع في المكتبة ، بالإضافة إلى عدم التحكم الجيد في اللغات الأجنبية، وبالتالي عدم القدرة على الاستفادة من المراجع الأجنبية والتي من شأنها إثراء عملية البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدولة الريعية و السلم الاجتماعي

منذ أن انتظم الإنسان في جماعات وهو يبحث عن الأسباب التي تحقق له الاستقرار والأمن ضمن جماعته أو في مجتمعه ، ومن ثم السبل التي تضمن التعايش بين الحاكم والمحكومين ، وتشير الدراسات إلى أن الدولة الريعية تنتج الاستبداد والتسلط بسبب طبيعتها والقوى التي تستند إليها، وهذا ما يغري للبحث في الكيفية التي يتم من خلالها توفير الاستقرار بمعناه المجتمعي في ظل هذا النوع من الدول من خلال الربط بين متغيري الدولة الريعية و السلم الاجتماعي، إلا أن فهم تلك العلاقة يتطلب أولا توفير إطار نظري يسهم في فهم طبيعة تلك العلاقة والتأثيرات التي تتضمنها، من خلال تفحص معنى الدولة الريعية والوقوف على أهم خصائصها وتحديد معنى السلم الاجتماعي وأهم مقوماته.

المبحث الأول : مفهوم الدولة الريعية:

لقد اكتسب مفهوم الدولة الريعية اهتماما كبيرا خاصة مع ظهور عصر النفط في بعض دول العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة، فأصبحت العديد من الدراسات والأدبيات تهتم بهذا المفهوم ليس بوصفه ذا مدلول اقتصادي فقط بل باعتباره يحمل دلالات سياسية واجتماعية لدرجة أنه أصبح يعبر عن نظرية ومقاربة تستخدم في فهم طبيعة التطورات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية في بعض الدول التي توصف بالريعية نفطية كانت أو غير نفطية.

المطلب ألأول: تعريف الدولة الريعية

يتطلب تعريف الدولة الريعية الإلمام ببعض المصطلحات فمعناها لن يتضح ما لم نكن ملمين بالمقصود بمصطلح الريع، بالإضافة إلى مصطلح الاقتصاد الريعي.

1. **تعريف الريع:** الريع لغة معناه النماء والزيادة[1].

واصطلاح الريع اصلاح قديم الاستعمال فلقد تطرقت له الدراسات الاقتصادية القديمة عند التطرق إلى كافة أشكال الدخول الراجعة إلى الطبيعة، فالريع مفهوم اقتصادي يعني إيرادا دون سعي أو عمل ، عرفه العلامة بن خلدون في مقدمته على أنه كسب وميزه عن الرزق الذي يتطلب جهدا[2]. أول من استخدمه في الدراسات الاقتصادية فرانسوا كيناي، كما استخدمه آدم سميث في تحليله لانخفاض وارتفاع الأسعار والأرباح والأجور لاسيما تلك المتعلقة بدخول الملاك العقاريين[3]، وكان ذلك ضمن كتابه ثروة الأمم.

غير أن أول من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديميا هو ديفيد ريكاردو في كتابه "حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" والريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وينطبق الريع

---

[1]– أحمد منير نجار، الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع (التنمية المستدامة وسوق العمل)، الجمعية الاقتصادية العمانية مسقط، 2014،ص3

[2]– جورج قرم، " إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي" .مجلة القبس ، العدد 6، أفريل 2010، ص 49.

[3]– فتحي محمد البعجة ، التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي الكتاب الأول عن عصر الكولونيالية إلى عصر النفط. بنغازي: دار النهضة، ط1، 2006، ص516.

الريكاردي على ميزات الموقع والعوامل الطبيعية ومن هذا المفهوم ثم اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر التكلفة[1]، وعليه فإن الريع هو الفارق غير المبرر اقتصاديا بين سعر التكلفة وسعر البيع[2].

وتناوله كارل ماركس كنموذج اقتصادي حيث لفت النظر إلى ما أسماه "الرأسمالية الريعية" وقد نظر ماركس إلى الريع وأصحاب الريع بنظرة تشوبها الريبة لسبب أساسي هو انفصال الريع كأحد أثمان عناصر الإنتاج عن قيم الإنتاج وعن الجهد والعطاء وتحمل المخاطر، فالريع بالنسبة له ثمن غير مكتسب وغير مبرر، أما أصحاب الريع فهم أشخاص مشبوهون فيما يخص دورهم في عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي في بلدانهم[3].

والريع قد يكون داخليا مصدره ريوع السيادة وخدمات نشاطات الدولة(المضاربات المالية والعقارية، التراخيص، عقود الامتياز)[4]. فهو ريع مرتبط بشكل أو بآخر بالنشاط الإنتاجي ، أما الريع الخارجي فلا يرتبط بالنشاط الإنتاجي فالنفط باعتباره هبة وصدفة وعطاء من الطبيعة اعتبر عائده بدون شك ريعا خارجيا[5] .

2. تعريف الاقتصاد الريعي:

إن ظاهرة الريع هي ظاهرة عامة لا يختص بها اقتصاد دون آخر ففي كل اقتصاد وبالضرورة توجد بعض العناصر الريعية، لكن الاقتصادات تختلف فيما بينها من حيث درجة توافر العناصر الريعية، فالاختلاف هنا في الدرجة أو النسبة، فعندما تكون الغلبة في اقتصاد للعناصر الريعية يمكن عندئذ الحديث عن اقتصاد ريعي[6].

ويرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي لدولة ما عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصادا ريعيا[7]، فالاقتصاد الريعي هو

---

[1]– عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية. بغداد: معهد دراسات عراقية، ط1،2013، ص ص(7–8).

[2]– أحمد منير نجار، المرجع السابق، ص3.

[3]– فتحي محمد البعجة، المرجع السابق، ص511.

[4]– أحمد منير نجار، المرجع السابق، ص8.

[5]– فتحي محمد البعجة، المرجع السابق، ص510.

[6]– نفس المرجع السابق، ص512.

[7]– صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق. بغداد: مؤسسة فريد ريش إيبرت، 2013،ص4.

الاقتصاد الذي تتغلب فيه عناصر "الريع الخارجي" وليس عناصر "الريع الداخلي" فوجود ريع داخلي لا بد وأن يستند إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية أما الريع الخارجي وبالذات عندما يكون على درجة من الأهمية بالنسبة للناتج القومي مثل النفط فإنه يشير إلى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية هامة[1].

يعرف الاقتصادي العراقي صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من خلال استغلال النفط والغاز المملوك كليا للدولة، وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار الكلي ، وقيمة الصادرات النفطية تمثل أكثر من 50% من مجموع الصادرات[2].

وعليه فالاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في إدامة أنشطته على الإيرادات الناتجة عن عمليات بيع الثروة الريعية حيث تكون تلك الأنشطة مشوهة لأنها لا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد.

3. معنى الدولة الريعية:

إن أول من ربط مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية هو حسين مهدوي في بحثه الموسوم "أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية–حالة إيران–"، والذي نشر عام 1970[3]. حيث يعود الفضل إلى هذا المفكر الاقتصادي السياسي الإيراني في طرح مفهوم وأبعاد وخصائص الدولة الريعية بأسلوب علمي جديد ومتعلق بالاقتصاد النفطي بشكل خاص [4].

عرف مهدوي الدول الريعية بأنها تلك البلدان التي تتلقى على أساس منتظم ريوعا خارجية وتعرف الريوع الخارجية بدورها بأنها إيجارات تدفع من أشخاص أو شركات أو حكومات خارجية لأشخاص أو شركات أو حكومات بلد معين، فمدفوعات مرور السفن عبر قناة السويس (بعد السماح بتغطية تكاليف التشغيل ورأس المال المتكبدة) تعتبر ريوعا خارجية ، الشيء نفسه ينطبق على المدفوعات لما يسمى دول

[1]– فتحي محمد البعجة، المرجع السابق،ص512.

[2]– صالح ياسر، المرجع السابق،ص4.

[3]–عدنان الجنابي، المرجع السابق،ص8.

[4]– فتحي محمد البعجة، المرجع السابق، ص514.

العبور في الشرق الأوسط التي تسمح بمرور النفط عبر أراضيها ، كما تعتبر عائدات النفط المتلقاة من قبل حكومات الدول المصدرة أيضا ريوعا خارجية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق صفة الدولة الريعية ليس بالضرورة أن يكون ملازما للدولة في كل الفترات وإنما في ضوء مقدار ما تسهم به العائدات الريعية الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي وبهذا المعنى قد تتحول الدولة من ريعية إلى شبه ريعية أو بالعكس نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي الذي يحكم اقتصاد تلك الدولة[2].

ينبغي التأكيد على أن الدولة الريعية بوصفها العام ليس بالضرورة أن تكون متصلة بالنفط فإسبانيا في نهاية القرن الـ16 تعطي مثالا تاريخيا لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الأمريكيتين[3].

كما أن هناك مداخيل ريعية أخرى تجعل من بعض الدول بمصاف الدول الريعية كما في مصر و الأردن وسوريا واليمن وفلسطين إذ تسهم الإعانات الدولية وتحويلات العاملين من خارج بلدانهم في تعزيز موازين المدفوعات لبلدانهم. ومن جهة أخرى فإن الدول المنتجة للنفط والمستهلكة لجميع إنتاجها النفطي أو القسم الأكبر منه مما يترتب على ذلك بأن تصبح العائدات النفطية الخارجية لا تشكل جزءا مهما من ناتجها الإجمالي لا تعد دولا ريعية، وذلك كما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي في المرتبة الثالثة من حيث إنتاج النفط الخام بعد السعودية وروسيا.

إن تحليل مضمون وتركيب وتوجيهات الدولة الريعية لم يقتصر على مهدودي وحده فالباحثة "روث فرست" تبنت هذا المفهوم وقامت بتطويره وإيجاد أبعاد جديدة له في دراستين من الحالة الليبية[4] ، وقد انطلقت أيضا من أن الدولة الريعية هي تلك الدولة القائمة على دخل قادم من الإيجارات أي الدخل القادم من النفط كريع خارجي ، لكن الجديد الذي تقدمه هو أن مثل هذه الدول تواجه صعوبات حقيقية في التنمية كونها تتجه نحو الاندماج المتزايد في السوق الرأسمالية العالمية ، وكونها أيضا تعتمد على مصدر وحيد للدخل بدلا من الاعتماد على قاعدة اقتصادية متكاملة ، وهنا بالتحديد تصل "روث فرست" إلى

1-H.Mahdavy ,The patterns and problems of economic Development in rentier states –case of Iran- . In (Cook M.A, Studies in the economic history of the middle east. London: Oxford university press. 1970).p428.

[2]– أحمد منير نجار، المرجع السابق، ص12.

[3]– H.Mahdavy, OP.CIT, pp(432-435).

[4]– فتحي محمد البهجة، المرجع السابق، ص514.

نتيجة هامة توضح الطبيعة الخدمية لاقتصاد الدولة الريعية[1]، وحاولت الباحثة بتطوير نظرتها في أبعاد وطبيعة الدولة الريعية النفطية إيجاد تحليل للقوى الاجتماعية المحلية التي تكون تحالف طبقي مصلحي يلعب دورا أساسيا في ربط الاقتصاد الوطني ذو النزعة الخدمية بالسوق الرأسمالية العالمية ، فترى أن الدولة الريعية تقوم في بعض البلدان النفطية العربية (كالعراق –الجزائر– ليبيا) على تحالف وثيق بين الجهازين العسكري والبيروقراطي ، وهذا التحالف يقوم بلعب دور الوسيط بين جهاز الدولة من جهة ، وبين الفئات والطبقات الاجتماعية من جهة ثانية ، وهذا الموقع للتحالف السلطوي يؤدي إلى تزايد النفوذ السياسي والاقتصادي له ويزيد بشكل مستمر من نصيبه من الفائض الوطني [2] .

كما اهتم "حازم بيبلاوي" بمفهوم الدولة الريعية الذي ذهب إلى أن الغرض من محاولة تعريف الدولة الريعية ليس الوصول إلى فكرة مجردة لمثل هذه الدولة لكن للمساعدة في توضيح أثر التطورات الاقتصادية الأخيرة ولاسيما ظاهرة النفط على طبيعة الدولة في المنطقة العربية[3].

وعموما يمكن القول أن الدولة الريعية هي الدولة التي تعتمد في أداء أنشطتها على دخل خارجي يتم الحصول عليه عن طريق بيع مادة أولية في صيغتها الخام ، أو نتيجة للموقع الاستراتيجي للدولة ، أو الضرائب التي تفرضها على تحويلات العاملين بالخارج أو المساعدات الخارجية ، وليس نتيجة عملية إنتاجية حيث تكون الحكومة هي المتلقي لهذا الدخل وتتصرف فيه وفقا لتحالفات معينة.

المطلب الثاني: خصائص الدول الريعية:

من خلال الدراسات التي تناولت مفهوم الدولة الريعية يمكن استخلاص الخصائص الآتية:

1. أن الدخل الريعي هو الدخل السائد وإن كان ذلك لا يعني أنه النوع الوحيد من الدخل وعلى اعتبار أنه لا يوجد اقتصاد ريعي صافي ففي كل الاقتصادات توجد بعض العناصر الريعية ، لكنه في حالة الدولة الريعية يكون طاغيا كما أن منشأه يكون خارجيا حيث أن وجود الإيجار الداخلي ليس كافيا لتوصيف الدولة بالريعية[4].

2. إنها مبنية على اقتصاد من النموذج التداولي أو اقتصاد من النموذج التحصيصي حيث تكون الدولة هي المحرك الرئيسي لوظيفة التداول أو التحصيص إزاء شتى القطاعات الاقتصادية والمجموعات

[1]– فتحي محمد البعجة ، المرجع السابق، ص516.

[2]– نفس المرجع السابق، ص517.

[3]–Hazem Beblaw i, The rentier state in the Arab world . In (Hazem Beblawi and Giacomo Lucian , The rentier state . London :Groom helm,1987),P51.

[4] - IDEM.

الاجتماعية[1]، وباعتبار أنها غير منتجة فإن هذا الاقتصاد التداولي يكون مبنيا أساسا على الإنفاق وبمعنى آخر فإن الأفراد والجماعات والدولة نفسها يتنافسون من أجل السيطرة على الريع وأن أكثر النشاط الاقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعتبر مسلكا متجها وجهة إنتاجية[2].

3. تشكل الأيدي العاملة المشغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة حيث أن عددا قليلا فقط يشارك في توليد هذا الريع ، وبقية المجتمع تعمل على توزيع واستخدام هذه الثروة فقط[3].

4. الحكومة هي الملتقى أو المستفيد الرئيسي من الريع الخارجي ، هذه الحقيقة ذات أهمية قصوى في كل النسيج الاجتماعي للاقتصاد وتؤثر على دور الدولة في المجتمع ، فدور الحكومة كمستفيد رئيسي من الريع الخارجي يرتبط ارتباطا وثيقا بحقيقة أن عددا قليلا يسيطر على هذا الريع ، ومن ثم فإن القوة الاقتصادية التي يتمتعون بها تسمح لهم بالاستيلاء على السلطة السياسية أيضا ، ووفقا لذلك فالحكومة تلعب دورا مركزيا في توزيع هذه الثروة على السكان [4]، فالفكرة الأساسية أن الريع الخارجي يولد ويذهب إلى فئة صغيرة أو قلة مرتبطة بجهاز الدولة وتقوم هذه الفئة التي تلعب دور الوسيط بإعادة استخدام وتوزيع هذه الثروة على معظم السكان وبأشكال وطرق متفاوتة[5].

5. أن الفوائض المالية الكبيرة من رأس مال التي تملكها تؤدي إلى مزيد من التدخل في الاقتصاد من خلال احتكار تمويل وإنشاء وضمان كل أو أغلب المشروعات الصناعية والتجارية ،فبإلقاء نظرة على أكبر الشركات المساهمة في تلك الدول وحصة الحكومة فيها يمكن أن ندرك إلى أي مدى تتدخل الدولة في الاقتصاد ، كما أن أكثر قطاعات الاقتصاد دينامية كالاستيراد والتصدير والبناء والمقاولات تعتمد اعتمادا رئيسيا على مناقصات الدولة، ولذلك ما إن ينخفض معدل الإنفاق العام حتى تبدأ عجلة الاقتصاد بالتوقف عن الدوران [6].

---

[1]– نزيه الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.(ترجمة: أمجد حسين)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2010، ص456.

[2]– فتحي محمد البهجة ، المرجع السابق، ص519

[3] – Hazem Beblawi, OP.CIT, p51.

[4]- IBID ,p52.

[5]– فتحى محمد البهجة ، المرجع السابق، ص524.

[6]–خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1989، ص125.

6. تتبنى سياسات إنفاق كبيرة ينتج عنها عقلية معينة هي " عقلية ريعية" ، وما يميزها عن السلوك الاقتصادي السوي هو أنها تجسد ارتخاء الدخل والثروة[1]. و أساس هذا السلوك الريعي هو الحصول على الريع بأي ثمن ومن أي مصدر من قبل أغلب السكان في الدولة الريعية، وإذا كان مثل هذا السلوك ضار أساسا بآلية وأداء النظام الاقتصادي في تلك الأقطار، حيث تنتشر أمراض الرشوة والغش والصفقات المشبوهة والتلاعب المالي فإنه أيضا أصبح عقلية سائدة وحاكمة لمجمل النشاط أو السلوك الاقتصادي في تلك المجتمعات [2].

7. تتمتع بمستوى عالي من الاستقلالية المالية ونتيجة لذلك تميل إلى أن تكون لديها درجة عالية من الاستقلالية الذاتية النسبية عن المصالح المحددة لطبقات المجتمع المختلفة[3]، فنتيجة لاعتمادها على الريع الخارجي وقيامها بالدور الرئيسي في تحصيل الريع وتوزيعه أو توزيع جزء منه على المواطنين من خلال سياسات وبرامج الإنفاق العام فقد استطاعت النخب الحاكمة تعزيز استقلاليتها عن المجتمع ، بمعنى أنها لم تعد بحاجة إلى فرض ضرائب على المواطنين لتمويل إنفاقها ، بل بالعكس تمكنت من خلق شرائح اجتماعية ريعية مرتبطة بها[4]. إن الدرجة العالية نسبيا لاستقلالية الدولة الذاتية قد تمكنها فوق هذا وذاك من خلق طبقات جديدة و/أو تفكيك وإعادة تجميع طبقات قائمة[5] .

8. الميل إلى التضخم في حجم الدولة وحجم القوات الأمنية والمسلحة والميل إلى الدكتاتورية[6] ، حيث يبرز دور الأسر والنخب الحاكمة التقليدية التي جمدتها معاهدات الحماية الاستعمارية في مركز الحكم، وتظهر كأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة ولم تأت عن طريق الاختيار أو الانتخاب بل بحكم وضعها السابق ، وهذا يعني تكييف أجهزة الدولة الحديثة الرأسمالية لمتطلبات القبلية والطائفية ومحاولة النخب الحاكمة المحافظة على العلاقات التقليدية القديمة في ظل النظام السياسي الحديث، والأوضاع الاقتصادية المستجدة[7] .

---

[1]–Hazem Beblawi, OP.CIT, p52

[2]– فتحي محمد البهجة، المرجع السابق،ص521.

[3]– نزيه الأيوبي، المرجع السابق، ص457.

[4]- حسنين توفيق إبراهيم، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . دبي : مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2005، ص26.

[5]– نزيه الأيوبي، المرجع السابق،ص458.

[6]– عدنان الجنابي، المرجع السابق، ص ص(8–9).

[7]– خلدون حسن النقيب، المرجع السابق، ص 125.

المبحث الثاني: مفهوم السلم الاجتماعي

كان السلام دائما من بين أعلى القيم الإنسانية الذي ينظر إليه على أنه راحة البال والصفاء ، وعلى أنه الوفاق والانسجام والهدوء ، كما يعرف على أنه دولة القانون أو الحكومة المدنية ودولة العدل أو الخير وتوازن القوى ، وهذه المعاني للسلام هي على مستويات مختلفة فهو قد يشير إلى العلاقات الخارجية كما قد يشير إلى الحالة الداخلية ، و هذه الأخيرة تعبر عن السلم الاجتماعي كحالة تنشدها مختلف الشعوب والمجتمعات وتسعى لتحقيقها بإرساء مقوماتها.

المطلب ألأول: تعريف السلم الاجتماعي :

قبل تعريف السلم الاجتماعي لابد من التعرف على معنى السلم بصفة عامة أولا.

1.تعريف السلم:

السلم من السلام وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار. قال ابن منظور في مؤلفة لسان العرب السلم بالكسر: السلام وقال السلم والسلم: الصلح يفتح ويكسر بذكر ويؤنث والسلم: المسالم تقول أنا سلم لمن سالمني ، وقوم سلم وسلم: مسالمون والخيل إذا تسالمت تسايرت لا تهيج بعضها بعضا[1].

وغنى عن القول أن الإسلام جاء دعوة للسلم والسلام على مستوى العالم أجمع ، وقد تكرر الحديث عن السلم والسلام في القرآن في أكثر من خمسين موضعا ، فهو يعتبر المبدأ الأساسي في العلاقات بين البشر ، بل إن السلام هو اسم من أسماء الله تعالى وصفة من صفاته[2].

والسلم أو السلام في الاصطلاح له معنيان : الأول غياب الخلاف والحرب وهذا المعنى الشائع في العديد من الكتابات حيث يرى الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلام يعني غياب الحرب، وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلام غياب كل ما له علاقة بالعنف مثل الجرائم والنزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية التي غالبا ما ترجع أسبابها إلى اعتبارات اقتصادية أو سياسية، والمعنى الثاني الاتفاق والانسجام والهدوء ، وعليه فالسلام لا يعني فقط غياب العنف بكافة أشكاله ولكنه يعني أيضا صفات

[1]– خالد بن محمد البديوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي. الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط1، 2011، ص11.

[2]– حسن بن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته و حمايته. بيروت: دار الساقي، ط1، 2002، ص 31.

إيجابية مرغوبة في ذاتها[1]. وبناء عليه فإن السلام هو فترة من الانسجام بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تتميز بعدم وجود العنف أو سلوكيات الصراع والتحرر من الخوف.

2.معنى السلم الاجتماعي :

إن المجتمع ليس مجرد كمية من الأفراد وإنما هو اشتراك هؤلاء الأفراد في اتجاه واحد، وهو ما يستلزم وجود مجموع أو شبكة العلاقات الاجتماعية الضرورية لأداء العمل الاجتماعي المشترك فالمعلوم أن أول عمل يؤديه مجتمع معين في طريق تغيير نفسه مشروط باكتمال هذه الشبكة من العلاقات وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن شبكة العلاقات الاجتماعية هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده[2]. فكل مجتمع يتكون من مجموعة من البشر المختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض سواء في انتمائهم الديني أو المذهبي أو موقعهم الاجتماعي أو الوظيفي ، ولكن يجمعهم جميعا ما يمكن أن نطلق عليه عقد اجتماعي غير مباشر ، وهو في حقيقته تعبير عن حالة توازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح والقوة والإمكانات والإرادات ، ويتم الحفاظ على هذا التوازن بقوة القانون والشرعية، ويعتبر هذا العقد المرجعية التي تعود إليها الأطراف لحل مشكلاتهم حيث يتعلق بالقيم والمعايير والمشاعر والاتجاهات ، وما هو متفق عليه ضمنيا بين مختلف الأطراف، فيبعث الخروج عليه على الاستنكار ، في حين أنه إذا كان هذا العقد يجري على أرض الواقع دون مشكلات فإن مؤداه عندئذ تحقيق السلم الاجتماعي[3].وعليه فإن السلم الاجتماعي هو توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما أو بين مجتمعات أو دول[4]. ويعتبر السلم الاجتماعي مرادفا لمفهوم السلم الأهلي الذي يعني أن يعيش الإنسان حياته ويمارس أعماله بحرية مسؤولة ، وأن يحصل على متطلبات عيشه وحقوقه بيسر وسهولة دون أن يخشى الاعتداء على حقه أو ماله أو على أمنه الشخصي أو أمن أهله[5].

---

[1]– سري زيد الكيلاني و ليلى مصطفى تفاحة، أثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي. مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني(السلم للاجتماعي من منظور إسلامي) جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2012،ص ص(24– 25).

[2]– مالك بن نبي ، ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية. (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، الجزائر: دار الفكر، ط3، 1986،ص ص(27–28).

[3]– سري زيد الكيلاني و ليلى مصطفى تفاحة، المرجع السابق ، ص25.

[4]– خالد بن محمد البديوي ، المرجع السابق، ص12.

[5]– ناريمان عامر(وآخرون)، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا. دمشق: مركز المجتمع المدني والديمقراطية ، 2013، ص7.

فالسلم الأهلي والأمن الاجتماعي ذوا دلالة واحدة تعني الرفض على الدوام لكل أشكال التقاتل أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه أو تبريره أو نشر ثقافة تعتبر التصادم حتميا بسبب جذريه التباين ، وينطلق العمل في سبيل إرساء السلم والأمن الاجتماعي الدائم من قاعدة اختباريه معايشة ، و عملية ، وهي أن الحرب الأهلية أو الداخلية في المجتمع هي الشر المطلق ، وذلك أيا كانت الأهداف أو القضية التي تتلبس بها هذه الحرب أو تسعى للدفاع عنها[1].

إن صفاء أجواء المجتمع من العداوات والصراعات يجعله مهيأ للتعاون والانطلاق ويحفظ قوته من الهدر والضياع ، لذلك كان من الطبيعي أن تسعى القوى المناوئة لأي مجتمع من أجل تمزيق وحدته وإثارة العداوات بين فئاته[2]. ففي رحاب السلم الاجتماعي يمكن تحقيق التنمية والتقدم حيث يتجه الناس صوب البناء والإنتاج ، وتتركز الاهتمامات نحو المصالح المشتركة، وتتعاضد الجهود والقدرات في خدمة المجتمع والوطن على عكس ما يحصل في حالة الخصام و الاحتراب ، والانشغال بتغليب المصالح الخاصة الفئوية على المصلحة العامة والمشتركة، وفي مثل هذا الوضع لا تستحيل فقط التنمية والتقدم بل يصعب الحفاظ على القدر الموجود والقائم فيتداعى بناء المجتمع وينهار كيان الوطن[3].

بناء على ما تقدم يمكن تعريف السلم الاجتماعي بأنه الهدوء والاستقرار الذي يسود المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه مما يولد حالة من الانسجام والوئام والتوافق نابعة من شعور الإنسان بأمنه الاجتماعي.

المطلب الثاني: مقومات السلم الاجتماعي

إن المتمعن في حال الشعوب يرى أن بعضها ينعم بالاستقرار والسلم الاجتماعي في حين أن شعوبا أخرى تعاني الاضطراب وفقدان السلم الاجتماعي ، وهذا ما يبعث على التساؤل حول أسباب الاستقرار أو عدمه، لاسيما وأن السلم الاجتماعي حاله مرغوبة تنشدها مختلف المجتمعات ولا أحد يمكنه أن يشكك في أهميته ، ولعل الإجابة تمكن في أن السلم الاجتماعي ينبني على مجموعة من المقومات ، لا تقوم له قائمة إلا بتوافرها والمتمثلة في:

---

[1]– أحمد مبارك سالم ، السلم الأهلي والأمن الاجتماعي من منظور الاسلام. على الموقع الالكتروني:
www.essakina.com/news/news1/16369.html
تاريخ الاطلاع 2015/10/27 على الساعة 15:33.

[2]– حسن بن موسى الصفار، المرجع السابق، ص37.

[3]– نفس المرجع السابق ، ص ص(27–28).

1. وجود سلطة ونظام :

فأي مجتمع بشري لا يستغني عن سلطه حاكمة ونظام يتحمل إدارة شؤون المجتمع وتعمل القوى المختلفة تحت سقف هيبته ، وإلا لكان البديل هو الفوضى وتصارع القوى فحسب الشيخ الصفار إذا ما كان أمام المجتمع خياران حاكم ظالم أو تمزق وحرب أهلية وبالطبع كلاهما خيار سيء ، فإن الأول أقل ضررا من الثاني فمن واقع التجربة فإن كثيرا من الشعوب التي افتقدت سلطة الدولة عانت وأصبحت نهبا لمطامع المليشيات والأحزاب المتصارعة على السلطة والحكم، فلا يمكن الحديث عن سلم اجتماعي في حال غياب الدولة[1]. كما أن الضبط الاجتماعي هو من ضمن أهم الوسائل لتحقيق الأمن الاجتماعي على صعيد الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية فيما بينهم ، ويعد الضبط السياسي من أهم الوسائل لتحقيق الأمن بالمفهوم المجتمعي من خلال ضبط وتنظيم علاقات الأفراد والمؤسسات السياسية فيما بينها من جهة ، وبين الدولة والسلطة السياسية من جهة أخرى [2].

2. تعزيز الإدارة السلمية للتعددية:

فليس هناك بلد في العالم يمثل نقاءا صافيا في التعددية الاجتماعية ، فالتعددية ظاهرة اجتماعية طبيعية مألوفة ، ويتوقف الأمر على إدارة التعددية وفق إدارة سلمية للتنوع تحفظ للجماعات المتنوعة العيش ضمن مساحات شاسعة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل، أما الإدارة السلبية للتنوع فتقوم على تضييق المساحات في التعبير عن خصوصية الأخر في التعبير عن هويته الدينية أو الطائفية أو الحزبية بما يكفله الدستور والقوانين الناظمة ، مما يؤدي إلى قمع الهويات والحريات ويتحول الغني المجتمعي إلى فقر و تصحر في الفكر والعقيدة والمشاركة في التنمية، وتنمو تحت الرماد مشاعر الكره والحقد والرغبة في الانتقام[3]، فمع وجود التنوع والتعدد في المجتمع لابد من ضمان الحقوق والمصالح للجميع ليعيش الجميع في إطار المصلحة المشتركة وفي بوتقة الوطن الواحد[4].

---

[1]– حسن بن موسى الصفار، المرجع السابق، ص ص(40–44).

[2]– علي أسعد بركات، الأمن الاجتماعي دراسة حالة جامعة دمشق. دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011، ص97.

[3]– ناريمان عامر(وآخرون) ، المرجع السابق، ص07.

[4]– حسن بن موسى الصفار، المرجع السابق، ص48.

3. سيادة القانون:

وتعتبر من أهم مقومات السلم الاجتماعي إذ يمثل حكم القانون في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد والجماعات ، ويعني حكم القانون عددا من النقاط الأساسية [1]:

- الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق.
- مؤسسات العدالة تطبق القانون على الأفراد بحيادية بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي أو نفوذهم السياسي أو الاقتصادي.
- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسورا مكفولا للجميع لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق إمكاناته المالية .
- يحاكم الشخص أمام القضاء العادل ولا يواجه أي إجراءات استثنائية بسبب انتمائه الديني أو المذهبي.
- تنفذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم ودون تأخير.
- تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول يسمح لها بتداول الأمر بجدية دون إطالة أمد التقاضي على نحو يضيع حقوق المواطنين .

4. الحوكمة (الحكم الرشيد):

فالحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلى حكم رشيد فكثير من القلاقل والاضطرابات تحدث من جراء غياب المشاركة وسرقة المال العام ، ويشتمل معنى الحكم الرشيد على مجموعة من المفاهيم الأساسية [2] :

- المساءلة: وتعني تقديم كشف حساب عن التصرفات وتشمل جانبين التقييم والثواب والعقاب، ويعني ذلك أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية والرقابية والإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان.

---

[1]– عليا محمد العويدي ، دمج المعاقين في المجتمع وأثره في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي. مؤتمر كلية الشريعة الدولي(السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص ص(14–15).

[2]– منى عمر نايف، لغة الحوار وأثرها على السلم الاجتماعي. مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني(السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص ص(8–9).

- الشفافية: تعبر عن العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات في المجتمع ، فالمساءلة الجادة تتحقق بتوفر الحقائق أمام المواطنين .
- التمكين: ويعني توسيع قدرات الأفراد ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يعيشونها بتحويلهم من متلقين سلبيين إلى مشاركين فاعلين .
- المشاركة: بتشجيع الأفراد على المشاركة في العمل العام والتي تأخذ عدة صور منها المشاركة السياسية الاجتماعية والثقافية .
- محاربة الفساد: ويعني الفساد سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية ، وهو ما يتسبب في إحداث فجوة حقيقية بين الأغنياء والفقراء وبالتالي ارتفاع مستوى التوتر الاجتماعي .

5. ضمان الحريات:

لاسيما السياسية منها فالحرية السياسية تتمثل في الديمقراطية التي تتيح للجميع المشاركة السياسية في صنع القرار ، و في اتخاذه ، وهي تقتضي وعيا علميا يعم الجماهير ومصارحة واتصالا وثيقا بين القاعدة والقمة ، كما تستلزم كفالة الحريات فلا مشاركة بغير ضمانات للحرية ولا حرية بغير استمرارية ، لأن آفة المجتمعات هي الحرية الموسمية التي تتاح لفترة ثم تسحب وتمنع حسب أهواء السلطة [1]. كما تعد حرية التعبير من مستلزمات بناء السلم الاجتماعي في أي مجتمع ، فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والقومية والسياسية ، ولكل طرف ما يشغله وما يود تحقيقه ، فالسلم الاجتماعي لا يتحقق دون أن تتمتع كل تلوينة مجتمعية بمساحات متساوية في التعبير عن آرائها وطموحاتها وهمومها في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح[2] .

6. العدالة الاجتماعية :

تتطلب العدالة الاجتماعية مساواة الفرص المتاحة في المجتمع فبغير تكافؤ الفرص بين أعضاء المجتمع لا مجال لأي حديث عن عدالة اجتماعية من أي نوع ، كما تستلزم أن يكون للجدوى الاجتماعية الأولوية على كل ما عداها عند اتخاذ قرار سياسي أو اقتصادي أو ثقافي [3] . ومن ثم تشكل العدالة

---

[1]– نبيل رمزي ، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2000،ص30.

[2]– ناريمان عامر (وآخرون) ، المرجع السابق، ص ص(9–10).

[3]– نبيل رمزي، المرجع السابق، ص30.

الاجتماعية ركنا أساسيا من أركان السلم الاجتماعي فهذا الأخير لا يتحقق في مجتمع ما إذا كانت أقليته السياسية أو الدينية أو الطائفية أو المتنفذة في السياسة والاقتصاد والمجتمع المحلي تحتكر كل شيء ، وغالبيته تفتقر إلى كل شيء ولا تقتصر العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة ، ولكن تمتد لتمثل ما يمكن أن نطلق عليه المكانة الاجتماعية التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم فالعدالة الاجتماعية تقتضي أن يحصل كل شخص على فرص حياتية متوازنة [1].

7. وجود إعلام حر:

يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي يساعده على ممارسة التعددية من ناحية ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها والنهوض بالمجتمع، ويمكن التمييز بين نوعين من الإعلام، إعلام المواطنة وهو ما يحتاج إليه السلم الاجتماعي ويقصد به المساحة الإعلامية التي يجدها المواطن في التعبير عن همومه وحل مشكلاته[2]. وعلى العكس من ذلك هناك إعلام الرعايا الذي يلعب دورا ضد ثقافة المواطنة سواء بتجاهل هموم المواطن أو بتشويه همومه ، الأمر الذي يجعل الإعلام أداة صراع وتهميش من خلال تأليب مجموعة ضد أخرى ، وتشويه فئات اجتماعية وعقائدهم السياسية والدينية[3] .

8. ذاكرة العمل المشترك:

يحتاج المجتمع إلى تأكيد مستمر على ذاكرة العمل المشترك وتذكر لحظات الوحدة دون أن يكون هاجس كل الأطراف هو الحديث عما يفرق الجماعة ويبعثرها ، حيث يختبر كل مجتمع أيا كان لحظات تعثر وتراجع والمطلوب هو تجاوز هذه اللحظات بما يسمح ببناء المجتمع على أسس سليمة من التجانس والتلاحم والاحترام المتبادل ونقل ذاكرة العمل المشترك للأجيال الصاعدة ، فمهما كان من أمر المشكلات فلابد أن يكون النقاش حولها من منطلق البحث عن حلول تعمق خبرة العمل المشترك[4].

---

[1]– ناريمان عامر(وآخرون) ، المرجع السابق ، ص10.

[2]– عليا محمد العويدي، المرجع السابق ، ص ص(16–17).

[3]– ناريمان عامر(وآخرون) ، المرجع السابق، ص 10.

[4]– منى عمر نايف، المرجع السابق، ص10.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الإطار النظري توصلنا إلى أن السلم الاجتماعي ليس أكثر من حالة الهدوء والاستقرار في المجتمع النابعة من شعور الإنسان بالأمن على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية .... وأنها حالة تتطلع إليها مختلف الشعوب كما أن هذا الاستقرار لا يتحقق إلا من خلال مجموعة من المقومات المتمثلة في وجود سلطة ونظام قادر على إدارة التنوع والتباين الاجتماعي و الديني والسياسي والثقافي ، و إرساء الحكم الرشيد وما يتضمنه من مساءلة ومحاسبة، والاحتكام إلى القانون ، وكذا وجود إعلام حر متوازن ينادي بالعدالة الاجتماعية وبضمان الحقوق والحريات، و كلها مقومات تعززها ذاكرة من العمل المشترك.

وفي المقابل نجد مفهوم الدولة الريعية وما يحمله هذا النوع من الدول من خصائص تنم عن وجود نوع من التسلط والاستبداد ، يصاحبه نشوء تحالفات هدفها السيطرة على الثروة الريعية ، مما يؤدي إلى كبت الحريات و اللامساواة و اللاعدالة الاجتماعية ، وهذا ما يبعث على التساؤل كيف تتحقق معادلة السلم الاجتماعي في ظل دولة ريعية ؟.

الفصل الثاني:

الريع ومعضلة تحقيق السلم الاجتماعي في الدول الريعية النفطية

تعتبر الدول النفطية العربية النموذج الأهم لدول الريع فالصادرات النفطية تشكل أكثر من90 %من إيرادات الموازنات وأكثر من 95% من إيرادات التصدير ونسبة اليد العاملة في القطاع النفطي ضئيلة جدا لا تتعدى 2 أو 3% سواء كانت في استغلال الثروة النفطية أو في توزيعها وتشكل هذه الثروة ما بين 60 إلى 80% من الناتج القومي لتلك الدول.

إن تدفق الإيرادات النفطية على هذه الدول بالأخص بعد ارتفاع الأسعار قد حرر هذه الدول من التبعية الاقتصادية إزاء أي مجموعة اجتماعية ، بينما كانت هذه الدول في عصر ما قبل النفط تحتاج إلى جمع الأموال لتمويل إدارتها وأنشطتها عن طريق الضرائب والرسوم الجمركية والقروض من التجار، إن هذا كله كان يقتضي إجراءات سياسية حافظت على شكل اقتصادي أتاح للاقتصاد إفراز الضرائب والرسوم التي تقوم الحاجة إلى جمعها ، لكن الأمر لم يعد كذلك بحلول السبعينيات وعلى العكس صارت الدولة هي المانح ولم يعد لديها سبب لجمع الأموال من السكان.

لقد مكنت هذه التدفقات المالية النخب الحاكمة في هذه الدول من إيجاد آليات واستراتيجيات من أجل الحفاظ على استقرار حكمها وتجنب أي تهديدات قد تواجهها على الصعيد الداخلي حيث يلعب الريع دورا حاسما في عملية تحقيق السلم الاجتماعي من خلال مجموعة من الممارسات ، إلا أن تلك الممارسات سرعان ما تظهر تداعياتها وعواقبها خاصة عندما يتأزم الوضع وتنحسر تلك التدفقات المالية.

المبحث الأول : دور الريع في تحقيق السلم الاجتماعي.

دار جدل أكاديمي حول الروابط بين الموارد الطبيعية والحروب الأهلية كانت تهيمن عليه فكرة وجود تأثير سلبي للموارد الطبيعية على السلم والاستقرار، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الثروة في الموارد الأولية تزيد من احتمال حدوث حروب أهلية من خلال توفير الفرصة والدافع لنشاط التمرد المسلح نتيجة للجشع أو الظلم مما يضر بالسلم الداخلي. إلا أن هذه الفكرة قد تبدو على النقيض من نظرية الدولة الريعية ، التي تنص على التأثير الايجابي لوفرة الموارد على الاستقرار السياسي في ظل أنظمة استبدادية[1]. فالدول الريعية حسب البعض هي أكثر مرونة من غيرها من أشكال التنظيم السياسي. فهي أكثر مرونة من الدول المستوردة للنفط لأنها لا تحتاج لفتح أنظمتها من أجل البقاء على قيد الحياة ، فيمكنها الاعتماد على إيرادات النفط كورقة ضغط ضد التهديدات الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي بقدر ما يتوفر الريع النفطي بقدر ما تملك الوسائل المالية لشراء البقاء[2].

إن هذا البقاء يتحقق من خلال آليتين وهما استخدام الريع كآلية لشراء الولاءات وكذا باستخدامه كآلية لقمع أية معارضة محتملة مما يسفر عن تحقيق سلم اجتماعي زائف.

المطلب الأول: الريع كآلية لشراء الولاءات:

إن النموذج السائد في الدول الريعية النفطية يعتمد على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق الحكومي، وبالتدقيق في آليات الإنفاق العام والدور الاستثنائي الذي يلعبه هذا الإنفاق في الدول الريعية يظهر أن هناك ثلاثة أبواب للإنفاق العام في الميزانية العامة للدولة وهي: الإنفاق الرأسمالي، التعويضات العامة والاستهلاك العام. أما الإنفاق الرأسمالي فيتضمن كل أوجه الإنفاق على العمل والمواد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي تباع للسكان ومثال ذلك مشاريع الإشغال العامة ومعظم هذه السلع تقدم مجانا أو بأسعار رمزية في الدول الريعية النفطية. أما الباب الثاني فهو التعويضات العامة وهي مجموع المبالغ الكبيرة التي تدفع من الميزانية على شكل فوائد الدين العام، الضمان الاجتماعي والدعم التمويني ، وقد استخدام هذا الباب لخلق أوليغارشية مالية عقارية طائلة الثراء، ويتم ذلك عن طريق التثمين أو استملاك الدولة للأراضي العقارية بحجة إقامة مشاريع عامة أو طرق عليها، وقد أفادت فئات واسعة من السكان من هذا النوع من التعويضات، ولكنها إفادة أشبه ما

[1]-Matthias Basedau and Jann Lay , Rentier peace or resource curs? The ambiguous effects of oil wealth and oil dependency on violent conflict. Hamburg; German Institute for global and area Studies, p p(5 – 8).

[2]-Danial Atzori. The political Economy of oil and the crisis of the Arab state system. Milano : Fondazione Eni Enrico Mattei, 2013. p6.

تكون بفتات المائدة. أما الباب الثالث فهو الاستهلاك العام فهو الباب الذي مولت من خلاله برامج ما يسمى بدولة الرفاهية[1]. إلا أنه لا يجوز الخلط بين دولة الرفاهية أو الرعاية ودولة الريع فالأولى تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتربوية وشبكة الحماية الاجتماعية ، وتلتزم بسياسات من شأنها التخفيف من الفوارق الاجتماعية، أما الثانية حتى وإن سعت إلى تأمين الحد الأدنى من الخدمات فإنها لم تركز على تخفيف الفوارق ، فمضمون الخدمات العامة المعمول به في الدول الريعية لا يعكس بالضرورة مفهوم الرفاهية أو الرعاية كنتيجة لعقد اجتماعي أو لرؤية واضحة من قبل النخب الحاكمة لمجتمعاتها[2]. ففي دولة الريع يظهر عقد من نوع آخر وفي ظل هذا العقد الضمني تقوم النخب الحاكمة التي تحتكر السلطة بضمان الوظائف والخدمات الاجتماعية التي تستقبلها المجتمعات لا كحقوق مواطنة لكن كهبات في مقابل صمت هذه المجتمعات على ما تقوم به هذه النخب.

إن وفرة العائدات النفطية التي تتسلمها الدولة بشكل مباشر تمكنها من أن تجعل المجموعات القائمة زبائن لها ، وأن تخلق مجموعات جديدة قد تتمايز من الناحية الوظيفية إلا أنها تعتمد على الدولة من الناحية البنيوية[3]. وقد ساعدت تلك الإيرادات على تضخيم الجهاز الإداري الحكومي ،وأصبحت هذه الأجهزة إحدى الأدوات التي استخدمتها هذه الحكومات لإحكام قبضتها على مفاصل هذه المجتمعات سواء كان ذلك عطاءا أو منعا[4]. كما مكنت العائدات النفطية الضخمة النظم الحاكمة في هذه الدول من تبني برامج طموحة في مجالات كثيرة ، مما جعل الدولة تتكفل بالمواطن من عدة جوانب[5].ذلك أن حكومات هذه الدول أقدمت على توفير عدد كبير من الخدمات كما ونوعا في التربية والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، والتوظيف، وشبكة هائلة من البنى التحتية وهذه الخدمات تمنح إما بشكل مجاني، أو بكلفة منخفضة إلى مواطنيها لتجنب نقمتهم[6].

فهذه الامتيازات والإغراءات المادية ساهمت في تعزيز الولاء لسلطة الدولة وكانت المواطنة تعني أن للمواطن حقوقا متناهية وامتيازات متتالية ، حولت كلمة مواطن إلى مرادف لكلمة الرفاه والاستقرار

---

[1]– خلدون حسن النقيب ، المرجع السابق، ص ص (123 – 124).

[2]– زياد حافظ ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية. في (أحمد السيد النجار (وآخرون)، دولة الرفاهية الاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص ص (409 – 410).

[3]– نزيه الأيوبي ، المرجع السابق، ص 494.

[4]– يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص 236.

[5]– حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق، ص 25.

[6]–زياد حافظ ، المرجع السابق، ص 435.

والأمن والطمأنينة ، على الرغم من أنها كانت في نظر البعض لا تعني سوى رصيد مادي مفتوح، وحولت المواطنة ضنك العيش إلى رفاه والكفاف الاقتصادي إلى مستوى معيشي متفرد عالميا. كما وفرت للمواطن مزايا كثيرة يتفرد بامتلاكها بين الشعوب جعلت حياته رغدا ذلك كله نظير شيء واحد كانت واثقة من أن المواطن لن يبخل عليها به ألا وهو مبادلة ذلك الولاء بولاء[1].

إن استراتيجية التوزيع تلك يعززها تأثير الضرائب فدخل الموارد الطبيعية يجعل فرض الضرائب على المواطنين غير ضروري في هذه الدول ، وعلى الرغم من أن ذلك يضعف مؤسسات الدولة من خلال الحد من مساءلة النخبة الحاكمة ، إلا أن المواطنون قد يشعرون بدوافع أقل للاحتجاج أو حمل السلاح ضد الحكومة التي لا تفرض الضرائب ومن ثم فإن لا تمثيل من دون ضرائب يعني أنه لن يكون هناك أي تمرد من دون ضرائب[2].

كما تمارس الدول النفطية أسلوب التشاركية على نطاق كبير مستخدمة سياسات التوزيع بغرض خلق مجموعات اقتصادية تكون بمثابة قاعدة الإسناد الاجتماعي لها من جهة ولتخفيف حدة النزاعات بين المجموعات القطاعية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية من الجهة الأخرى[3]. ففي هذه الحالة قد توزع النخب الحاكمة الريع بشكل انتقائي وتخلق شبكات زبائنية ، حيث يستفيد فقط قادة المجموعات الهامة من الناحية السياسية فوفقا لهذه الآلية توزع عوائد الريع على جزء صغير نسبي من السكان من خلال العلاقات الشخصية لاستيعاب الخصوم السياسيين المحتملين والحفاظ على الاستقرار[4].

ومنه فقد عملت أموال النفط على تقوية لحمة النظام في مختلف هذه الدول بحيث كان بالإمكان المحافظة على النظام والسلم الاجتماعي – السياسي الظاهر ما دامت الأموال كافية لكي يستفيد منها كل شخص تقريبا[5].

المطلب الثاني: الريع كآلية لقمع المعارضة:

ينظر للمعارضة السياسية في المجتمعات الحديثة التي أنجزت ثورتها الاجتماعية، وأقامت الدولة الوطنية على أنها قوة توازن في المجال السياسي بوصفة مجالا عموميا، وليس عبئا على السلطة، أو مصدر إزعاج لاستقرارها. فالمعارضة تنهض بواحد من أهم الأدوار في صناعة الاستقرار في المجتمعات

[1]– فاطمة الصايغ ، مفهوم المواطنة في دول الخليج. في (أحمد بلعبكي (وآخرون)، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص 432.

[2]-Matthias Basedau and Jann Lay, OP.CIT. p10.

[3]– نزيه الأيوبي، المرجع السابق، ص 494.

[4]-Matthias Basedau and Jann Lay, OP.CIT. p 10.

[5]– نزيه الأيوبي، المرجع السابق، ص 480.

الحديثة، وهو التمثيل السياسي للقوى الاجتماعية، ومن خلاله تحقيق مشاركة هذه القوى في الحياة السياسة[1]. لكن ليس هذا حال المعارضة في الدول الريعية وليس هكذا ينظر إليها من قبل السلطة الحاكمة.

إن جهود النخب الحاكمة في الدول الريعية تمتد للاستئثار بالحكم، والثروة إلى منع قيام قوى اجتماعية، وسياسية مستقلة عن الدولة، ومعبرة عن مصالح وطموحات فئات السكان المختلفة، فهي تمنع قيام الأحزاب السياسية، وتحرم قيام الحركات الاجتماعية، والسياسية غير الموالية لها، كما تفرض رقابتها المباشرة على التنظيمات المهنية معتبرة إياها جمعيات نفع عام.[2] ففي دولة الريع تغيب الأحزاب السياسية، وحتى إن وجدت فهي مجرد أحزاب للسلطة، فالمنطلق العام يقول أن الأحزاب السياسية تبرز عموما لتمثيل مصالح وتوجهات اقتصادية، وثقافية وأيديولوجية، لكن دولة الريع تتبع سياسة لا تتيح مجالا لتمثيل المصالح الاقتصادية للمواطنين من غير صفوة القوم[3].

كما تعمل دولة الريع على اختراق المجتمع المدني هذا الأخير الذي يعرف بأنه مجتمع يعيد إنتاج ذاته كمجتمع من الأفراد الأحرار القادرين على التعاقد خارج إطار الدولة، والقادر على إعادة إنتاج ذاته خارج الدولة، وفي علاقة استقلال نسبي معها ويمولها من الضرائب. إلا أن الاقتصاد الريعي يحول دون قيام مجتمع مدني بالتعريف السابق، من حيث أنه يكرس لاعتماد المواطنين على مكرمات، ورعاية الدولة ويكرس بالتالي لعدم استقلالية المجتمع[4].

إن الدول الريعية النفطية تفتقر لوجود حركة نقابية ذات ارث نقابي فاعل، ومستمر وتحافظ السلطة الحاكمة على هذه الوضعية للاستمرار بحالة الفراغ السياسي الذي عادة ما تعيش على وجوده ، والسبب في ذلك أن العدد الصغير من المستخدمين في صناعة النفط يجعل من الممكن التخلص بسهولة من إمكانية ظهور النقابات في هذا القطاع ، أما في القطاعات الأخرى فإن الافتقار للمؤسسات الصناعية، وإلى الفعاليات الإنتاجية عموما سيحول دون ظهور بنية نقابية، أو تطور ثقافة نقابية، فالنقابات إنما تولد في المعامل لأن هذه تضم عددا من العمال ذوي المصالح المشتركة ومن الممكن أن تنتقل النقابات من المعامل إلى قطاعات أخرى ومؤسسات أصغر فتنتشر فيها لكن من الصعب أن يبدأ

---

[1]–عبد الإله بلقزيز، أزمة المعارضة السياسة في الوطن العربي. في (عبد الإله بلقزيز (وآخرون)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001)، ص 20.

[2]–خلدون حسن النقيب، المرجع السابق، ص 149.

[3]–فتحي محمد البعجة، المرجع السابق، ص 530.

[4]–حمد أحمد الريس، مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل إصلاحها في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج. مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012، ص 14.

قيام حركة نقابية من قطاع الخدمات أو معمل للبتروكيمياء ، وكل ما تدعو الحاجة إليه هو الكبت المخفف جدا إذا ما سولت لأحدهم نفسه أن يقلد التجارب الأجنبية[1].

إن الجهود في هذه الدول لا تقف فقط عند هذا الحد بل تمتد إلى فرض القبضة الحديدية على المناهج الدراسية، وفرض الرقابة الخانقة على وسائل الإعلام، والتواصل الجمعي خاصة الصحافة بالإضافة إلى اختراق المؤسسة الدينية، والنتيجة النهائية لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع هو الركود الاجتماعي والحضاري والتجميد القسري للقوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مفتعلة ، تهدف إلى المحافظة على ترتيبات وعلاقات اجتماعية متخلفة[2].

وحتى إذا قامت دول من هذا النمط بإنشاء مؤسسات أو هيئات تمثيلية فذلك يرجع لسببين:

1) التنفيس عن أنواع بسيطة من النقمة التي قد تحدثها مكائد، وحساسيات سياسات الأروقة، والتحالفات الداخلية في النظام نفسه.
2) إرضاء رغبات الرأي العام في الخارج أكثر من تلبية الضغط الكبير في الداخل.

وإذا كان ثمة معارضة فعليه للنظام أو الحاكم فسرعان ما يمكن لجمها وقمعها إما بالاحتواء عن طريق تقديم منافع أكثر، أو التصفية دون رحمة[3]. فملاحظة وجود مظاهر حديثة للسياسة في هذه الدول من قبيل العمل بدستور ، أو وجود برلمان منتخب أو وجود تعددية حزبية أو توفر قدر ما من الحريات العامة لا يستقيم مع ملاحظة طبيعة عمل، واشتغال هذه المؤسسات ،إذ الغالب عليها أنها شكلية ولا وظيفة لها إلا تأثيث المشهد السياسي بديكور حداثي وديمقراطي ، يغلف علاقات القمع والإقصاء السياسي ويسبغ بعض أردية الشرعية على نظام سياسي يفتقر إلى الشرعية[4].

إن وفرة الإمكانات المالية الناتجة عن النفط قد وفرت لحكومات الدول النفطية القدرة على زيادة أدوات التحكم بالمجتمع مثل دعم المؤسسات العسكرية والأمنية ، فالوفرة المالية ساهمت في زيادة عدد هذه الأجهزة وتحديثها حيث تعد هذه الدول الأعلى عالميا في نسبة الإنفاق على الأجهزة الأمنية[5]. فالحكومات قد تنفق إيرادات الموارد الطبيعية على أجهزة أمن الدولة الضخمة والتي تمكنهم من قمع أية

---

[1]– فتحي محمد البعجة ، المرجع السابق، ص ص (529 – 530)

[2]– خلدون حسن النقيب ، المرجع السابق، ص 149.

[3]– فتحي محمد البعجة ، المرجع السابق، ص 529.

[4]– عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 23.

[5]– وليد عبد الحي ، حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة إلى الآفاق السياسية. في (أمحمد مالكي (وآخرون)، الانفجار العربي الكبير. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص 216.

معارضة محتملة قد تحمل السلاح، فوفقا لمفهوم الدولة الريعية القمع سيمتد إلى قمع الحريات السياسية[1].إن رغبة النخب الحاكمة في السيطرة على موارد الريع يمكن أن ترفع من الحوافز لضمان سيطرة دائمة على الدولة، فقد تضطر النخب لاستعمال إيرادات الريع لاحتواء الجماعات المعارضة التي تشكل تهديدا لنفوذها ، بالرغم من أن بعض التهديدات قد تكون مؤقتة فقد تفشل أو تنحسر التعبئة الشعبية، و منه تستطيع أن تضمن لنفسها نسبة أكبر من الموارد ومن جهة أخرى فإن هذه الأنظمة يمكن أن تكون على استعداد أيضا لدفع تكلفة أعلى لقمع أي تهديد لنفوذها ، وبالتالي الاحتفاظ بالسيطرة على الريع مستقبلا[2]. لذا تنفق هذه الأنظمة من ميزانيتها على الأمن وتترسن الأسلحة لمواجهة ما يمثل تهديدا لاستمرار الأنظمة في الحكم أو يشكك في شرعيتها أو ينقص من هيبتها الداخلية، فحتى وان كانت الساحة في هذه الدول تبدو ساكنة أو مسالمة فإن ترسانة الأسلحة تزداد، ولا ريب أن هذه الأنظمة قد نجحت نجاحا كبيرا باستخدام أدواتها، ووسائلها القمعية الأمنية، فألجمت الساحة وروضتها وطوعتها وتركت لإعلامها أن يبلغ رسائلها الإعلامية ولا بد أن يتلقاها المواطن بارتياح ويقبلها برضى وأن يلتزم بمقتضيات الأمن، ومقتضيات الأمن كما تفهمها الأنظمة هي عدم القيام بأي عمل أو فكرة تمثل تهديدا للأمن، وفي هذا السياق فأي شيء يمكن أن يعتبر تهديدا للأمن سيستحق القمع ، ولهذا فإن أية مظاهرة مهما كانت سلمية تطالب بحق مشروع تعتبر تهديدا للأمن ومن هنا فإن الأمن المعني هو أمن الأنظمة وليس أمن المجتمع[3]. ومنه فإن هذا النظام الاستبدادي قادر على فرض الزامات قسرية تطالب بها أو تبيحها قدرته المالية لترسيخ جذور أيديولوجيته الطاغية فذلك الجشع الممتد باتجاه فورات جنونية خيالية هو ما يولد الافتراس المشرعن للجميع ، ولكل شيء على أيدي حفنة قليلة من البشر، تريد أن تكون لها السيادة الكلية، المستقلة والمعفاة من أيما إشراف أو مراقبة[4].

---

[1]-Matthias Basedau and Gann Lay, OP. CIT.p 10.

[2]-Thad Dunning, Authoritarianism and Democracy in Rentier States. Berkely. university of California, pp (8-9).

[3]– أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن هل الى خلاص من سبيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999، ص 79.

[4]– فيفيان فروستي، الرعب الاقتصادي دكتاتورية ريعية. (ترجمة: سلمان حرفوش)، (د،م)، (د،ت)، ص ص(24 – 30).

المبحث الثاني: تداعيات السياسات الريعية على الدولة والمجتمع.

لاشك في أن الثروة النفطية كانت لتمثل أداة مهمة في تطوير المجتمع في الدول النفطية لو أنه تم استغلال الظرف التاريخي للوجود المؤقت للنفط في تحقيق معدلات نمو كبيرة ، باستخدامه كطاقة للإنتاج وكمدخل في صناعات تكتمل حلقاتها التكنولوجية ، وكقدرة تمويلية تمكن هذه الدول من الحصول على وسائل الإنتاج ، والتكنولوجيا اللازمة لخلق اقتصاد مستقل يوجه للإشباع المتزايد لحاجات الغالبية من أفراد المجتمع. إلا أن ذلك لم يحدث في الدول الريعية النفطية إذ تم تغييب هذه الثروة عبر صرف جزء منها تحت بند الدفاع بينما صرف جزء آخر في تجميل صورة النخب الحاكمة وإسكات البنى الشعبية. حيث أقيمت في هذه الدول آليات لاستخدام الريع في مكافأة الولاء واستخدام العنف في معاقبة المعارضة لغرض استمرار نظام الحكم والتحالفات السياسية والاجتماعية المساندة له، وبعد تغلغل الريعية في هذه الدول دخل النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في فخ أو حلقة مفرغة ، وبرزت تداعيات تلك السياسات على المجتمع والدولة على مختلف الأصعدة الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية.

لقد أدت أساليب الإنفاق العام إلى نتائج عكسية تعوق عملية تقدم وتطور النظام الاقتصادي ، وذلك لأسباب عدة منها أن الرخاء أو الازدهار الاقتصادي الظاهر ليس مؤشرا على كفاءة أداء الاقتصاد الوطني أو مستوى تطور المجتمع ، بل إن الرخاء السطحي أدى إلى إعاقة التنمية بتحذير الناس ودفعهم إلى الاكتفاء باقتسام المنافع الآنية المتأتية من الإنفاق الحكومي المتولد من النفط[1]. فقد فوتت التوجهات الاستهلاكية والشخصية لمتخذي القرار في الدول الريعية فرصة بدء عملية تنمية مستدامة على دولها، ففي حين أن التنمية يجب أن تكون من أجل المواطنين كما يجب أن تعتمد عليهم نرى أن ما جري هو تهميش دور المواطنين إنتاجيا وسياسيا[2].

إن هذه الدول لم تتخذ الخطوات اللازمة من السياسات السليمة في أوقات الطفرات لتحويل الاقتصادات من اقتصادات ريعية تعتمد على الاستخراج والاستقطاع والتوزيع إلى اقتصادات تعتمد على

[1]– خلدون حسن النقيب، المرجع السابق. ص 125.

[2]– حمد أحمد الريس، المرجع السابق. ص7.

العمل والإنتاج وتنويع الأنشطة والصادرات ، وتحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يتولد منها نمو قابل للاستمرار في المدى البعيد وأهمها رأس المال البشري[1].

فهناك الكثير الأدبيات التجريبية التي توثق ما يعرف بنظرية لعنة الموارد الطبيعية أو تناقضات الوفرة. ففي الوقت الذي كان ينبغي للدول الغنية بمثل هذه الموارد أن تحظى بالأفضلية إزاء ما يتعلق بعملية التنمية ، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ما برحت منذ عام 1970 أدنى مما هي عليه في تلك الدول التي قل نصيبها من هذه الموارد[2]. حيث توجد في الدول الريعية النفطية عوارض ما يطلق عليه " المرض الهولندي" "Dutch disease" مما يساهم في إعاقة نمو الصادرات غير النفطية خاصة الصناعية لعدم قابليتها على المنافسة في الأسواق الخارجية ويقود ذلك إلى تواجد نظام اقتصادي يتسم بالأحادية أي الاعتماد على مصدر واحد تقريبا في الحصول على العملات الأجنبية[3].

إن هذه الدول تعاني من مشكلات سوء توجيه مدخراتها فالمدخرات ينبغي توجيهها نحو استثمارات منتجة يمكن أن تشكل دعامة أساسية للرخاء المستقبلي، لا إلى إقامة مشروعات ضخمة – وإن لم تكن مربحة من حيث الأساس – لا يراد بها إلا جلب الأنظار[4]. كما تعاني من عدم توافر فرص الاستثمار المحلي بالقدر الكافي مما يترتب عليه زيادة الاستيراد الاستهلاكي وما يسببه من ضعف الميل للاستثمار[5]. حيث تحولت اقتصادات هذه الدول إلى اقتصادات خدمية ضعيفة الإنتاج والتنوع تغلب عليها نشاطات خدمية هشة التكوين ، وتأتي خطورة مثل هذه الاختلالات من أن سيادة قطاع الخدمات دون توفر جهاز إنتاجي متطور ومرن يعني توليد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب إزاء عجز الإنتاج المحلي و لمواجهته يتمدد الطلب على السلع المستوردة للتعويض ، مما يضع ضغوطا قوية على ميزان المدفوعات ويرفع من درجة الاعتماد على الخارج[6]. فالاتجاه نحو نمط استهلاكي بذخي يتوجه بالضرورة نحو الخارج ويدفع إلى أن تكون المكونات الكمالية في نمط الواردات ذات حظ كبير ويغذي

[1]– خالد بن راشد الخاطر ، تحديات أسعار النفط والتوزيع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 26.

[2]– البنك الدولي، أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن ال 21. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008، ص 83.

[3]– علي مرزا . العراق : الواقع والآفاق الاقتصادية. المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013، ص 10.

[4]– البنك الدولي ، المرجع السابق، ص 93.

[5]– يسري محمد أبو العلا ، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص 94.

[6]– مظهر محمد صالح ، "الدولة الريعية والتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الإنتاج". مجلة الاصلاح الاقتصادي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 43.

معه نمط استهلاكي لا يتفق ومقتضيات التطوير الحقيقي للمجتمع فعادة ما تعرف أعوام الزيادات الكبيرة في الدخول البترولية ظاهرة تزايد استيراد السلع الكمالية ذات النوعيات المرتفعة الجودة وهذه لا توجد إلا في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة مما يعمق من التبعية للخارج[1]. فالأغنياء في هذه الدول يميلون إلى الإسراف في النفقات على السلع والخدمات الفاخرة المستوردة ، وبالتالي تذهب المدخرات الوطنية إلى الخارج بدلا من تعزيز الاستثمارات المحلية التي تخلق فرص العمل وتحسن الرفاه العام[2].

ومن جهة أخرى فإن العلاقة بين وفورات النفط والاستثمار أخذت مظاهر جديدة تمحورت حول الاستثمارات العقارية واستغلال أسواق المال بمفهومها الواسع وخاصة في مجالات الأسهم والسندات والصناديق السيادية وظهور مشتقات استثمارية متنوعة جعلت من حركة رأس المال أكثر اشتعالا بدلا من حركة الأفراد ، وتحريك مفاصل الاقتصاد الحقيقي في شكل استثمارات صناعية أو تجارية حقيقية تخلق فرص عمل وتساعد على التعامل مع قضايا الفقر والبطالة[3]. كما تنتشر في اقتصادات هذه الدول ممارسات الاسترباح خاصة في ظل ازدياد النفقات السرية والجارية في الميزانيات العامة على حساب النفقات العلنية والاستثمارية بسبب الاضطرار إلى ترقيع العجز أو تصريف الفوائض الفجائية حسب التقلبات العشوائية لسوق النفط ، وهذه النفقات بدورها تمثل شرطا ماديا لاستشراء الفساد والمحسوبية في الأجهزة الحكومية والعديد من قطاعات الدولة في ظل غياب الرقابة الفاعلة على المال العام[4].

لقد أدت الوفرة المالية وما تبعها من ممارسات ريعية إلى تهميش القطاع الخاص ذلك أن قطاع الأعمال قبل النفط كان أكثر استقلالية وتنظيما وقوة تفاوضية ،وأكثر تأثيرا في صنع السياسات المحلية وفي تقديم خدمات وبنى تحتية (كالتعليم، التوظيف وغيرها) وكان يشكل اكبر قوة معارضة ،عندما كان الحكام حينئذ يعتمدون على مساهمات دخول الضرائب من أنشطة التجارة والزراعة غير أن هذا الدور التاريخي للتجار قد تلاشى تماما بعد تحول رجال الأعمال من دافعي ضرائب إلى ضيوف على الدولة الريعية، وبذلك تكون الدولة قد اشترتهم مما جعل القطاع الخاص يعتمد على الدولة وعلى آلية الإنفاق الحكومي وما تجود به الحكومات من عقود ومشاريع ، وتزداد هذه العلاقة الكينونية التطفلية لقطاع

---

[1]– محمد دويدار، الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات: البترول العربي نعمة أم نقمة؟. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1982، ص ص (79 – 80).

[2]-Lahcen Achy, Social peace require both Economic growth and Equity. On.http://carnegie-mec.org/2011/11/15/social-peace-require-both-Economic-grouth-and-Equity/d5v1.

[3]– خالد الوزاني (وآخرون)، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2008، ص 6.

[4]– حمد أحمد الريس ، المرجع السابق، ص5.

الأعمال قوة خلال فترات الطفرة النفطية حيث تكون تركز اقتصادي رأسمالي يرجع إلى شرائح ضيقة من الأفراد والعائلات في المجتمع ، بعضها على ارتباط وثيق بالنخب السياسية تمكنت من تركيم ثروات ورؤوس أموال طائلة ومن تكوين شبكات مصالح واسعة ومتداخلة مع النخب السياسية ،وأصبحت تشكل موانع دخول في عدد كثير من الأنشطة تجاه المستثمرين الجدد وتغذي تكوينات احتكارية وإمبراطوريات لرجال أعمال يصعب منافستها، تتغذى على المال العام ولا تقوم بدور كبير في توظيف المواطنين ، ولا تقدم مقابل ذلك شيئا للمجتمع مما يجعل عملية التنويع التي يقودها القطاع الخاص محدودة جدا، كما أن العلاقة بين المجتمع والقطاع الخاص من خلال الاستثمار القومي ضعيفة ومعظم ثراء القطاع الخاص وأصوله تبقى محصورة فيه ومحتفظا بها بعيدا نسبيا من الرقابة والشفافية ، وتبقى مغيبة من استفادة المواطنين منها[1].

إن ضعف القطاع الخاص في المساهمة في عملية التوظيف جعل الدولة هي المؤمن الرئيسي للوظائف لكل الخرجين مما أحدث اختلالا في اختيار الطلبة للتخصصات فأصبح هناك فائض في التخصصات الأدبية وعجز في التخصصات العلمية وقد نتج عن هذا الاختلال توظيف لا يقوم على التخصص والكفاءة والحاجة بل اتصف هذا التوظيف بتقديم أهل الولاء على أهل الكفاءة ، فازداد وضع الجهاز الإداري سوء وارتفعت نسبة البطالة المقنعة لتتبعها لاحقا البطالة السافرة ، ولم تتوقف الحلقة المفرغة هنا إنما أصبح هؤلاء الموظفون يقدمون القليل من الجهد[2]. فنظرا لغياب الارتباط بين الأجر والإنتاجية وتواضع الحوافز فقد اتسم أغلبهم بضعف المبادرة والعمل الجاد وقد امتدت هذه الظاهرة إلى باقي أجزاء الاقتصاد[3].

إن مجموعة متزايدة من التحديات على وشك أن تؤدي بهذه الدول إلى الانهيار ، فهناك تحد كبير لاستقرار الدول المصدرة للنفط هو الديموغرافيا التي يمكن أن تقوض العقد الاجتماعي ، فصناعة الطاقة لا يمكن أن تقدم فرص عمل كافية للشباب المتعلمين العاطلين عن العمل فبينما كان السكان في نمو لم يستطع سوق العمل استيعابهم ، مما أدى إلى ارتفاع البطالة بالإضافة إلى الفقر الذي يعد واحدا من أخطر التحديات أمام العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الاقتصادات الريعية[4].كما تتجلى المتاعب الاقتصادية لهذه الدول بوضوح في مؤشرات عديدة مثل عجز الميزانية وتدني معدلات النمو وتزايد

[1]– خالد بن راشد الخاطر، المرجع السابق، ص ص (35 – 38).

[2]– يوسف خليفة اليوسف ، المرجع السابق، ص 236.

[3]– على مرزا ، المرجع السابق، ص 10.

[4]-Daniel Atzori .OP. CIT. p8.

المديونية سواء الداخلية أو الخارجية فبانحسار الموارد المالية المتأتية من الريع لا تصبح هذه الدول قادرة على تمويل برامج الرفاهية كما كانت تفعل خلال فترة الطفرة النفطية ، ولذلك تتجه إلى تبني برامج إصلاحية مختلفة وهي تقوم – إلى جانب عناصر أخرى – على التخصصية وفرض بعض الرسوم على السلع والخدمات التي كانت تقدم بصورة مجانية أو شبه مجانية فضلا عن اتجاه الحكومات إلى تخفيف من أعباء التوظيف[1].

على الرغم من أن أحدا لا ينكر وجود تحسنات ملحوظة في العديد من الجوانب المادية للحياة منذ الطفرة النفطية الأولى وقد شملت هذه التحسينات جوانب شتى من الحياة الاجتماعية وتحسن مستوى المعيشة بشكل عام ، إلا أن هذه التحسينات مرتبطة دائما على المدى القريب بتقلبات سوق النفط العالمية وعلى المدى البعيد يتوفر النفط ، مما يعني أنها لا تمثل جزء من خط تنموي تصاعدي[2]. فإذا عرفنا أن النفط مادة ناضبة وأن الاحتياطات الموجودة في طريق التناقص السريع بسبب طريقة الاستغلال السائد والإسراف الكبير في الإنتاج وعدم مراعاة الجوانب الفنية بدقة ، ونتيجة عدم قيام صناعات أخرى مرتبطة أو بديلة فإن نضوب النفط أو عدم تجاريته في وقت لاحق أو ربما ظهور بدائل جديدة من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات شديدة الخطورة خاصة بالنسبة للأجيال القادمة[3].

المطلب الثاني: التداعيات السياسية

تذهب مدرسة الاقتصاد السياسي للإشارة إلى أن أضعف النظم النيابية موجودة في الدول الريعية ، كما أن 23 دولة ريعية نفطية في العالم ليس بينها دولة ديمقراطية واحدة، ففي دراسة بنيامين سميث على 117 دولة بينها الدول النفطية تبين أن هناك علاقة بين غياب مظاهر الديمقراطية والاقتصاد الريعي ، من خلال الوظيفة التوزيعية وعدم فرض الضرائب[4].

إن نظرة مقارنة بين طبيعة أنظمة الحكم في الدول الريعية ومقومات الحكم الديمقراطي تكشف أن أكثرها لم تنتقل – إما من ناحية النص الدستوري أو من ناحية المبدأ– إلى نظم حكم ديمقراطية، فالحاكم إما أن يكون منفردا بالسلطة المطلقة صراحة أو ملتفا حول المواد الدستورية وبخاصة المواد التي تنص بأن " الشعب مصدر السلطات" بمواد دستورية أخرى تجهض هذا المبدأ الديمقراطي الجوهري ، وتتيح للحاكم أن يحتفظ بالسلطة والثروة والنفوذ ويوزعها مكرمات كيفما شاء دون الحاجة لتعديل دستور المنحة.

---

[1]– حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق، ص 27.

[2]– حمد أحمد الريس ، المرجع السابق، ص 7.

[3]– عبد الرحمن منيف ، الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما. دمشق: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 198.

[4]– وليد عبد الحي ، المرجع السابق، ص 214.

والدول التي تتمتع بدستور (إما عقدي أو معد على أرضية دستور عقدي) نجدها عوضا عن الالتفاف حول المواد التي تضمن سلطة فعلية للشعب تتجه نحو توفير المؤسسات الشكلية للديمقراطية من مجالس بلدية وغيرها دون إرفاقها بمضمون ديمقراطي فعلي ، فالسلطة التشريعية مثلا تبقى إما غير مؤثرة أو مستسلمة في المقام الأخير لإرادة الحكم[1].

فالاهتمام الأساسي هو حماية النظام القائم أكثر من تحقيق رؤية سياسية اجتماعية متكاملة ، فالمهم هو توزيع ما يمكن توزيعه من الريع من دون المساس بأمن النظام ومصالح النخب الحاكمة في دول الريع وإعفائها من أي مسؤولية ومحاسبة ، لأن ما يتم توزيعه هو من مبادرة الحاكم وليس كنتيجة لعقد اجتماعي[2]. فاحتمالات التحول الديمقراطي تزداد بازدياد سيطرة القطاعات المنتجة على القطاعات الطفيلية ، وبالتالي وجود طبقة اجتماعية تستمد قوتها من قدراتها الإنتاجية وليس من إمساكها بالسلطة وسيطرتها على أداة القهر البيروقراطية، فعندما يسود اقتصاد التوزيع سواء كان نفطي الموارد أو لا واقتصاد المضاربة والسلب والنهب والزبائنية والقرابة والمحسوبية يصبح من الصعب تصور نشوء استقلالية نسبية ضرورية للصعيد السياسي ، وتصبح الدكتاتورية شرطا لإعادة إنتاج الطبقة الحاكمة وتجديد ثروتها وملكيتها. فالتحول نحو الديمقراطية يكون أسهل في المجتمعات التي تنجح في الوصول إلى حد أدنى من التوازن بين المصالح الاجتماعية من خلال قيام نظام اجتماعي يسمح بتعديل الفوارق بين الطبقات سواء حصل ذلك من خلال نظام ضريبي او من خلال تبني نظم قيمية وأخلاقية تمنع النمو المفرط لمشاعر الغبن والظلم[3].

تعتبر الشرعية السياسية قضية جوهرية بالنسبة إلى أي نظام سياسي باعتبارها تجسد ممارسته للسلطة استنادا للقبول الشعبي الطوعي ، ولذلك فإنه عندما تتآكل شرعية النظام أو تنهار فإن ذلك يوسع من دائرة الرفض الشعبي له، الأمر الذي قد ينتهي بإطاحته سواء بشكل سلمي من خلال صناديق الاقتراع أو بشكل عنيف من خلال انقلاب عسكري أو ثورة شعبية[4]. فبالنسبة للأنظمة النفطية فإنها تحاول أن تتخذ من الموارد المالية النفطية ركيزة لشرعيتها فيما تنفقه على العديد من المرافق والخدمات التي تكون متاحة بصورة مجانية أو بأسعار رمزية ، ويحاول الإعلام أن يظهر مدى ما يتمتع به المواطن في هذه

---

[1]– حمد أحمد الريس ، المرجع السابق، ص 13.

[2]– زياد حافظ ، المرجع السابق، ص 410.

[3]– برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية. في (على خليفة الكواري (وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص ص (248 – 250).

[4]– حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 28.

الأقطار، وإذا كان المواطن في مثل هذا الوضع فليس هناك ثمة ضرورة ملحة لأي ديمقراطية أو هامش حرية للتعبير ، مع أن هذه الأقطار تتفاوت فيما بينها وقد تسمح بعضها بهامش من حرية التعبير وواجهة ديمقراطية ، وإن كانت ليست ديمقراطية ناضجة أو متكاملة ولا ترتكز على إرادة مجتمعية بل من الممكن أن تلغي أو أن تعاد بقرار من الحاكم[1].وبالتالي يمكن تشخيص العلاقة السياسية بين السلطة والمجتمع في هذه الدول على أنها في جوهرها علاقة الراعي بالرعية ، وليس علاقة مواطنين متساوين من حيث المبدأ فنظرة النخب الحاكمة لنفسها في علاقتها مع المجتمع والأرض هي نظرة ارث وحق خاص في المال العام وتولي السلطة.

إن المسيرة التاريخية الاعتيادية التي تفسر منشأ التحول الديمقراطي في بلد من البلدان تقتضي أن ارتفاع مستويات التعليم وعمليات التحضر وارتفاع مستوى الشريحة الاجتماعية ذات الدخل المتوسط تؤدي إلى ظهور طبقة وسطى ذات اطلاع ولها مصلحة في كيفية إدارة الأمور السياسية ، وتحس إحساسا عاليا بالمواطنة مع الإصرار على جعل الموظفين العموميين مسؤولين عن أعمالهم[2]. إلا أن ذلك لم يحدث في الدول الريعية حيث كان هناك تصاعد في هذه المؤشرات دون أن تتمخض عنه مرابح ديمقراطية ذلك لوجود نسبة كبيرة من الطبقات الوسطى تعتمد اعتمادا مباشرا على الدولة أو تستخدم من قبلها.

فنظرة كثير من الشرائح لنفسها – تلك الواقعية تحت وطأة الهيمنة الثقافية للأنظمة الحاكمة – نظرة ترى مصلحتها في مصلحة هذه الأنظمة ومناهجها وممارساتها السياسية والاجتماعية ولنموذج حكمها وتتسم كذلك بالتكريس الذاتي لدور الرعية ، حيث تصبح ثقافة الراعي – الرعية مكرسة ومقبولة اجتماعيا[3]. فتكدس الطبقة الوسطى فيهذه الدول في المؤسسات الحكومية المدنية جعلها أقل قدرة على الحراك السياسي نحو آفاق ديمقراطية أوسع نظرا لارتباط مصالحها بشكل وثيق بخزينة الدولة.

إننا أمام مشهد مركب دول مستغنية عن جهد مواطنيها وقادرة على تقديم بعض الخدمات المعيشية الأساسية لمواطنيها ، ومواطنون سعيدون بالذي يحصلون عليه دون عناء ولا جهد، إنها معادلة فيها كل الإمكانات التدميرية للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، وهي حياة مناقضة لكل ما تقوم عليه الديمقراطية من متطلبات وعلى الأخص مبدأ المواطنة، فنحن أمام دولة تتسلم ثروة الريع الخارجي بكامله وتوزعه حسب مبدأ الولاء والزبائنية، ولن يكون ذلك التوزيع قائما على العدل والإنصاف والأولويات

[1]– أسامة عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص 84.

[2]– بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه ، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. دمشق: دار الفكر، ط1، 2006، ص 69.

[3]– حمد أحمد الريس ، المرجع السابق، ص 12.

المجتمعية والالتزام الأخلاقي بالفقراء والمهمشين وفي تلك الأجواء لا يمكن أن تنمو مفاهيم المواطنة القائمة على غياب ممارسات التمييز والمحسوبية وعلى المساواة في الفرص الحياتية والحقوق والواجبات أمام القانون وعلى العضوية الكاملة في الحياة السياسية ، خصوصا الحياة السياسية الديمقراطية التي تحتاج لنجاحها إلى فاعلين ومشاركين يمثلون المجتمع ويدافعون عن حقوقه أمام إمكانية تغول الدولة وممارساتها[1]. فهذه الدول قد ترسخ قبضتها الأمنية ومظلتها الإعلامية لكي لا يكون هناك تجرؤ أو انقلاب أو تمرد على فردية القرار الذي تتسم به أنظمتها وما يسهل عليها هذه المهمة إلى جانب ثقافة التخلف التي ترسخها والقبضة الأمنية والمظلة الإعلامية اللتين تسخرهما للإبقاء على الوضع أن المواطن في حالة من الإحباط واليأس المفضيين إلى القبول والطاعة والاستسلام أو الصمت والانعزال[2].

يستثنى من ذلك بعض الفئات التي تشكل أقلية سياسية والتي تلتجئ إلى تجمعات وشائجية دون مستوى المجتمع المدني كالطائفة والقبيلة كأداة للنضال السياسي والمطالبة بالحقوق في ظل عدم فاعلية المجتمع المدني.[3] فالمجتمع المدني في الدول الريعية النفطية خارج الجمعيات الخيرية – هو الأضعف بين الدول نظرا إلى ضعف الحاجة إلى المؤسسات الوسيطة بين الدولة والمجتمع فدور المجتمع المدني يزداد في الفضاءات التي تنسحب منها الدولة، ولما كانت الدولة قائمة في أغلب القطاعات التي يحتاج إليها الفرد فإن الحاجة إلى المؤسسات الوسيطة تصبح أقل إلحاحا[4].

إن غياب مجال سياسي لممارسة الصراع والمنافسة لا يستتبعه حكما زوال السياسة والصراع بوصفهما ديناميتين اجتماعيتين ، بل ينجم عنه البحث عن تصريف هذه الدينامية من خلال قنوات أخرى قد لا تبدو سياسية للوهلة الأولى وأهمها الدين. فظاهرة الطلب المتزايد على الدين في مجال الاستثمار السياسي إنما مرده لغياب مجال سياسي أو مجال تمارس فيه السياسة ، ومحاولة استعارة المجال الديني كي يكون ذلك المجال السياسي البديل وليست تخفى تبعات ذلك الاستبدال على الاستقرار السياسي والسلم المدنية. إن النظام السياسي القائم في هذا النموذج المستلحق كلية بالسلطة هو النظام الذي تنعدم بوجوده كل حياة سياسية في المجتمع ، ويجر فيه الصراع على أن يركب مراكب غير سياسية[5]. إذن يصطدم نموذج الدولة الراعية بعدة عوائق وأزمات متكررة مردها إلى اقتران استقرار هذا النموذج بعوامل

[1]– على محمد فخرو، "الدولة الريعية والديمقراطية". جريدة النهار، الكويت ، العدد 2464، 21 ماي 2015،ص12.

[2]– أسامة عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص 80.

[3]– حمد أحمد الريس ، المرجع السابق، ص 12.

[4]– وليد عبد الحي ، المرجع السابق، ص 214.

[5]– عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 21.

تتميز هي نفسها بعدم الاستقرار وباختلال التوازن كاقتران أسعار النفط في المقام الأول بتذبذبات الأسواق العالمية و يفضى هذا الاقتران غير المحمود إلى الانهيار الدوري– أو على الأقل خطر الانهيار الدوري– للوفاق السياسي المصطنع الذي تتمكن الأنظمة الحاكمة من إنتاجه في فترات الاستقلال النسبي (المقترنة بالدرجة الأولى بالرخاء الاقتصادي الناجم عن ارتفاع معدلات عائدات النفط فترة الطفرة).و يعود التهديد المستمر بهذا الانهيار إلى عدم توفر شروط استمرارية الوفاق المقترنة أساسا بتوفر حد ادني ومستدام من الرخاء الاقتصادي وبذلك يتشكل دوريا وضع يمكن تسميته جوازا " الوضع الثوري"[1].هكذا تغدوا النتيجة دوله وطنية مفلسة ولكنها متسلطة ومجتمعا أهليا منهكا لكنه يشهد صحوة زائفة لاشتداد الحاجة إليه لسد فراغ متزايد وأشكال جنينية لمجتمع مدني فاقد للشروط الموضوعية للنمو في محيط أزمة اقتصادية عاتية وأزمة مشروعية حادة تطالان نموذج الدولة الوطنية نفسه المعرض للتفكك[2].

إن الأزمة إذن هي أزمة هيكلية أو بنيوية وإن بروز هذه الأزمة البنيوية وتبعاتها الدورية لا بد أن يفرض على الحكومات على الأقل إن لم يكن الشعوب ضرورة مراجعة نموذج الحكم المعمول به.

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية.

لقد أدت الثروة النفطية إلى إحداث خلل في عملية التحديث والتقدم الاجتماعي ونمط الحياة ونظام القيم والثقافة الوطنية وقواعد السلوك بالنسبة لشعوب الدول الريعية النفطية، وكان الاقتباس والتقليد الأعمى لشعوبها للغرب والقيم وأنماط سلوك المجتمعات الرأسمالية إحدى النتائج الأساسية لهذا الانقلاب المريع. لقد أدت هذه الثروة باستعمالها السيئ إلى التشبث بمسائل نقل واقتباس التكنولوجيا والتظاهر بأساليب البذخ والإسراف وحب الظهور والاستهلاك والاستيراد.[3] كما أن عدم إمكانية التوافق والتكيف مع أنماط متنوعة ومختلفة من علاقات الإنتاج ووسائله وعدم القدرة أيضا على استيعاب البنى والصيغ المهجرة والسيطرة عليها وإخضاعها للظروف المحلية قد خلق حالة من الازدواج في التفكير والسلوك ، وزعزع أركان المجتمع وولد نوعا من الاغتراب والهجانة واختلال التوازن ، فبدأ المجتمع في الانشقاق وتمزقت الروابط والصلات والعادات وبدأ يتعرض بالتالي إلى الهزات والمصاعب[4].

---

[1]– حمد أحمد الريس ، المرجع السابق، ص 12.

[2]– بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه ، المرجع السابق، ص 123.

[3]– فتحى محمد البعجة ، المرجع السابق، ص 546.

[4]– عبد الرحمن المنيف ، المرجع السابق، ص ص(199–200).

لقد أدت الثروة النفطية وكنتيجة لسياسات مترددية إلى تزايد ملحوظ في حدة طموحات الشعب بتحسين أحواله بأسرع وقت ممكن وبأية طريقة حتى لو كانت غير مشروعة الأمر الذي أدى إلى زيادة وتيرة عدم الاستقرار واتساع نطاق الاضطراب الاجتماعي والخلل الأخلاقي،[1] فكلما حاولت الدولة الريعية إرضاء المواطن ازداد جشع هذا الموطن واعتبر العطايا حقا مكتسبا، برز ذلك بشكل جلي من خلال كثرة الإضرابات والاعتصامات رغم الزيادات المتواصلة وغير المبررة أحيانا للمداخيل ، وإسقاط التزامات مالية على المواطنين كإسقاط فواتير الكهرباء، ومثل هذه الالتزامات المالية من قبل الدولة الريعية مكلفة وتفتقر إلى مبدأ العدالة والمساواة كما تعزز شعور الفرد بأن الدولة مستعدة للوفاء بكل التزامات المواطن تجاهها، ولهذا تنمو مشاعر اللامبالاة والاتكالية وسلوكيات الاستهلاك والإنفاق والهدر والفساد الإداري والمالي والتسيب[2].

ومن جهة أخرى فإن الفوارق الرهيبة في الدخل التي تنشأ من سياسيات الإنفاق الحكومي يمكن – بل تؤدي فعلا– إلى احتكاكات بين القوى الاجتماعية ، وإن كان ذلك أقل حدة في الدول الريعية قياسا إلى الدول الأخرى، ولا بد أن يعود ذلك إلى أن فروق الدخل لا تنجم بشكل رئيسي عن استغلال البشر بل عن استغلال الموارد الطبيعية ومن السهل على الحكومات إعطاء الانطباع بأن بإمكان الجميع الحصول على حصة أكبر بقرار حكومي. وهذا بطبيعة الحال يعطي الدولة سلاحا هائلا في المناورة والقدرة على احتواء حركات المعارضة ولكن إذا اقترن الوضع بعدم كفاية النظام السياسي وعدم كفاية الترتيبات الاقتصادية في الدول الريعية فإنه سيؤدي إلى ركود التركيبة الاجتماعية والسياسية إلى أن يبدأ دخل النفط بالانحسار وعندئذ يبدأ وضع آخر[3]. فالأقطار النفطية قد لا يسعفها الريع النفطي في تعميم عائدات خيراتها الطبيعية بما يجعل المواطنة المؤسسة على العدالة الاجتماعية قيمة مشتركة، فمن الجدير بالملاحظة أن العلاقة بين السياسي والاجتماعي ظلت تلازمية إذ بقدر ما اتسعت أشكال القهر السياسي امتدت دائرة القهر الاجتماعي لتشمل فئات اجتماعية ظلت في منأى عن الحرمان بما في ذلك الطبقات الوسطى[4].

---

[1]– فتحي محمد البعجة ، المرجع السابق، ص 546.

[2]– داوود سالم توفيق، الدولة الريعية تضعف قطاع التأمين. على الموقع:
www.insurancearab.com/2013/02/blog-post-8502.html#more
تاريخ الاطلاع:2015/12/12.على الساعة:00:05.

[3]– خلدون حسن النقيب، المرجع السابق، ص 132.

[4]– أحمد مالكي، دور الثقافة في تفجير الثورات العربية في (أحمد مالكي (وآخرون)، الانفجار العربي الكبير. الدوحة : المركز العربي لأبحاث والدراسة السياسات ، ط1، 2012)، ص 275.

فلو رسم الهرم الاجتماعي في هذه الأقطار ومعظمها يتمتع بوجود طبقة وسطى كبيرة نسبيا بسبب ضخامة الريع النفطي وتطوير أجهزة الدولة والخدمات ، لحصلنا على ثلاث مجتمعات متوازية لا علاقة لدخل أحدها بالآخر، الأول مجتمع النخبة العليا والتي لا يزيد وزنها عن 5% من السكان والتي تضم رجال الأعمال والسلطة والملاك العقاريين الكبار وتعيش ببساطة فوق القانون، يتبعها المجتمع الثاني وهو مجتمع الطبقة الوسطى الذي يشكل من 10 إلى 20 % من السكان بحسب الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بكل قطر ودرجة ثرائه الطبيعي والصناعي ، وهي تعيش في ظروف إنسانية نسبيا تسمح لها بأن تحلم بتطبيق القانون بل تطالب به أحيانا ، ثم يأتي بعد ذلك المجتمع الثالث وهو مجتمع الأغلبية الذي يمثل القسم الباقي من الهرم والذي يعيش بحسب إمكانيات ومعايير وقيم وتطلعات لا علاقة لها بالمجتمع الأول ولا بالمجتمع الثاني ، ويعيش معظمه خارج القانون أو ضد القانون وتدل الملاحظة والتجربة على أن الأمر يتعلق فعلا بمجتمعات مفصولة كليا ومعزول بعضها عن بعضها الآخر، لولا يعرف أي منها ظروف معيشة الآخر ولا يشعر بوجوده على التراب الوطني نفسه إلا في وقت الأزمة وتفجر الحرب الأهلية[1]. فقضية الغليان الاجتماعي وانفجار شحن الغضب ترتبط بقضية توزيع الثروة الوطنية وما يتحصل عليه المواطن من دخل والقضية التي تثير المشاكل وتصعد من حرارة المواجهة مع السلطة عادة هي قضية عدالة هذا التوزيع فكثيرا ما يحسب المواطنون إلى جانب الغبن الاجتماعي بأن مداخيلهم مما تجود به ثروة بلدانهم متواضعة بل قليلة جدا ، مقابل ما يتحصل عليه قلة من السكان الذين إما ينتمون إلى الدوائر الحاكمة مباشرة أو أولئك الذين يمتلكون النفوذ الاقتصادي والثروة الخيالية أحيانا[2].

صحيح أن بعض التفاوت في الدخل تمليه حقائق التفاوت بين البشر في المواهب والقدرات والجهد وهذا التفاوت مقبول ومعقول ، إلا أن التفاوت الذي قد نراه في هذه الدول لا صلة له بالمواهب أو القدرات أو الجهود وإنما هو نتيجة الظلم والفساد وغياب الرقابة المجتمعية[3]. فالجذور الأساسية للصراع إذن تكمن في التوزيع غير العادل للمخرجات وهذا يؤدي إلى الفقر وسوء توزيع الدخل، وقد دأبت النظرية الرأسمالية التقليدية المعروفة على القول أن النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة حصانان يمشيان في اتجاهين مختلفين، ومن ثم فإن المجتمع لا يستطيع ركوب حصان النمو وحصان التوزيع العادل معا، ولكن

[1]– برهان غليون، المرجع السابق، ص 250.

[2]– فتحي محمد البعجة، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي: الكتاب الثالث من أوهام التحديث والعصرنة إلى التهميش الاجتماعي. بنغازي: دار النهضة العربية، ط1، 2006، ص 238.

[3]– يوسف خليفة اليوسف: أزمة غياب العدالة الاجتماعية. في(عادل مجاهد الشوجبي (وآخرون)، أزمة الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، ص448.

النظريات التي ظهرت حديثا والأعمال التجريبية أوضحت أن الدول التي يوجد فيها تفاوت كبير في الدخل تسجل نتائج سيئة على جميع أنواع المؤشرات الاجتماعية، بدء من ارتفاع معدلات الجريمة وانتهاء بتدني العمر المتوقع والسبب الأكثر شيوعا وراء سوء توزيع الدخل هو الفساد المستشري وإساءة استخدام السلطة على المستوين الكلي والجزئي ، أي غياب الحكم الراشد[1].

فبعض الدراسات تذهب إلى أن الدول التي يرفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منأى عن العنف الداخلي والحروب الأهلية ، حيث أن 30 % من الحروب الأهلية المحتملة تقتصر على الدول التي تحقق دخلا منخفضا.[2] كما أن الاختلالات الكبيرة في توزيع الدخل تؤدي عادة إلى الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار فليس هناك من شك في أن عدم المساواة المفرطة في الدخل تلعب دورا رئيسيا في نشر عدم الاستقرار ورفع الغضب الشعبي.[3] ومن المفارقة بمكان أن الأنظمة الحاكمة عندما تعجز عن تقديم التنازلات الاجتماعية المطلوبة لا يبقى أمامها من أجل تنفيس حالة الاحتقان سوى إجراء بعض خطوات الانفتاح السياسي المحسوبة بفتح المجال أمام التعددية الحزبية والانتخابات العامة[4]. فالنخب الحاكمة لا تجد مفرا إزاء هذا الوضع من اتخاذ بعض الخطوات عن طريق الإصلاح السياسي لتقديم نوع من التعويض السياسي للمواطنين نتيجة للمتاعب الاقتصادية من ناحية واتخاذ ذلك كمدخل لاحتواء القوى والعناصر الراغبة في المشاركة في الحياة السياسية من ناحية أخرى ، فضلا عن التجاوب مع بعض المستجدات العالمية.[5] بيد أن النهج الاقتصادي المتبع بسلبياته وآثاره الاجتماعية الفادحة يؤدي إلى إفقاد الأنظمة التأييد الشعبي ومن ثم تلجأ إلى تزوير الانتخابات وتزييفها والحد من الحريات الديمقراطية طلب للاستقرار وتأمين تماسك السلطة[6].

ومن ثم يكون القائمين على هذه الدول قد فشلوا في بناء الإنسان الجديد وتحقيق النهضة وهو ما يدفع للقول أن غاية أنظمة الدول النفطية لم يكن تحقيق تلك النهضة بقدر ما كانت تسعى إلى إخضاع جميع مكونات مجتمعاتها لسيطرتها الكاملة بقمع كل صور الصراع الاجتماعي وأي شكل من أشكال المعارضة للسلطة[7].

---

[1]– سليمان القدسي و مجدي علي، تحركات سعر النفط و تأثيرها في الاقتصاد العربي. في(عدنان محمد مصطفى(و آخرون) ، عصر النفط التحديات الناشئة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012)،ص 343.

[2]-Mattias Basdau and Jann Lay, OP. CIT, p 12.

[3]-LahcenAchy, OP.CIT.

[4]– بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه ، المرجع السابق، ص 129.

[5]– حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق، ص 27.

[6]– بنسعيد العلوي والسيد ولدأباه ، المرجع السابق، ص129.

[7]– زياد حافظ ، المرجع السابق، ص 435.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق تبدو الدول الريعية النفطية أمام معضلة حقيقية اسمها تحقيق السلم الاجتماعي، بين فترات من المد والجزر، ففي أزمنة الطفرة النفطية تضمن أنظمة هذه الدول استقرارها مستفيدة أو معتمدة في ذلك على المداخيل الضخمة للريع النفطي من خلال تصريف تلك العوائد بصورة استهلاكية عبر مختلف مجالات ونواحي الحياة الاجتماعية ، ومن خلال ما يمكن أن تقدمه من هبات وإعانات بما يحقق لها شراء السلم الاجتماعي، أو من خلال صرف جزء منه في تضخيم أجهزتها الأمنية والعسكرية لقمع أي معارضة قائمة أو محتملة قد تهدد استمرارها.

أما في أزمنة تراجع الأسعار أو الإنتاج تبرز هشاشة ذلك الاستقرار والسلم الاجتماعي المحقق ، فينصب الاهتمام على موازنة الإنفاق العام من العائدات النفطية بما يشبه عملية ترقيع اقتصادي يدفع ثمنه أصحاب الدخل المحدود واستتباعه بفتح ملف الإصلاح السياسي الذي عادة ما يكون مغيبا كنوع من التعويض في مواجهة حالة الاحتقان التي قد تنشأ.

إن السلم الاجتماعي المحقق في الدول الريعية والقائم على الخضوع والاستسلام وعدم الرغبة في أي محاسبة أو مساءلة وما يصاحبه من بسط الدولة الريعية لقوتها العسكرية ومظلتها الإعلامية لا يستقيم مع السلم الاجتماعي الحقيقي ، وما يرتكز عليه من مقومات من حكم رشيد يقوم على المساءلة والشفافية والمشاركة ومن سيادة القانون وما توفره من مساواة وضمان للحقوق والحريات وعدالة اجتماعية، وما يتطلبه من إعلام مواطنة حر ومتوازن ، مما يعني أن ذلك السلم ما هو إلا سلم اجتماعي مصطنع أو زائف.

الفصل الثالث:

الريع النفطي وأزمات فقدان السلم الاجتماعي في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بتروليا بالدرجة الأولى، فمنذ الاستقلال و إلى غاية يومنا هذا ارتكزت كل السياسات التنموية على ما توفره إيرادات قطاع المحروقات لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، فبعد الاستقلال اعتبر قطاع المحروقات القطاع الوحيد القادر على تحويل الاقتصاد الجزائري من خلال تمويل القطاع الصناعي الذي يساهم في ظهور تبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية ، وتحقيق التنمية الشاملة.

أما على الصعيد السياسي فقد عرفت الجزائر بحكم الحزب الواحد ، الذي هو حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال إذ كان الدور التاريخي الذي أدته الجبهة في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي كبيرا في تدعيم شرعية الجبهة للهيمنة على العمل السياسي ، و كذلك شرعية النظام السياسي ككل حينها، إلا أن هذه الشرعية تدعمت إلى جانب آخر لاعتبارات الإنفاق الاجتماعي الذي وفرته الدولة حينها للمواطنين ، و الذي يعود في حقيقته إلى حجم عوائد النفط و الغاز التي استمرت في السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي.

إن ذلك الإنفاق الاجتماعي لم يحل تماما دون معاناة الجزائر من أزمة التوزيع المزمنة، التي تجلت منذ تأسيس دولة الاستقلال عند معالجة تركة الاستعمار الفرنسي في الجزائر في ما يتعلق بكافة الموارد مرسخا لفجوة التوزيع ، التي تمددت مع الوقت حتى مع الاتجاه نحو الاقتصاد الحر ، و على الرغم من تغير الإطار الدستوري للدولة مع الاتجاه نحو التعددية سنة 1989 ، ثم تعديله سنة 1996 ، ومؤخرا سنة 2016، إلا انه لا زال يكرس الوضع القائم و الانقسام الطبقي الحاد بين أقلية تمتلك الثروة و أغلبية تتوزع بين حد الكفاف و ما دون مستوى الفقر، و هو الأمر الذي أوجد الأرضية الخصبة لظهور حالات عدة لأزمات فقدان السلم الاجتماعي عاشتها الجزائر عبر محطات عدة من تاريخها ، و التي من الممكن أن تعيشها مجددا إذا ما استمر التعامل معها بالطريقة ذاتها.

المبحث الأول: أزمـــات فقـدان السـلم الاجتمـاعي خـــلال مرحلة الاقتصـاد الموجه وكيفيــة التعــامل معـــــها

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال حيث تم تبني الخيار الاشتراكي كسياسة اقتصادية هيمنت فيها الدولة على كل المجالات الاقتصادية، فبعد فترة من الاشتراكية المسيرة ذاتيا، اعتمدت الجزائر على نظام التخطيط من خلال تبني مجموعة من المخططات(ثلاثي، رباعيين و خماسيين)إلى غاية سنة1989.و قد عرف الاقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة بأنه اقتصاد رهيف حيث أن تبعيته كبيرة للخارج في تموين استهلاك المواطن، و تموين الجهاز الإنتاجي القائم، ذلك أن تموين الاستثمارات بالتجهيزات كان يخضع بصفة مطلقة إلى الصادرات الوطنية للمحروقات، و من ثم فان أي تقلب في أسعار هذه السلعة بالارتفاع أو الانخفاض سينعكس مباشرة على وتيرة النمو ، و بالتالي حالة الاستقرار الاجتماعي[1].

وإن كانت الجزائر قد عرفت حتى السبعينيات حالة من الاستقرار النسبي أو توازن السكون كما يقال ، فإنها قد عاشت أو عاينت الأثر الذي قد يحدثه تذبذب أسعار المحروقات خلال فترة الثمانينيات عبر مرحلتين مختلفتين، مرحلة(1980-1985)التي بلغ فيها سعر البترول أوجه من الارتفاع و هو40 دولار أمريكي للبرميل سنة 1981 ولم ينزل أبدا تحت27 دولار، ثم مرحلة(1986-1989)التي كانت جد سيئة، و انهارت فيها أسعار البترول الى13 دولار سنة 1986 ، و إلى ما دون 10 دولار للبرميل في نهاية سنة 1988.

المطلب الأول: حالة السلم الاجتماعي غداة الاستقلال

بعد تنظيم استفتاء تقرير المصير عام1962 الذي كرس خيار الاستقلال، نشبت مواجهات دامية بين ما كان يسمى "جيش الحدود"، وعناصر جيش التحرير الوطني التي كانت موجودة داخل الوطن، حول السيطرة على مقاليد الحكم، و انتهت بفرض جيش الحدود منطقه على الميدان، بتمكنه من تنصيب "أحمد بن بله" على رأس الدولة الجزائرية، إذ أن رد فعل الشعب الجزائري كان له الفضل في عدم انزلاق الوضع آنذاك، وتجنيب الجزائر حربا أهلية كانت في غنى عنها، بعد أن استنزفت حرب التحرير قوى الشعب الجزائري خلال سبع سنوات ونصف السنة من الكفاح المستميت[2].

---

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. الجزائر: منشورات دحلب،1993،ص30.

[2]- لطفي بومغار ونوران سيد احمد، الحركات الاحتجاجية في الجزائر. في(عمر الشوبكي(وآخرون)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2،2013)، ص314.

لكن سرعان ما بدأت تظهر بعض ملامح فقدان السلم الاجتماعي مع سلسلة تظاهرات وقعت بين ماي1963 وفيفري 1964 بمشاركة مجاهدين قدامى و أرامل شهداء و أفراد عاطلين، وقد جرت اكبر تلك التظاهرات في وهران و تم خلالها اقتحام مكاتب المحافظ[1].كما ظهرت حركة احتجاجية في منطقة القبائل بزعامة "حسين آيت أحمد" أحد القادة التاريخيين للثورة التحريرية الذي ندد بالخيارات التي وصفها بغير الديمقراطية التي انتهجها الرئيس بن بله آنذاك. حيث تميزت هذه الحركة باعتمادها على العمل المسلح، إذ لجأ الآلاف من قدماء مجاهدي حرب التحرير إلى الاعتصام بالجبال للدخول في مواجهة مع الجيش النظامي. كادت هذه الحرب أن تؤدي إلى وضع انفصالي لولا نشوب حرب الرمال مع المغرب و التي استوجبت توحيد الصفوف، و حشد القوى، ومنذ ذلك التاريخ أي عام 1964 عرفت الجزائر استقرارا نسبيا حتى الانقلاب الذي قام به "العقيد هواري بومدين" على حكم الرئيس بن بله، وقد واجهت بعض فئات المجتمع هذا العمل بالمعارضة الشديدة، و شهدت بعض المدن الجزائرية و لاسيما مدينة عنابة مشادات عنيفة بين أنصار الرئيس المخلوع، و قوات الأمن، سقط من جرائها العديد من الضحايا[2].

أن انقلاب 19جوان1965كان قد أغلق و بسرعة فترة من الاشتراكية المسيرة ذاتيا و التي كانت مرحلة سخية لكن غير فعالة ، حيث كانت التنمية مركزية و فوقية، إلا أن النموذج الجديد قد تمكن من الحصول على قوة ضرب إضافية بعد تأميم البترول في 24فيفري1971،و الدخل المالي المتولد عن عملية التأميم، إذ استفادت هذه الاستراتيجية التنموية من ظروف مثالية على المستوى الداخلي(عدم وجد معارضة جدية)،وعلى المستوى الدولي كذلك(تواجد قوي في العالم الثالث للمعسكر الاشتراكي و على رأسه الاتحاد السوفياتي و ارتفاع أسعار البترول بعد الحرب العربية الإسرائيلية في اكتوبر1973)[3].

لقد تمكن الرئيس بومدين في تلك المرحلة من تحقيق ظروف الاستقرار بواسطة سياسة جمعت بين القبضة الحديدية و يد حريرية عن طريق تطويق أمني للمجتمع من جهة، و مشروع مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية، استقطب فئات عريضة من المجتمع ولاسيما الشباب، فقد جندت مشروعات على شاكلة الثورة الزراعية الشباب، وسخرت حيويته في سبيل بناء مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية، بما يتوافق و الأفكار اليسارية التي كانت رائجة في العالم من تعليم مجاني و صحة مجانية، بفضل هذه

---

[1]– مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي– السياسي. (ترجمة : سمير كرم) ، مؤسسة الأبحاث العربية ، 1980، ص165.

[2]– لطفي بومغار ونوران سيد احمد، المرجع السابق، ص ص(314–315).

[3]– علي الكنز(و آخرون)، المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة. القاهرة: مكتبة مدبولي،1998، ص39.

الخيارات استطاع الرئيس بومدين فرض سياسة حظيت بقبول شرائح عريضة من المجتمع الجزائري، و شكلت القاعدة الصلبة لحكمه رغم معارضة لم تتمكن من إسماع صوتها، بالنظر إلى انكماش رقعة الحريات، وعجزها عن توحيد صفوفها، وتصوراتها[1].

فقد عمل النظام القائم آنذاك على منع قيام تجمعات طبقية من خلال حصر التنافس الاجتماعي باسم التنمية، فالدولة هي القائد، و قد بادرت بعملية التصنيع، و وضع التشريعات الاجتماعية المصاحبة لها، كما عملت من خلال أجهزتها الرقابية على تفكيك جماعات اجتماعية ذات قدرة على مراجعة شروط العلاقة بالدولة، لذا تم تعبئة الطبقة العاملة لتكون في خدمة مشروع التنمية من خلال الترويج لفكرة أن التصنيع ليس مجرد برنامج للتنمية فقط بل ممارسة للعدالة الاجتماعية[2].

لكن على الرغم من أن الأمل كان كبيرا في أن تحقق الحقبة النفطية في تلك المرحلة دفعة قوية لقوى الإنتاج الأمر الذي من شانه تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الجزائري، إلا أن النتائج التي تمخضت عن تلك الحقبة كانت مخيبة للآمال[3].فإخفاق الثورة الزراعية و ما أعقبها من معالجة بيروقراطية للمشاكل المرتبطة بالتسويق و تسعير المنتجات الزراعية و ما صاحبها من تأميم لبعض المخابز في العاصمة (رمضان1978)، أحدث انقطاعات و تململ شعبي لم يبرز للعيان لأنه كان محدود من جهة، و لأن توظيف العائد البترولي في شراء السلم الاجتماعي حال دون تطوره من جهة أخرى[4].

المطلب الثاني: أزمات فقدان السلم الاجتماعي خلال الثمانينيات

لقد ترك الرئيس هواري بومدين بعد وفاته سنة 1978،لخليفته مجتمعا مجندا حول شخصية الزعيم، و حول مهام وطنية واسعة: العمل للجميع، الصحة للجميع، السكن للجميع...الخ، و هي مهام تعتمد كإطار مرجعي لها على قيم مثل المساواة، التنمية، التقدم الاجتماعي و الصناعي، و هي قيم تعتبر النواة الفاعلة لأيديولوجية المرحلة. و بالتالي فإن الفراغ الذي تركه كان من الصعب ملؤه بالرغم من أن ارتفاع

[1]– لطفي بومغار ونوران سيد احمد، المرجع السابق. ص315

[2]– إيمان النمس، دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر. دار ناشري،2014،ص58.

[3]– خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2،2008، ص157.

[4]– محمد الميلي، الجزائر إلى أين. في(أسامة الخولي(وآخرون)، العرب... إلى أين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2002)، ص424.

أسعار البترول سنة 1979 قد ضاعف دخل الجزائر من الموارد المالية ثلاث مرات، لكن النخبة الحاكمة كانت أضعف من أن تستمر في عملية التنمية[1].

كما شكلت وفاته منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر الحديث، حيث عرف حكم خليفته الرئيس الشاذلي بن جديد فتح سجل من الاحتجاجات و من أزمات فقدان للسلم الاجتماعي جراء عدة عوامل[2]:

– سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها الرئيس بن جديد، و التي أدت إلى بروز الفوارق الاجتماعية في مجتمع كان متشبعا بقيم العدالة الاجتماعية حيث عمد الرئيس إلى إتباع سياسة ترمي إلى الانتقال من اقتصاد مبني على نظرة اشتراكية إلى اقتصاد تسوده روح أكثر ليبرالية ، و قد أدى ذلك إلى بروز تيار رافض لتخلي الدولة عن دورها الكافل للعدالة الاجتماعية.

– تفشي مظاهر المحسوبية و الرشوة والفساد جراء البحبوحة المالية وليدة ارتفاع أسعار البترول، و تفشي مظاهر التبذير، و سوء تسيير المال العام، الأمر الذي أدى إلى نمو مشاعر السخط لدى فئات من المجتمع تعاني الفقر، و الحرمان، فأحس الشعب بالفقر في بلد كان يعطي صور الترف و الغنى.

– رفع التطويق الأمني عن المجتمع، حيث كان الرئيس بن جديد يؤمن بضرورة فك الخناق عن المجتمع، و فسح مجال أوفر للحريات الفردية والجماعية، حيث أطلق سراح العديد من المعتقلين السياسيين ولاسيما العناصر الإسلاموية.

إن تلك العوامل هددت الاستقرار و السلم الاجتماعيين حيث ساعدت على ظهور حركات احتجاجية احتضنتها المصانع لاسيما تلك التي كانت الأحزاب اليسارية متجذرة فيها. و في الملاعب الرياضية ظهرت شعارات منددة بفساد نظام الحكم، فضلا عن الحرم الجامعي الذي برزت فيه الصراعات. الأمر الذي أدى إلى بروز فئات اجتماعية فاعلة جديدة.

ففي أول عام من وصول الرئيس بن جديد إلى سدة الحكم برزت مظاهر الاحتجاج في منطقة القبائل تحت ما يعرف "بالربيع الأمازيغي" حيث طالب سكان هذه المنطقة بالاعتراف بالهوية الثقافية البربرية، و بالحريات الديمقراطية، و تعد هذه الحركة نقطة انطلاق للعديد من الأعمال الاحتجاجية[3].فقد شهدت المؤسسات الصناعية صراعا بين العمال أو ممثليهم أو النقابة من جهة و بين أصحاب العمل أو الإدارة من جهة أخرى، من أجل زيادة الأجور، و تحسين ظروف العمل المحيطة أو نتيجة لشعور العمال بالإحباط في تحقيق طموحاتهم الاقتصادية، و تبعا لذلك فإن الصراع ظل قائما كظاهرة دائمة في

[1]– خميس حزام والي ، المرجع السابق.ص158.

[2]– لطفي بومغار ونوران سيد احمد ، المرجع السابق. ص ص(315–316).

[3]– نفس المرجع السابق. ص316.

الصناعة ، على الرغم من أن التسيير الاشتراكي للمؤسسات يهدف للتقليل من الفروقات ،و ذلك بفتح مجال المشاركة الفعلية من أجل تحقيق سلام صناعي، إلا أن ذلك لم يمنع الفئات العمالية من المطالبة بحقوقها مستعملة في ذلك قوة الإضرابات كوسيلة من وسائل الضغط العمالي ،و كان لهذه الإضرابات نتيجة سلبية من الناحية الاقتصادية للبلاد [1].حيث أن ضياع عدة أيام من العمل سيؤدي إلى شل الاقتصاد الوطني، و من ثم تهديد حالة الاستقرار الاجتماعي، و لعل من بين أبرز الإضرابات خلال تلك الفترة ، إضراب وحدات معمل إنتاج الحليب بمنطقة الجزائر الكبرى، و إضراب عمال مركب السيارات الصناعية بالرويبة في15جوان1980.

فمن خلال هذه التكتيكات الجديدة، أي الانقطاع عن العمل والانخراط في الإضرابات بدأت ترتسم ملامح طبقة عمالية متمردة ، وإن ظلت تعاني من عوامل انشقاق متعددة، و كانت مطالبها غير ثورية، فلم تكن تطالب بمزيد من الحقوق ، بقدر ما طالبت بتنفيذ الوعود ولذا اعتمد النظام حلولا للأزمة من خلال إبطاء التصنيع ، و توجيه مداخيل الريع النفطي نحو قطاع الخدمات و الاستهلاك الداخلي [2].

إن الزيادات غير المتوقعة لأسعار النفط بين عامي1979و1982 إلى مستويات غير مسبوقة أتاحت للجزائر الحصول على إيرادات كبيرة للتصدير تراوحت بين13 و14 مليار دولار سنويا ، ولقد أتاح تحسن الوضع المالي فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت عام1980، تسجيل تقدم اقتصادي و اجتماعي مهم و ساهم ذلك في زيادة تعزيز التماسك والسلم الاجتماعيين خلال تلك الفترة[3].ففي العام الثاني من رئاسة بن جديد تم ضبط "برنامج ضد الانقطاعات" الذي كان يهدف إلى تأمين المواد الاستهلاكية، غير المتوفرة، باستيرادها من الخارج بكميات ضخمة، بعنوان الترفيه على الناس و التهيئة لتحقيق الشعار الذي رفع بعد ذلك بعامين "من أجل حياة أفضل" حيث استنفذ هذا البرنامج نسبة عالية من العوائد البترولية دون أن توظف في الاستثمار[4].

فذلك البرنامج الذي تضمنه المخطط السنوي لسنة 1980،كان يهدف إلى مكافحة الندرة المسجلة في ثلاث مجموعات من السلع(انظر الملحق رقم 1 ص79)، و هي:

---

[1]– سعد توفيق عبد الله البزاز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية و الخارجية و اثرها في العلاقات الدولية. عمان: دار آيلة،2010، ص ص(200–203).

[2] – إيمان النمس، المرجع السابق. ص ص(58–59).

[3] – عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية(1958–1999). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2001، ص168.

[4] – محمد الميلي ، المرجع السابق. ص425.

– مواد البناء و قطع الغيار وأغذية الأنعام.

– مواد الاستهلاك الصناعية.

– مواد الاستهلاك الغذائية.

وذلك بحجم مالي قدره 5 مليار دينار جزائري، و في إطار تطور تلك المجموعات الثلاث من الواردات ،فإنه سرعان ما تم تهميش النشاط الاستثماري بالضغط على وسائل تمويله المتمثلة في مواد التجهيز، ذلك أن الحكومة اعتبرت أن الجزائر قد استثمرت كثيرا في القطاع الصناعي على الخصوص، و لذلك يجب تخفيض وتيرة الاستثمار هذه، و الاهتمام بضغوط السوق الاستهلاكية[1].وقد أشار الرئيس الشاذلي بن جديد إلى ذلك بقوله:(إذا كانت قطاعات الاقتصاد قد نالت الأولوية من الاهتمام في الماضي فإن الوقت قد حان من أجل أن نهتم اهتماما بالغا بتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين، و بتعمير المنازل، و تأمين الحياة) كما أشار إلى أنه:(لابد من تخطيط شامل يستجيب لحاجات المواطن الجزائري اليومية، دون أن يؤثر هذا بالطبع على استمرار النشاط في المجال الصناعي أويتم على حسابه). و بالتالي تم بناء 200 ألف وحدة سكنية سنويا ، وتشجيع بناء المساكن الخاصة ، وإقامة شبكة المواصلات و سكك الحديد، و كذلك حل مشاكل نقص المواد الغذائية[2].

لقد تم الإفراط في تقدير حاجة المجتمع للمواد الاستهلاكية بالنظر إلى متطلبات التنمية، مما أدى إلى استيراد مواد بكميات فائضة ، أو لا تعتبر ذات ضرورة استعجاليه، و هي سياسة إغراق كانت على حساب الاستثمار الذي كانت الجزائر بحاجة أكيدة إلى مواصلة توسيعه، فقد تم إغفال وتهميش القطاع المنتج مباشرة، و كان القطاع الصناعي الأكثر عرضة للتهميش، خلال المخطط الخماسي(1980–1984)[3].

وعندما قرر النظام استيراد ما تحتاجه الجزائر، تسنى لبعض الفئات أن تحقق ثروات طائلة، و كان أغلبهم من أركان النظام[4].كما أن التوسع في الاستيراد خلال تلك الفترة بمعدل سنوي قريب من 12 بالمئة كان قد أثر سلبا على صافي البلاد من العملة الصعبة، حيث انخفض من 15,122 مليار دج إلى7,6 مليار دج سنة 1984،حيث كان للسفر المفرط للإطارات بمهمة أو بغير مهمة ، أو في إطار العطل

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق. ص ص(42–43).

[2]– سعد توفيق عبد الله البزاز ، المرجع السابق. ص ص(119–138).

[3] – محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق. ص45.

[4] - سعد توفيق عبد الله البزاز، المرجع السابق، ص120.

السنوية، مع صرف كل المرتب الشهري بالعملة الصعبة أثر سلبي على رصيد البلاد من العملة الصعبة، و على الاستثمار[1].

إن كل ذلك الاختلال التوازني في سير التنمية عامل أزمة، كان من الممكن لو حظي القطاع المنتج بالأولوية المطلوبة، أن يتدعم الاقتصاد بعد سنة1978 بإنجاز مشاريع كانت مهمة للتنمية الشاملة، و كان بإمكانها أن تفتح أفاقا هامة للتنمية، والتشغيل في الجزائر، كمركب صناعة السيارات الصناعية، محركات الديزل بتيارت ، وعين وسارة ، و مركب الحديد و الصلب بالغرب، و مركب العجلات المطاطية بالبويرة، و التي كانت لتوفر عددا كبيرا من مناصب الشغل لو حظيت بالأولوية بدلا من الاستثمارات التي أقدمت عليها الحكومة، مثل مركب رياض الفتح، و بعض الإنجازات الأخرى، مثل إعادة تهيئة طرق المدن ، وأرصفتها بالبلاط الفاخر[2].

إن تلك المرحلة الاستهلاكية كانت قصيرة زمنيا، فابتداء من سنة 1985 بدأت أسعار البترول في الانخفاض، مما جعل الدخل البترولي عاجزا عن المطالب الاجتماعية الجماعية، و المرتفعة باستمرار من جراء الزيادة السكانية ، ومن جراء الآلة الإنتاجية المفككة، و التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة، لدرجة أنه بدأ في التفكير جديا تسريح العمال، كل هذا في ظل أيديولوجية استهلاكية نشطة. وأمام هذا الوضع بدأت الدولة في الابتعاد أكثر فأكثر عن المجتمع الذي بدأ يعرف حركات اجتماعية واسعة، ومتعددة الأشكال، و المضامين[3]. تكونت في الأغلب من كل المبعدين عن العمليتين الإنتاجية و الاستهلاكية ، وقد استطاعت الحركات و التنظيمات الإسلامية أن تكون المعبر الرئيسي عن مصالحها و مطالبها[4].

هكذا عرفت مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري، عام 1986 مشادات عنيفة، اعتقل على إثرها عدد لا يستهان به من المتظاهرين ، و بدأت تبرز العناصر الإسلاموية كوسيلة استعملها النظام لتهدئة الأوضاع، وامتصاص الغضب الشعبي، حيث أعطى موقف السلطة هذا مشروعية للحركة الإسلاموية ، ما مكنها من المضي قدما في استعطاف الجماهير، و خاصة الشباب [5].

---

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق. ص45.

[2] – نفس المرجع السابق ، ص52.

[3] – علي الكنز(وآخرون) ، المرجع السابق. ص ص(40–41).

[4]– خميس حزام والي ، المرجع السابق. ص158.

[5] – لطفي بومغار ونوران سيد احمد ، المرجع السابق. ص317.

إن الانفجارات الشعبية المحلية شملت مدنا أخرى، مثل سطيف ، ووهران بالغرب الجزائري، وفي ورقلة بالجنوب ، و في برج بوعريريج، و غيرها من المدن. وقد رفعت شعارات إما الدعوة إلى الاهتمام بالأمازيغية كثقافة وطنية ، وإما التنديد بالمظالم الاجتماعية كالمحسوبية، و اللامساواة، وإما التعبير عن التذمر من مشاكل التموين، والبطالة[1].خاصة هذه الأخيرة التي بينت معطيات قدمها الإحصاء العام للسكن و الإسكان أن نسبتها تقارب 21,5 بالمئة يغطي منها الشباب الباحث عن العمل لأول مرة، و الذي يقل عمره عن 30 سنة نسبة75,5 بالمئة، ولمواجهة هذا التدهور أنشأت السلطات العمومية أجهزة جديدة لاحتواء الأزمة من بينها "برنامج تشغيل الشباب"سنة1987،حيث اتخذت الحكومة أول برنامج مستقل للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16و24سنة يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية، و صندوق المساعدة على تشغيل الشباب، و يهدف إلى خلق 200 ألف منصب شغل دائم خلال سنتين فقط، لكن لم يستفد من ذلك المشروع سوى نصف العدد[2].

إن كل تلك الاختلالات تنم عن عجز النظام عن الوفاء بالتزاماته أمام الشعب، فقد ركز على تنمية الجانب المادي في مختلف القطاعات وحقق انجازات معتبرة وهو تطور هام في القوى الإنتاجية ، لكن البنية العليا للمجتمع التي تتمثل في تطوير الذهنية السياسية للمواطن، والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، ومع مؤسسات الدولة لم تواكب نفس التطور، وهو إفراغ أيديولوجي تصلب في تكرار الشعارات القديمة ، التي لا تلقى أي تأثير عند الشباب ،بل تولد عنه ما يسميه الاجتماعيون بالآفات الاجتماعية ، كالتسيب في العمل و المحاباة و الرشاوى و الاختلاس و التعطيل البيروقراطي وغيرها، فهي مظاهر فاسدة للمجتمع أساءت للتسيير العام، وانعكست آثارها السلبية أكثر على التسيير الاقتصادي كقاعدة مادية للتطور البشري، كما أساءت إلى أخلاق المواطن الذي نال منه الشك في كل شيء، وتسربت إلى نفسه مشاعر النفاق ، واهتزت ثقته لدرجة حجبت عن عينيه كل ايجابيات المجهود الإنمائي للدولة منذ الاستقلال، فكونت منه معارضا حقيقيا للنظام[3].

إن تراجع سعر برميل النفط ليصل إلى ما دون 10 دولارات سنة 1988،قد حد من قدرة الدولة على تقديم وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، و كذلك السلع الأساسية بصورة كبيرة، مثل الدقيق و القهوة، و صاحب ذلك رواج للسوق السوداء، و تراجع القوة الشرائية للمواطنين، أدت إلى خروجهم

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق. ص14.

[2] – مبروك ساحلي ، عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر. في(أمال قاسيمي(وآخرون)،الجزائر إشكاليات الواقع و رؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2013)،ص381.

[3] – محمد بلقاسم حسن بهلول ،المرجع السابق. ص ص(26–27).

للاحتجاج في وقت كانت الدولة تتوسع في سياسات الانفتاح الاقتصادي بصورة زادت من سوء الوضع الاجتماعي و الاقتصادي ، بما عنى ذلك من مزيد من التراجع للدولة عن الخدمات التي كانت تقدمها للمواطنين، وهي وضعية أفادت منها بعض الطبقات بفضل علاقات الزبونية، والفساد في حين تضررت الطبقات الأخرى الأقل حظا[1].

ويعد خطاب 19 سبتمبر1988 الذي ألقاه الرئيس آنذاك أمام مكتب التنسيق الخطاب الأول للرئيس الذي وجه فيه انتقاده للحزب و الحكومة بسبب تقصيرهم في أداء مهامهم لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع ، شاجبا التسيب الذي يطبع تصرفات الإطارات العليا، وأفراد المجتمع . مؤكدا الاستمرار في انتهاج سياسة التقشف لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد بعد انخفاض سعر النفط، مما كان له الأثر السلبي على الشعب فاتسعت حركة الاضطرابات ، وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام ، بدأت بوادرها يوم 4 اكتوبر1988 مساءا، في حي باب الواد الشعبي بالعاصمة، و في5 أكتوبر1988 قام المتظاهرون بإشعال النار في المنشآت العامة والخاصة، و مقرات حزب جبهة التحرير الوطني، وحاولت قوات الأمن السيطرة على الموقف لكن دون جدوى. ولم تقتصر المظاهرات على العاصمة فقط بل امتدت إلى وهران و عنابة وتيزي وزو، وشارك فيها الطلبة، و العمال و النساء، و جميع فئات الشعب[2].

لقد ندد الشعب الجزائري آنذاك بنظام الحزب الواحد، و بالنزعة الاشتراكية للنظام الاقتصادي، وقد أخذ ذلك التنديد منحى تخريبيا، كما شهدت الأحداث اشتباكات دامية استدعت تدخل الجيش الشعبي الوطني، واضطرت السلطة إلى استعمال وسائل ردعية للتحكم في الوضع الأمني، وكانت هذه الأحداث بمثابة قطيعة في العلاقة بين الشعب و السلطة التي أصبحت تطبعها روح المواجهة على صعيد لم يعرف له مثيل في السابق[3].

لاشك أن أحداث أكتوبر1988 تعبر عن حالة أزمة سياسية، و هي ليست من نوع تلك التي تحدث بين المؤسسات الدستورية أو التنفيذية للدولة، إنما انفجار شعبي رفع صوته في الشوارع بشعارات ضد النظام، و الممارسات البيروقراطية للإدارة، و السلوكات الطائشة للمقربين من بعض رجالات النفوذ ، و هي مظاهر اجتماعية سلبية غذتها مشاكل ندرة التموين في السوق، و مشاكل تفشي البطالة وسط

[1] – لطفي بومغار ونوران سيد احمد ، المرجع السابق. ص318.

[2] – سعد توفيق عبد الله البزاز ، المرجع السابق. ص52.

[3] – لطفي بومغار ونوران سيد احمد ، المرجع السابق. ص319.

الشباب، و العجز المتفاقم في السكن الاجتماعي بالمدن، يضاف إلى ذلك تدهور حالة الأمن على الأملاك و الأشخاص[1].

لقد شكلت تلك الاحتجاجات تجمعا فريدا لمن يمكن تسميتهم "المهمشين" بتنوع أسس التهميش(ثقافي، اجتماعي، اقتصادي.....الخ).وقد سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه تجاه الدولة و النظام على امتداد الثمانينيات من القرن العشرين كل على حدى، حيث مثلت هذه اللحظة ما يمكن تشبيهه بأنه تحالف، و تكتل واسع بين هذه الفئات بداية من خريجي الجامعات، و العاطلين عن العمل، ومن تم تسريحهم من جهاز الدولة في إطار السياسات الليبرالية الجديدة ، وأصحاب المهن والحرف المتضررين من سياسات الانفتاح[2].

ومن أجل التنفيس عن حالة الغضب تلك وكنوع من التعويض السياسي، وعد الرئيس في خطاب وجهه عبر التلفزيون الجزائري في10 أكتوبر1988 بأنه سيقدم مشروعا للإصلاح السياسي، ولم يستبعد إصلاح المؤسسات الدستورية القائمة، و في 12 أكتوبر أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا أعلنت فيه أنه سيجرى في 3 نوفمبر 1988 تعديلات دستورية جديدة، تشمل تنظيما جديدا للسلطة التنفيذية على أن تعرض هذه الإصلاحات في استفتاء شعبي، وتم إلغاء حالة الطوارئ، و بدأ يسود الهدوء النسبي بعد أسبوع حافل بالأحداث الدامية التي عاشتها الجزائر، و في 23 فيفري 1989 صوت الشعب الجزائري بنسبة 73,4 بالمئة بنعم لصالح الدستور الذي أقر مبدأ التعددية السياسية، وفور المصادقة على الدستور أخذت بعض رموز المعارضة في العودة من الخارج[3].

وكان الاختبار الأول لتجربة الجزائر في التحول للتعددية في انتخابات البلدية في 12 جوان 1990،التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 853 من إجمالي 1541 بلدية، أي بنسبة55,42 بالمئة، في حين لم تفز جبهة التحرير الوطني الحاكمة منذ 28 سنة سوى في 487 بلدية، أي بنسبة 31,64 بالمئة.

أما على الصعيد الاجتماعي، و في سبيل التخفيف من حدة الغضب لدى الشباب خاصة بعد فشل برنامج تشغيل الشباب في أهدافه المسطرة، جرى تنظيم جلسات وطنية حول سياسة إدماج الشباب في ديسمبر 1989 شارك فيها مجموعة من الوزارات المعنية، و تم الاتفاق على الأهداف الجديدة لسياسة تشغيل الشباب و الوسائل الواجب تعبئتها لصالح 68 بالمئة من الجزائريين الشباب، حيث تم وضع

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق. ص ص(22–23).

[2]– لطفي بومغار ونوران سيد احمد ، المرجع السابق. ص319.

[3] –سعد توفيق عبد الله البزاز، المرجع السابق. ص57.

برنامج "الإدماج المهني للشباب"، و يهدف هذا الأخير إلى تشجيع الشباب على خلق مناصب عمل بأنفسهم، من خلال التعاونيات الخاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 27 سنة، و كان الهدف المسطر 72635 منصب شغل، و تم تخصيص مبلغ 14,3 مليار دج لتمويل مختلف جوانب البرنامج، كتغطية الأعباء الأجرية للمؤسسات التي توظف شبابا في إطار عمليات التشغيل على أساس المبادرات المحلية، و تغطية تكاليف التكوين، و تقديم ضمانات مالية للقروض البنكية[1].

إن تلك الإجراءات و الإصلاحات بشقيها السياسي والاجتماعي تنم عن رغبة النظام في الحفاظ على استمراره وبقائه، وتجاوز تلك الأزمة التي عصفت بالسلم الاجتماعي من خلال محاولة استعادة ولاء الجماهير لاسيما فئة الشباب التي تعد الفاعل الأبرز في مختلف الأحداث التي شهدتها البلاد خلال فترة الثمانينيات.

المبحث الثاني :أزمات فقدان السلم الاجتماعي خلال مرحلة الاقتصاد الحر

لم تكن الشعارات التي رفعها متظاهرو أكتوبر 1988 تطالب أو تدعوا إلى الديمقراطية بقدر ما كانت تعبر عن مطالب اجتماعية، أهمها رفع الظلم و تحقيق العدالة الاجتماعية، والمطالبة بالشغل و السكن. أما رد النظام فقد كان الإعلان عن إصلاحات سياسية من خلال دستور جديد أسس للتعددية السياسية، كما تضمن إسقاط فصل كامل من الدستور السابق (دستور1976)،كان عنوانه الاشتراكية فبعد أن كانت هذه الأخيرة خيار لا رجعة فيه، تم التوجه نحو الاقتصاد الحر.

إن الطريقة التي تعامل بها النظام مع تلك المطالب الاجتماعية كان لها تأثير بالغ على حالة السلم الاجتماعي في الجزائر، فهي قد وفرت للنظام بعض الاستقرار، الذي سرعان ما عاد ليتهدد خاصة في ظل عدم التزام النظام بما اتخذ من إصلاحات.

المطلب الأول: حالة السلم الاجتماعي خلال الفترة الانتقالية

تعتبر الإدارة السلمية للتعددية والتنوع من بين أهم مقومات السلم الاجتماعي، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك من قبل ،سواء تعلق ذلك التنوع بالجانب الثقافي أو العرقي أو الديني وبالانتماء السياسي، بما يتضمنه ذلك من احترام و تقبل للطرف الأخر، وهو الأمر الذي لم يحدث في الجزائر بعد اعتماد دستور 1989 الذي من المفترض أنه قد وضع من أجل إرساء دعائم التعددية السياسية التي لم تحترم خلال الفترة الانتقالية، مما أدخل الجزائر في دوامة من العنف و اللاإستقرار.

[1] – مبروك ساحلي ، المرجع السابق. ص ص(381-382)

فقد شكلت بعض القضايا الثقافية و الأيديولوجية محاور أساسية للعنف الذي عصف بالجزائر خلال تلك المرحلة و عملت بوصفها بؤرا تتناقض حولها تصورات النخب و القيادات داخل المجتمع، فالجدل بين مشروع الدولة الإسلامية من جهة، و النظام الجمهوري من جهة أخرى يكاد يكون السبب الرئيسي في الصراع الدامي الذي عرفته الجزائر ،كما أن جدلا آخر تمحور حوله الصراع قام بين دعاة منظومة التعريب و المنظومة الفرنكوفونية ،و قد ترتب عليه ضرر كبير على مستوى التعليم و التربية وإنتاج القيم كما أن تسييس المسألة الأمازيغية و توظيفها في إدارة الصراع شكل جدلا زاد من معاناة الجزائريين، وقد انعكس كل ذلك على الاستقرار و السلم الاجتماعي[1].

فعلى الرغم من أن السلطة قد قبلت بنتائج الانتخابات المحلية لسنة 1990،حيث أكد الرئيس بن جديد التزامه بالإصلاحات، وتعدد الأحزاب، إلا أن الإجراءات التي تم اتخاذها ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ تبين غير ذلك، فقد اتخذت الحكومة قرارات تنظيمية تهدف إلى الحد من صلاحيات رؤساء البلديات المنتخبين المنتمين إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لصالح الأمناء العامين للبلديات و رؤساء الدوائر، و التجميد الصريح لعمل الجبهة على المستوى المحلي من خلال اتخاذ تدابير أخرى كالتخفيض الكبير لميزانيات البلديات الواقعة تحت إشرافها [2].

وبما أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، قد بنت خطابها السياسي على عامل العدالة الاجتماعية ، وهو الأمر الذي جعل الشعب يحس بتغير موازين الكفة لصالحها، و بدأت تفرض نفسها كبديل للسلطة بدعوته لبناء دولة إسلامية تكفل العدالة الاجتماعية[3]،و بما أن الإسلاميين لم يكونوا يملكون أية خبرة في إدارة الشؤون العامة، ولم يستطيعوا الوفاء بأي من وعودهم خصوصا على صعيد السكن و العمل، مما أثر على شعبيتهم فإنهم كانوا يتخوفون من اقتراب الانتخابات التشريعية المتوقعة في آخر جوان من خيبة أمل حادة من طرف ناخبيهم، و مع وعي هذا الخطر أخذ الإسلاميون يعزون للسلطة نوايا عرقلة أعمال الجبهة حتى تنال من شعبيتها.

برز ذلك جليا بعدما قدمت الحكومة مشروع قانون انتخابي أقرته الجمعية في 1 أفريل 1991، وهو قانون معد في مكاتب وزارة الداخلية لضمان فوز جبهة التحرير الوطني، وعندها بدأت تلوح بوادر عدم الاستقرار. ففي مؤتمر صحفي في 2 أفريل1991 حرك قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ شبح إضراب عام

[1] – محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري. مذكرة دكتوراه ، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية ،جامعة الجزائر،2008، ص153.

[2] – سعد توفيق عبد الله البزاز ، المرجع السابق. ص ص(101–102).

[3] – لطفي بومغار و نوران سيد احمد ، المرجع السابق. ص320.

مفتوح ، و هددوا بالدعوة للجهاد، إذا رفض رئيس الجمهورية إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في وقت واحد مع الانتخابات التشريعية[1].

جرى الإضراب المفتوح في 25ماي 1991، في شكل عصيان مدني، تجسد باحتلال الأماكن و المجالات العامة، و صارت الجوامع مواقع عمليات، و مراكز دعايات، و شلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الشوارع ، وتواصلت المسيرات في شوارع المجمعات الحضرية الكبرى و الوسطى ، و متحركة في كل الجهات مع تنديد بالسلطة، ورفع الشعارات و ترديد نشيد الجهاد. انصبت جهود الجبهة على العاصمة بوجه خاص ، و ابتداء من أول جوان انحرف الإضراب السياسي السلمي، نحو العصيان، فكان في الشارع200 ألف شخص، و اندلعت مجابهات وصدامات في عدة أحياء بين المتظاهرين وقوى الأمن، و أعلن في 4 جوان عن حالة الطوارئ وتدخل الجيش في اليوم التالي و أطلق الرصاص على المتظاهرين، الأمر الذي خلف العديد من القتلى و الجرحى، كما جرى اعتقال عدد أخر، و انتهى الإضراب في 7 جوان. تم الإعلان بعدها عن موعد الانتخابات التشريعية الذي تقرر في 26 ديسمبر 1991[2].

في أثناء الحملة الانتخابية ،كانت هناك ظاهرة لافتة للنظر، و هي بروز خطاب سياسي عنيف، و متطرف من قبل حزبين رئيسيين على الخصوص هما الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة القوى الاشتراكية، وتبعت هذا الخطاب تجاوزات واضحة في القذف الكلامي وتمزيق صور المترشحين المنافسين، و كانت الأدوات المستعملة لتغذية هذه الروح العدائية وسط الشباب المتذمر من مشاكل اجتماعية و اقتصادية هي شعارات الإسلام بالنسبة للحزب الأول و الأمازيغية بالنسبة للثاني ، وفي كلتا الحالتين كانت النتيجة تنمية التعصب الديني و التفكير الجهوي [3].

أجري الدور الأول للانتخابات التشريعية و الذي حصلت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ على فوز ساحق بلغ 188 مقعدا، وتحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعدا، في حين لم تتحصل جبهة التحرير الوطني سوى على16 مقعدا، أما المستقلون فتحصلوا على3 مقاعد. وبقي198 مقعدا يتحدد مصيرها في الجولة الثانية، و التي تقرر إجراؤها في16 جانفي 1992، و التي بدا مؤكدا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستفوز بأغلبيتها.

---

[1] – لياس بوكراع ، الرعب المقدس.(ترجمة : خليل احمد خليل)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، ط1،2003، ص249.

[2] – نفس المرجع السابق. ص251.

[3] – محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق. ص124.

أثناء التحضير للدور الثاني تصاعد الخطاب السياسي العنيف خصوصا من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي كانت تدخلات مرشحيها عبر التلفزيون بالغة الحدة، و على العكس من ذلك كان الخطاب السياسي للحزبين الآخرين يكتنفه الذهول و الخوف ، وتسرب هذا الخوف أيضا إلى نفوس المجتمع المدني و الكثير من الإطارات. وأدى انتشار هذا الجو المكهرب المتميز بالقلق الشعبي الواسع إلى استفحال القلق حول مصير الاستقرار في الجزائر، قلق تردد صداه أيضا في قطاع الجيش[1]. وفي ظل هذه الأجواء تم إلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات و توقيف المسار الانتخابي، كما أجبر الرئيس بن جديد على تقديم استقالته في11جانفي1992 ، و كان قبل ذلك قد تم حل البرلمان في 4جانفي 1992،وتم إنشاء المجلس الأعلى للدولة الذي ترأسه " محمد بوضياف" و الذي لم يكن مجيئه سوى حل من حلول أزمة طارئة وقعت فيها السلطة بعد توقيفها للمسار الانتخابي، كما تقرر حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ[2].

لقد كان إلغاء المسار الانتخابي الشرارة التي فجرت العنف في الجزائر ، حيث دخلت في مرحلة دموية فقد معها الاستقرار و السلم، وبرزت ظاهرة الإرهاب التي تعد تحولا في خيارات العناصر الإسلامية الأكثر تشددا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، التي اختارت طريق التصعيد، و اللجوء إلى تنظيم مسلح، هو الجيش الإسلامي للإنقاذ ، والذي تولدت منه تنظيمات عسكرية أكثر تطرفا على شاكلة الفوج الإسلامي ، و بالتالي غرقت البلاد في العنف و أصبح المواطنون يعيشون حربا أهلية، اغتيل خلالها الرئيس بوضياف أمام الرأي العام الجزائري و العالمي، كما أباحت بعض الفتاوى اغتيال كل أولئك الذين لا يحاربون السلطة[3].

استمر المجلس الأعلى للدولة خلال هذه المرحلة في إصدار قوانين مكافحة الإرهاب، كما اشتد الخلاف داخله بين أنصار الحل الأمني أو الاستئصالي و دعاة الحوار والحل السياسي لمعالجة العنف الذي استفحل، و أمام هذا الوضع المزري الذي كان يعيشه الشعب الجزائري، و الذي لم يستطع أحد إيجاد حل له، بدأت قيادة الجيش البحث عن الشخص الكفء الذي بإمكانه أن يخمد النيران التي اشتعلت، فقاموا بتعيين" اليامين زروال "رئيسا للدولة. فأمام هذه الأوضاع الأمنية المتردية أدركت النخب

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول ، المرجع السابق. ص ص(127–128).

[2] – أمال قاسيمي ، ظاهرة الإرهاب من خلال رسوم الكاريكاتير الجزائرية. في(أمال قاسيمي(وآخرون)، المرجع السابق)،ص349.

[3]– لياس بوكراع ، المرجع السابق. ص ص(266–276)

الحاكمة أن لا مناص من العودة إلى الشرعية و الحياة المؤسساتية القائمة على التمثيل الشعبي من خلال الانتخابات.

أجرت السلطة الانتخابات الرئاسية في 16نوفمبر1995، فاقت المشاركة فيها كل التوقعات، لأنها جرت في وضع أمني خطير، و بالرغم مما قيل عن هذه الانتخابات و عن نتائجها المنتظرة فإن إجراءها خلال هذه الفترة كان مهما جدا ، فالشعب شارك فيها بقوة لأنه انتخب فيها ضد العنف و الإرهاب و من أجل السلم[1].

إن التسيير الأمني البحت للأزمة الأمنية أظهر الكثير من التجاوزات، لاسيما ما اتصل منها بمسائل حقوق الإنسان التي كان من بين أوجهها استحداث المراكز الأمنية للاعتقال في الصحراء ، و إنشاء المحاكم الخاصة لقضايا الإرهاب و الحد من حرية تنقل الأشخاص والسيارات لتبقى قضية المفقودين الملف الأكثر صلة بمخلفات تلك المعالجة الأمنية . فالإرهاب إذا ما اعتبر شكلا من أشكال العنف السياسي يعد مجرد عرض لأسباب ذات طابع سياسي، لذا فإن ما هو سياسي لا بد ان يحل سياسيا لا أمنيا فحسب، وهو ما استدركته السلطة بتوجهها نحو سياسة أكثر ليونة في التعامل مع الإرهابيين ، بدأت سنة 1995 مع سن قانون الرحمة[2]. الذي حاول من خلاله الرئيس زروال أن يعالج الوضعية المتردية بشكل متوازن، إلا أن هذا القانون لم يحظى بالنجاح الذي كان يأمله منه رئيس الجمهورية، وذلك لرفض الجماعات المسلحة له، و لتملص السلطات من مسؤولياتها تجاه من سمو بالتائبين، واختلال التسيير السياسي بسبب تطاحن الجماعات و الهياكل الجهوية على أعلى مستويات القرار الوطني[3].

منذ سنة 1996 شهد النشاط الإرهابي هبوطا ذلك أن الجماعات الإسلامية المسلحة اختارت طريقة انكماش بعدما أخذ يترصدها المواطنون المسلحون(مجموعة الدفاع الشرعي و المواطنون)، و بعد أن رفضتها شريحة مهمة من السكان الذين كانوا يؤيدونها مما أدى إلى تفكك شبكاتها[4].

إن تداعيات انهيار المسار الديمقراطي وتردي الأوضاع الأمنية وحالة اللاإستقرار، تزامنت مع مجموعة من الاختلالات التي أصابت الاقتصاد كعجز الموازنة العامة، و ارتفاع حجم المديونية

---

[1]– أمال قاسيمي ، المرجع السابق. ص351.

[2]– منصوري لخضاري ، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني على الصعيد عبر الوطني. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1،2014، ص ص(23–24).

[3] – محمد بوضياف ، المرجع السابق. ص128.

[4] – لياس بوكراع ، المرجع السابق. ص308.

الخارجية، و ارتفاع نسبة البطالة و التضخم، ونظرا لهذا الوضع المتدهور، شرعت السلطات في اتخاذ بعض التدابير التي رأت من شأنها تحقيق الهدف المتوخى من الإصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الانفتاح الذي أسس له دستور1989، و المتمثل في التوجه إلى الاقتصاد الحر، ولتجسيد هذه التدابير ميدانيا عملت الدولة على بلورة اقتراحات بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدائنة تهدف إلى تخفيض ضغط المديونية ، حيث توجت بإتفاقيتين على شكل برنامجين، الأول برنامج الاستقرار(التثبيت الهيكلي)في افريل1994،الذي جاء بسبب انخفاض أسعار البترول، وارتفاع معدلات خدمات الديون التي بلغت 82 بالمئة سنة1993 من مداخيل قدرت ب:10,23 مليار دولار، وبالتالي لم يبقى للجزائر إلا مبلغ1,18 مليار دولار لتغطية تمويل الدورة الاقتصادية ، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك و الذي صاحبه ارتفاع في نسبة التضخم. فبعد توقيع هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، بلغت نسبة المواد الاستهلاكية المحررة أسعارها 85 بالمئة، من مجموع السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، وتم تعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد كل ثلاثة أشهر، و بالتالي تم كبح معدل التضخم في حدود29,05 بالمئة، و تخفيض عجز الميزانية إلى حدود 4,04 بالمئة سنة1994 بعد أن كان 8,7 بالمئة سنة 1993،كما ارتفع مخزون العملة الصعبة. سمحت هذه الإجراءات رغم قسوتها الاجتماعية من إعطاء مؤشرات ايجابية للدائنين، و فتح المجال أمام إعادة جدولة الديون الخارجية[1].

بانتهاء المرحلة الأولى شرعت السلطات في تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي(1995-1998)الذي عمل على تعميق الإجراءات الاستقرارية، حيث انصبت الجهود على رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى تحرير كامل لأسعار كل السلع و الخدمات، والقضاء على عجز الميزانية، وتنمية الادخار، و ذلك عن طريق تقليص النفقات العامة(نفقات التجهيز، نفقات دعم الأسعار، تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن سياسة التطهير المالي للمؤسسات العمومية)، بالإضافة إلى تبني إجراءات مكملة للتأثير على العرض و بعث النمو الاقتصادي. وتشير البيانات والمعطيات الإحصائية أن الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج لا بأس بها بالنسبة للتوازن الاقتصادي الكلي بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج، و تجدر الإشارة إلى أن استرجاع التوازنات المالية لا يعود فقط للصرامة و الجدية في تنفيذ البرنامج، إنما يعود أيضا إلى تحسن سعر البرميل من النفط[2].

[1] – محمد بوضياف ،المرجع السابق.ص218.

[2] – نفس المرجع السابق.ص219.

إن استراتيجية الإصلاح الاقتصادي تلك كان لها انعكاسات اجتماعية سلبية، حيث تفاقمت البطالة التي وصلت نسبتها إلى 28,6 بالمئة سنة 1997، وأشارت المفتشية العامة للعمل أن أكثر من 360 ألف عامل فقد منصب شغله في الفترة الممتدة بين(1994-1998)،كما تضررت القدرة الشرائية للفئات و الشرائح البسيطة ذات الدخل الضعيف و المتوسط، و يرجع ذلك إلى تحرير الأسعار، وانقطاع دعم الدولة لمعظم المواد الاستهلاكية الأساسية، إضافة إلى خضوع سياسة الدخول لشروط صندوق النقد الدولي ، القاضية بمنع الزيادة في الأجور إلا في إطار ما يقرره البرنامج. ولم تسلم قطاعات التربية و الصحة و السكن من انعكاسات هذا البرنامج ، حيث تدنت نفقات الدولة في كل تلك القطاعات[1].

أمام هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المزرية، و بعد فشل مسعى الحوار الوطني ، واستقالة الرئيس زروال زاد الوضع تدهورا في الجزائر، و أصبحت تعيش على وقع المجازر، و حملات الدول والمنظمات للتدخل في شؤون الجزائر، لذا سارع الرئيس الجديد المنتخب "عبد العزيز بوتفليقة" إلى طرح مبادرة الوئام المدني، و التي تقوم على أساس فكرة العفو و التسامح من أجل الجزائر، و حتى يتسنى الخروج من الأزمة و مظاهرها، اقترح على الشعب ميثاقا للسلم و المصالحة يدعوهم فيه إلى تزكية الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم، وتعزيز المصالحة و التماسك الوطني. استقبلت الجماهير الميثاق بحماس كبير وصوتت عليه بأغلبية كبيرة، وبات واضحا أن ثمن المصالحة الوطنية وتحقيق السلم الاجتماعي، هو تقبل قلب الصفحة نهائيا، و عدم التوقف عند معطيات مرحلة الفتنة، و هو أمر بالغ القسوة و مر الطعم لكنه ثمن الاستقرار.

لقد استطاعت قيادة المرحلة أن تجعل من الوئام المدني و المصالحة الوطنية نقطة تحول بتخلي الكثيرين عن السلاح، و العودة إلى الحياة الطبيعية ، مما أعطى الجزائر فرصة لإعادة هيكلة ساحتها السياسية و الاجتماعية، كما تضمنت ثقافة المصالحة بعدا اقتصاديا ذلك أن التنمية الاقتصادية مرهونة بالسلم، كما أن أرضية السلم ستبقى هشة دون تنمية اقتصادية ، و مهددة بأشكال أخرى من التعبير عن العنف، وفقدان السلم الاجتماعي ، من الواضح إذن أنه لا يمكن الحديث عن السلم الاجتماعي دون العمل في الوقت نفسه ضد الفقر، وضد تعميق الشروخ الاجتماعية، وضد البطالة و أزمة السكن[2].

إن التداعيات السياسية و الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال هذه المرحلة ما هي إلا انعكاس للممارسات الريعية التي تم انتهاجها بالتزامن مع ارتفاع أسعار البترول في

[1]- محمد بوضياف ، المرجع السابق. ص221.

[2] - نفس المرجع السابق . ص ص(228-229).

مطلع الثمانينيات ، من خلال تلك السياسة التوزيعية التي اتبعها النظام من أجل الحفاظ على استقراره، بإبعاد أية مجموعة اجتماعية قد تهدد ذلك الاستقرار ، وتخليه عن الوظيفة الإنتاجية التي كانت لتحقق له الاستقرار الاقتصادي و من ثم الاجتماعي، وما زاد الأمر تعقيدا هو عدم التزامه بما اتخذ من إصلاحات سياسية اثر حالة الاحتقان الشعبي التي صاحبت انهيار أسعار البترول، ورغبته في الاحتفاظ بالسلطة بعيدا عن أية منافسة، و هو ما أدخل الجزائر في حالة الفوضى تلك التي فقد معها السلم الاجتماعي.

المطلب الثاني : حالة السلم الاجتماعي خلال فترة الاستقرار الاقتصادي

بحلول سنة 1999 دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة لها خصوصيات مختلفة عن المراحل السابقة، فأسعار المحروقات بدأت في الارتفاع مما ساعد على إعادة بناء رصيد الاحتياطات الخارجية، إذ تعد الفترة(2000-2008) من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات ، والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي، حيث كانت هناك العديد من الإحداث الدولية التي دفعت أسعار النفط للارتفاع منذ عام 2000، و التي وصلت إلى أقصاها عام 2007، و قد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، إذ ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية، فضلا عن التسديد المسبق للمديونية الخارجية[1].

نتيجة لتلك الوفرة المالية التي تزامنت مع بداية استعادة السلم بعد حرب أهلية دامت قرابة عشر سنوات، بدأ يتحقق نوع من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، حيث شرعت الدولة في سنة 2001 في تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي ، وهو برنامج يقوم على إنفاق الدولة في تطوير و إنشاء هياكل البنية التحتية ، و كان الهدف منه زيادة الطلب و التشغيل. إلا أن ذلك لم يعني تحقيق سلم اجتماعي مطلق، فسرعان ما عادت الحركات الاحتجاجية للظهور مرة أخرى.

ففي العام ذاته شهدت الجزائر ما عرف حينها "بالربيع الأسود الأمازيغي" وبالرغم مما يحمله مسمى هذه الحركة من بعد هوياتي لا يمكن إنكاره، إلا أنه لا يمكن قراءة هذا البعد لهذه الحركة بمعزل عن السياق الاجتماعي، و الاقتصادي الأوسع للجزائر حيث أن معدل البطالة في عام 2000 تصاعد ليبلغ 30 بالمئة، في وقت كانت الجزائر محققة فيه لفوائض مالية بفضل النفط و الغاز[2]. و تفجرت الأحداث إثر وفاة شاب في أحد مقار الدرك الوطني، و بالتالي وقعت مظاهرات شهدت مواجهات عنيفة بين

[1]- رايس فضيل ،"ريع النفط و مشكلة التصنيع في الجزائر ."مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد9، العدد27 ، ص ص(216-239)

[2]- لطفي بومغار و نوران سيد احمد ، المرجع السابق. ص322.

المتظاهرين و قوات الأمن و الدرك راح ضحيتها مالا يقل عن 70 من الشباب، و مئات الجرحى و الموقوفين، وكان من نتائجها تشكيل تنظيم شعبي جديد عرف باسم "تنسيقية العروش" في جوان 2001،الذي ضم أبرز العائلات في منطقة القبائل، وممثلين عن الفعاليات البربرية المختلفة. حاول زعماء العروش الضغط على السلطة حيث سار مئات الآلاف من المتظاهرين يوم 14 جوان2001 إلى العاصمة وتسببت المظاهرات في حرق و تدمير واجهات المحلات و المؤسسات العمومية و الخاصة، إلا أن قوات الأمن لم تواجهها بأمر من وزارة الداخلية في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي[1]. خاصة و أنها جاءت في السياق السياسي الأعم الذي كان يتجه نحو إقرار المصالحة الوطنية، و من ثم سعي النظام إلى تهدئة الأوضاع، و تفادي أي صدام أو انفجار من أي نوع في الدولة، ومن ثم قبول النظام للتفاوض وتأكيده تلبية المطالب المرفوعة إليه، ذلك أن التنسيقية قد تبنت وثيقة مطلبيه مكونة من 15نقطة للتفاوض مع النظام حولها لتهدئة الأوضاع، حمل بعضها طابعا هوياتيا و البعض الآخر تركز حول الحاجات التنموية، و الاقتصادية لمنطقة القبائل، الأمر الذي أدى للاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية بعد تعديل دستوري صادق علية البرلمان بغرفتيه . وشكلت هذه الأحداث دليلا إضافيا على ضعف تمثيلية القوى السياسية، وعدم قدرتها على مسايرة مطالب الشارع ، الأمر الذي اضطر الدولة للرجوع إلى تنظيمات تقليدية لضمان تمثيل سكان تلك المنطقة[2].

إن التوترات خلال تلك المرحلة لم تقتصر على منطقة القبائل فقط، بل إن عدد آخر من الولايات عرف بعض التوترات من أجل مطالب اجتماعية و اقتصادية ، في الشمال كما في الجنوب الذي قرر الاحتجاج منذ(2003-2004) بظهور "حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة" التي انقسمت إلى جناح متشدد يطالب بالانفصال عن الشمال ، أو على الأقل بحصة من عائدات النفط لولايات الجنوب ، و قد لجأ هؤلاء إلى حمل السلاح ثم تخلوا عنه، بينما حافظ البقية على نهج المطالبة بحقوقهم دون عنف . و اعتبروا أن الجنوب قد تعرض لظلم تنموي ، و اعترضوا على سياسة التهميش التي تمارسها السلطة ضد أبناء الجنوب، حيث شكلت البطالة المزمنة أهم أسباب تلك الاحتجاجات[3].

---

[1] – العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر. على الموقع:
www.alzazeera.net/knowledggat/opinions/2011/2/113/2-2.
تاريخ الاطلاع:2015/12/07.على الساعة:20:13.

[2] – لطفي بومغار ونوران سيد احمد، المرجع السابق. ص323.

[3] – قاسم حجاج ، غرداية : أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة . الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015، ص4.

من هنا يتضح أن تلك الفوائض المالية الناجمة عن عوائد النفط ، لم تسهم إلا في إذكاء التفكير الجهوي، فمنطق الجهوية هو الذي أصبح يحكم مختلف مناطق الوطن في علاقتها بالنظام ، وفي علاقتها ببعضها البعض من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من تلك العوائد خاصة في ظل عدم عدالة توزيعها.

بحلول 2005 تم تدعيم البرنامج السابق للإنعاش الاقتصادي، ببرنامج لإنعاش النمو والذي كان عبارة عن توسع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات و لم يكن استثمارا إنتاجيا، شأنه في ذلك شأن البرنامج الذي سبقه، لذا فقد شهدت مدة تطبيق البرنامجين اختلالات هيكلية مستمرة و متزايدة ، بتهميش الزراعة و الصناعة في تكوين الدخل الوطني[1]. كما ساعد ذلك الريع النفطي في إعاقة تطور القطاع الخاص و إضعافه ، و ذلك في ظل تحكم الدولة في الموارد المالية للنفط بعيدا عن أي مساهمة للقطاع الخاص و الأفراد، الأمر الذي جعله يبقى ضعيفا وهامشيا و تجاريا محضا[2].

لقد استمر النظام في وظيفته التوزيعية التي تضمن له الاستقرار، وشراء السلم الاجتماعي، مستفيدا في ذلك من الوفرة المالية الناتجة عن استمرار ارتفاع أسعار المحروقات. و تبنى سياسة توسعية في الإنفاق(انظر الملحق رقم 2 ص80) تجلت تلك السياسة في مظاهر عديدة، أبرزها[3]:

– تغطية زيادة أجور العمال لسنة 2006 بالفائض المحقق، بالرغم من تحفظ عدد من الاقتصاديين على هذه الزيادات خوفا من تكرار سيناريو سنة 1992 عندما أقدمت الحكومة على رفع الأجور التي كلفتها فاتورة إصلاح قاسية.

– توفير فرص عمل جديدة في قطاع الوظيف العمومي، من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عدد كبير من حاملي الشهادات ، خاصة في قطاعات التربية و التعليم و التكوين و كذا قطاع العدالة ، ففي هذا الصدد استفاد ما يقارب 400 ألف شخص خلال الفترة(2007–2008)، من مناصب في مختلف القطاعات العمومية ، و هو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2,98 مليون موظف نهاية 2007 إلى 3,36 مليون موظف سنة 2010.

– مواجهة ارتفاع حجم الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، و في مقدمتها المواد الغذائية التي سجلت ارتفاعا قياسيا، حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 6,6 بالمئة سنة 2007.

---

[1] – رايس فضيل ، المرجع السابق. ص ص(216–239).

[2] – مبروك ساحلي ، المرجع السابق. ص395.

[3] – سيهام شباب ،"توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري". مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد4، العدد10، 2014، ص ص(288–289)

– الإنفاق الاستثماري لتسريع وتيرة إنشاء الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدية، كالطريق السيار شرق–غرب، بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة للشرب، و كذا مياه الري، مع تأهيل المطارات والموانئ، و انجاز أزيد من 1,2 مليون وحدة سكنية، لهذا الغرض خصص برنامج تطوير المنشآت القاعدية بحجم استثماري قدر بحوالي 1148 ملياردج خلال الفترة(2005–2007)، كما بلغت التكلفة الإجمالية لمشروع تزويد تمنراست بالمياه الصالحة للشرب و المنقولة من عين صالح 177 مليار دج . كما شهدت المبالغ الموجهة لحل مشكل السكن تطورات ايجابية، انتقلت من100 مليار سنة 2005 إلى أزيد من130 مليار دج سنة 2006 و165مليار دج سنة2007.

نظرا لتواصل ارتفاع أسعار المحروقات تم رفع السعر المرجعي للبرميل من19 دولار إلى37 دولار ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وهو ما سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع بما يقارب 44 بالمئة حيث بلغت الزيادة745 مليار دج ، أما من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قارب13 بالمئة، موزع بين345,2ملياردج بالنسبة لميزانية التسيير موجهة على الخصوص إلى دعم أسعار الحبوب، وإصلاح آليات دعم التشغيل، و التكفل بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، و رفع منح المجاهدين و ذوي الحقوق، و كذا تسوية ديون البلديات، أما ميزانية التجهيز فقد استفادت من مبالغ مالية إضافية تجاوزت190 مليار دج لبرامج الاستثمار العمومي[1].

بما أن فئة الشباب تعتبر المحرك الرئيسي ،و الفاعل الأساسي في مختلف الحركات الاحتجاجية فإن النظام توجه إليهم في هذه الفترة بالعديد من السياسات التشغيلية .ففي جوان 2008 كانت انطلاقة جهاز دعم الإدماج المهني، و يتعلق هذا الجهاز بالتشغيل المأجور القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة ، و يهدف إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة وهم موزعون على ثلاث فئات:

– الشباب خريجو التعليم العالي و التقنيون السامون.

– الشباب القادمون من التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني الذين زاولوا تربصا مهنيا.

– الشباب بلا تكوين.

[1] – سيهام شباب ، المرجع السابق. ص288.

كما تم تبني سياسة التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، وهي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلدية مقابل تعويض محدد ب:3000دج لكل شهر، إلا أن هذا الجهاز سجل نقائص تتعلق أساسا بالأهداف المسطرة و الجوانب التنظيمية و القانونية لتحقيقها[1].

بالإضافة إلى سياسة عقود ما قبل التشغيل أو ما يسمى منحة إدماج حاملي الشهادات ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي، و خريجي معاهد التكوين، الذين لهم مستوى تقني الذين تتراوح أعمارهم بين 19و35 سنة ، إلا أن حصيلة تطبيق هذا البرنامج كانت جزئية ، فنسبة التثبيت ضعيفة للمستفيدين عند انتهاء مدة العقد ، و بالتالي 90 بالمئة من المستفيدين بعد استكمال حقوقهم يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن العمل، بالإضافة إلى تمركزهم القوي في الإدارة على حساب القطاعات الإنتاجية.

كما نجد أيضا سياسات ترقية العمل المستقل، وتنمية روح المبادرة من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . وصاحب كل ذلك إنشاء مجموعة من الوكالات وتعددت آليات التمويل من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، وصندوق ضمان القروض [2].

عموما فإن تلك المشاريع والسياسات ما كانت لتتحقق لولا تلك الوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر خلال تلك المرحلة التي تعتبر مرحلة استقرار اقتصادي. لكن على الرغم من معدل النمو الذي تحقق ،والذي وصل إلى5 بالمئة و الاحتياطي المالي الذي تمتعت به الجزائر إلا أن اقتصادها بقي يعاني قصورا مزمنا متمثلا أنه اقتصاد ريعي أحادي، من حيث اعتماده على مصدر وحيد للدخل، وهو ما جعله شديد الحساسية و الهشاشة تجاه أي تغيرات محتملة في أسعار المحروقات و هو ما ينعكس على الاستقرار الاجتماعي. فنتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008، انخفضت أسعار النفط إلى مادون40 دولارا للبرميل بعد أن كانت حوالي 145 دولار للبرميل ،مما أدى إلى انخفاض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من10 بالمئة، مما جعل السلطة تتبنى سياسة حمائية لمواجهة انعكاسات تلك الأزمة ، ولتجنب تآكل احتياطي الصرف خاصة في ظل ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ومن بين إجراءاتها[3].

---

[1] – مبروك ساحلي ، المرجع السابق . ص383.

[2] – نفس المرجع السابق. ص ص(384–389).

[3] - سيهام شباب ، المرجع السابق ،ص290.

– منع القروض الاستهلاكية إلا في إطار القروض العقارية.

– تضييق الخناق على المستوردين بوضعهم أمام عراقيل إدارية.

– اسقاط1511 منتوج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية في شهر جانفي 2010 لمدة ثلاثة إلى أربعة سنوات.

بالرغم من أن هذه المرحلة هي مرحلة استقرار اقتصادي، إلا أنها شهدت تواصل بعض مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي، كتلك التي شهدتها منطقة غرداية، و التي استمرت فيها المواجهات بشكل متقطع منذ 2008، فعلى الرغم من أنها شهدت حركة احتجاجية في أفريل 2004 بسبب تفاقم أزمتي التدهور العمراني والبيئي في واد ميزاب[1]، إلا أن الاضطرابات التي عرفتها ابتداء من 2008 أخذت بعدا هوياتيا بين سكان من أصول مذهبية متباينة، العرب المالكيين و الأمازيغ الإباضيين بالرغم من أن هؤلاء السكان تعايشوا في سلم و وئام لمئات السنين ، وترجع أسباب تفجر الأوضاع إلى تضافر عدة عوامل منها تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى التمييز الذي مارسه ممثلو النظام على المستوى المحلي[2].كما شهدت سنة2010 خروج العديد من المتضررين من أزمة السكن، ومدن الصفيح للتنديد بسياسة الجماعات المحلية في قضية الإسكان التي تخصص وتوزع الشقق السكنية من دون الالتزام بمعايير الشفافية ، ووفقا لاعتبارات المحسوبية و الزبونية . كما شهدت هذه الفترة خروج الشباب للاحتجاج في عدة مدن بسبب تفاقم البطالة خاصة بين خريجي الجامعات ، وبالتالي فإن تلك الوفرة المالية لم تحقق سلما اجتماعيا مطلقا.

المطلب الثالث : بوادر أزمة فقدان السلم الاجتماعي في2011

عرفت الجزائر تراجعا في جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة للمواطنين بما في ذلك السكن، و الرعاية الصحية، و التعليم مما جعل مشاعر الاستياء تصبح متأججة وواضحة تجاه العقد الاجتماعي الذي يكافئ فئة صغير مرتبطة بالنظام و يمكنهم من استغلال المواد العامة بغرض تحقيق مكاسب خاصة، و فوق كل ذلك يمكنهم من الإفلات من العقاب ، الأمر الذي جعل أعدادا متزايدة من المواطنين يعتبرونها طريقة غير عادلة في توزيع عائدات النفط والغاز[3].

---

[1] – قاسم حجاج ، المرجع السابق .ص6.

[2] – العياشي عنصر ، المرجع السابق .

[3]– الحسن عاشي ، ثمن الاستقرار في الجزائر. على الموقع:

Carnegieendowment.org/2013/04/25/ثمن–الاستقرار–في–الجزائر/g1en.

تاريخ الاطلاع:2015/10/24 ،على الساعة 18:46.

إن الوفرة المالية التي تحققت جعلت الفساد يستفحل في الجزائر التي تعاني الفساد الكبير الذي يسيء فيه القادة في المستويات العليا من الحكم مثل كبار الموظفين العموميين و الإدارة العليا في المؤسسات المملوكة للدولة استخدام سلطتهم كي يستفيدوا على حساب الجمهور، و هي أيضا تواجه الفساد الصغير و إساءة الاستعمال اليومية للسلطة من جانب البيروقراطيين في الإدارة المركزية و الإدارات المحلية على حد سواء. لذا فقد انتشرت حالات فساد كثير جراء المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي بادرت إليها الدولة بعد التحسن المالي الذي تحقق(طرق، سدود، مساكن)كما هو الحال في مشروع الطريق السيار شرق–غرب، حيث تم الكشف عن وجود نظام عمولات غير قانونية، و رشاوى وعمليات احتيال تمت في المشتريات خلال انجاز الطريق. كما انفجرت فضيحة فساد أخرى عام 2010 تشمل شركة "سوناطراك" حيث تم منح عقود النفط و الغاز للشركات من خلال عقود مباشرة، بدلا من منحها عن طريق تقديم العطاءات. كما أن هناك أدلة كثيرة تشير إلى تفشي الفساد في النظام القضائي.

كما أن سجل الجزائر سيئ عندما يتعلق الأمر بشفافية الموازنة العامة، ففي استطلاع "مبادرة الموازنة العامة المفتوحة" لعام2010 والذي يقيم ما إذا كانت الحكومات تمنح شعوبها حرية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموازنة حصلت الجزائر على درجة واحدة من أصل 100 درجة . كما صنف "مؤشر مراقبة الإيرادات" الذي يقيم شفافية العائدات في41 دولة من الدول الغنية بالموارد الجزائر في المرتبة38 مما يضعها خلف كل دول النفط الغنية الأخرى[1].

ومن جهة أخرى عانى الشباب خلال هذه الفترة من ارتفاع معدلات البطالة بالرغم من السياسات التشغيلية التي اعتمدت، فقد وصل معدل البطالة في 2010 بين من تخرجوا حديثا من الجامعات إلى 30 بالمئة من الشباب، بالرغم من أن العقد الأخير قد شهد انخفاضا في معدل البطالة إلا أن الوظائف التي تم استحداثها غير مستقرة(انظر الملحق رقم 3 ص81) و أجورها زهيدة، ولا توفر الكثير من المنافع الاجتماعية، وبالتالي شكل ذلك أحد أوجه التهميش و اليأس الذي تشعر به شريحة واسعة من الشباب. يضاف إلى ذلك افتقار البلاد إلى وجود نظام سياسي مفتوح ، و منظمات مجتمع مدني فعالة من شأنها إيصال معاناة المواطنين إلى الجهات المسؤولة ، فبالرغم من العدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني إلا أنها بقيت تعاني عدم الاستقلالية، و تتعرض للضغوط السياسية عبر عمليات التمويل الانتقائي و الترهيب[2].

[1] – الحسن عاشي، المرجع السابق. .

[2] – نفس المرجع السابق.

إن كل تلك العوامل ساعدت على ظهور بوادر أزمة فقدان سلم اجتماعي عاشتها الجزائر مع مطلع سنة 2011 من خلال مجموعة من الحركات الاحتجاجية التي جاءت بعد أيام من الحركات الاحتجاجية في "سيدي بوزيد" بتونس و التي امتدت لتشعل ثورة أطاحت بنظام الرئيس "زين العابدين بن علي".

انطلقت الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في الأسبوع الأول من شهر جانفي 2011 مباشرة بعد دخول السنة الجديدة ، التي شهدت بداية سريان زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية ، كان على رأسها الزيت، و السكر ذات الاستهلاك الواسع ، و انتشرت شائعات في العاصمة ، وفي كثير من مناطق البلاد أن أمرا سيحدث ، وأن الشباب سيخرجون للقيام بتظاهرات ضد رفع الأسعار، و غلاء المعيشة ، و سرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة من التراب الوطني ابتداء من مساء يوم الاثنين 03 جانفي2011 في مدينة وهران، لتمتد في الأيام الموالية إلى الوسط و العاصمة ثم إلى مختلف ربوع الوطن شرقا و جنوبا.

اتخذت تلك الإحداث النمط نفسه لحركات احتجاجية سابقة، شبان تتراوح أعمارهم بين 16و24 سنة يشكلون مجموعات صغيرة في أحيائهم ثم يخرجون إلى الطريق العام لإقامة حواجز و متاريس تستعمل فيها الإطارات المطاطية المشتعلة ثم تنشب المواجهات بعد ذلك مع مختلف الأجهزة الأمنية ، كما قام الشبان بتحطيم المحلات التجارية، والمؤسسات الرسمية (مراكز شرطة، مدارس، مكاتب بريد...)، وحاولوا اقتحامها. تميزت تلك الأحداث بافتقارها لشعارات ذات طابع سياسي، أو اجتماعي محدد ، و هو ما جعل الخطاب الإعلامي الرسمي ينفي عنها أي توجه سياسي ، ويحصرها في احتجاج ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية ،هذا الموقف تبنته السلطة العامة التي رفضت أن تزج الشرطة في مواجهات مع الشبان المحتجين حتى وهم يقطعون الطرق العامة ليقتصر تدخلها على احتلال مواقع دفاعية عندما يتعلق الأمر بمحاولة اقتحام مراكز الشرطة و المؤسسات الرسمية ، وهو ما قلص الخسائر البشرية[1].

إن العشرية الدموية التي عرفتها الجزائر جعلت عموم الشعب يضحي بكل شيء في سبيل الأمن إلى درجة أنه أصبح يضع لنفسه خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها في حالة الاحتجاج، لذا فإن كثيرا من الأولياء لم يتوانوا عن الخروج للشارع لإرغام أولادهم على العودة إلى المنازل، خشية الاندفاع في التصعيد من دون أفق سياسي واضح ، و في وضع يتسم بهشاشة السلم الأهلي فيه على نحو قد تخرج فيه الأمور عن السيطرة، وهو ما يدلل عليه أيضا قيام الكثير من أئمة المساجد بمحاولات لتهدئة المواطنين و إقناعهم

[1] – عبد الناصر جابي ،الحركات الاحتجاجية في الجزائر(كانون الثاني يناير 2011).الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011،ص ص(5-6).

بالتراجع عن المصادمة مع الدولة و قوات الأمن[1].وقد تخوفت السلطات من خروج جموع المصلين من المساجد يوم الجمعة في تظاهرات تغطي أحياء العاصمة الشعبية تحديدا إلا أن ذلك اليوم مر بهدوء عكس المتوقع.

لقد حاولت بعض الأحزاب و التنظيمات ركوب هذه الموجة من الاحتجاجات من خلال تشكيل تحالف ونظمت بصفة دورية كل يوم سبت تجمعات تطالب فيها برحيل الرئيس خاصة و النظام بصفة عامة إلا أن هذه المبادرة عرفت استجابة ضعيفة، كما ظهرت بعض الخلافات التكتيكية داخل ذلك التحالف خاصة فيما يتعلق بما إذا كان يجب الاستمرار في المظاهرات رغم حظر النظام لها، بالإضافة إلى عدم قدرة الأحزاب على حشد الجماهير.

إن رد فعل النظام كان سريعا حيث أعلن وزير التجارة عن تراجع الدولة عن قرار رفع الأسعار، كما كان القرار الذي أصدرته الحكومة في فيفري 2011 القاضي بإلغاء حالة الطوارئ يهدف إلى إعادة الهدوء، و إظهار استعدادها للإصلاح، لكن وجود الشرطة في الشوارع ظل على حاله، و استمر الحظر المفروض على تنظيم المسيرات الاحتجاجية في العاصمة [2].كما توجه النظام بسياسة اجتماعية نحو الفئات الشابة التي لجأت إلى الاحتجاج، حاول من خلالها العمل على التخفيض من نسبة البطالة، و منح قروض سخية، و تفعيل سياسة السكن الاجتماعي . و هي السياسة الاجتماعية التي لم تكن ممكنة لولا ما تتمتع به الجزائر من وفرة مالية [3]. فالنظام استعمل جانب من تلك الإمكانات الهائلة لإرضاء الفئات الشعبية المتذمرة و شراء السلم الاجتماعي ولو بثمن غالي. فقد قررت الدولة تقديم مساعدات من شأنها السماح للشباب بإنشاء مؤسسات صغيرة، و كلفت هذه العملية قرابة 2 مليار دولار دفعت من الخزينة العمومية، و إن كانت هذه المساعدات أخذت شكل قروض من دون فائدة مع تسهيلات غير مألوفة في التسديد[4].كما أعلنت الدولة عن خطط استثمارية بقيمة 156 مليار للبنية التحتية، و إعفاء الضرائب عن السكر[5].إضافة إلى تقديم دعم نقدي لفئة الفلاحين. و بالتالي تجنب النظام مصير أنظمة

---

[1] – لطفي بومغار و نوران سيد احمد، المرجع السابق .ص ص(326-331).

[2]– الحسن عاشي ، المرجع السابق.

[3]– المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ،مقياس الديمقراطية4 ،2014،ص46.

[4]– لطفي بومغار و نوران سيد احمد ،المرجع السابق .ص332.

[5]– Michal L.Ross. Will oil drown the Arab spring. On: www.Foreingnaffairs.com/articles/68200/Michael-l-ross/will-oil-drown-the-arab-spring. on17/02/2016,at:10:32.

أخرى سقطت بفعل موجة الثورات التي اجتاحت عددا من دول الوطن العربي، و تسببت في سقوط أنظمتها.

من ناحية أخرى لجأ النظام في لفتة منه تجاه النخب السياسية، بما فيها المعارضة، إلى الوعد بتعديل الدستور، و إطلاق إصلاحات قانونية و سياسية شملت قانون الانتخابات والجمعيات والإعلام والمشاركة السياسة للمرأة، و التي تضمنها خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل2011 . وتم في شهر ماي إطلاق لجنة وطنية للإصلاح السياسي، و على الرغم من الآمال المبكرة التي كانت توحي بأن النظام جاد في تعامله مع قضية الإصلاح السياسي إلا أنه سرعان ما خلص معظم نشطاء المعارضة إلى أن العملية تهدف إلى كسب الوقت و تنفيذ إصلاحات شكلية فقط.

رغم انقضاء تلك الموجة إلا أن العامين التاليين(2012-2013)،لم يشهدا توقفا للاحتجاجات، فبعض التقديرات الرسمية تؤكد أن عدد الاحتجاجات عام2012 وصل إلى 4536 احتجاج وفقا لتقدير مديرية الأمن الجزائري، و هناك تقديرات تقول أن قوات الأمن العامة قد تدخلت نحو11ألف مرة في عام 2012 لفض الاحتجاجات التي غلب عليها الطابع الاجتماعي و الاقتصادي ، في صورتهما المباشرة. كما أن الرخاء والوضعية المالية المريحة فتحت شهية الحركات النقابية التي شنت إضرابات في كل القطاعات تقريبا(معلمين، عمال الصحة، المحامين، الأطباء ،الحرس البلدي....)، و انصب المطلب الأساسي المعبر عنه حول رفع الأجور، و الزيادة في المنح والعلاوات ليس على أساس الوضع الحقيقي للمؤسسات و الاقتصاد الوطني إنما من باب وجوب الاستفادة من الريع .وسعيا وراء توفير ظروف الاستقرار والسلم الاجتماعي، يستجيب النظام لتلك المطالب بقبول زيادات في الرواتب و العلاوات فاقت في بعض الأحيان نسبة 100 بالمئة ،مع أثر رجعي قد يعود لأكثر من ثلاث سنوات ، الأمر الذي يسفر عن زيادة معتبرة في نسبة التضخم وهو ما يبطل مفعول الزيادات[1].

إن رد فعل السلطات يأتي انطلاقا من فهم مباشر لهذه المطالب بمعزل عن الاعتبارات السياسية، ولاسيما أن الوفرة المالية الناجمة عن الريع النفطي تسمح بذلك وعليه فإن ما يتهدد الجزائر هو التفكك الاجتماعي ، بسبب ما يمكن تسميته النزعة المطلبية المفرطة لدى كل فئة من فئات المجتمع ، و التي تبدو و كأن الأنانية هي التي صارت تحركها و ليس الرغبة في التفكير والعمل معا[2]. كما أن تعامل

[1]- لطفي بومغار و نوران سيد احمد ، المرجع السابق. ص ص(327-329).

[2]- محمد هناد ،الإصلاحات السياسية المعلنة مؤخرا في الجزائر. في(اسحاق فومباسواري و بيروكمسفين و محمد عاشور، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها. أديس أبابا، 2011)،ص18.

النظام مع تلك المطالب بذلك الشكل يظهر أنه لم يستفد مما حصل في مراحل سابقة وأنه لا يزال مصرا على التعامل مع حالات فقدان السلم الاجتماعي بالشكل نفسه من أجل ضمان بقائه و استمراره.

المبحث الثالث: مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر

بحلول منتصف سنة 2014 بدأت أسعار النفط تشهد تراجعا متواصلا، وهو ما دفع العديد من الاقتصاديين و السياسيين وحتى بعض المنظمات المالية الدولية للتنبؤ بمستقبل أسود للجزائر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، واعتبروا أن الجزائر مهددة بمجموعة من الهزات الاجتماعية ،التي من شأنها تهديد الاستقرار والسلم الاجتماعي ،خاصة في ظل اعتماد الجزائر على مصدر وحيد للدخل وهو عوائد قطاع المحروقات ،فانخفاض أسعار البترول يعني أن الجزائر لن تكون قادرة على مواصلة شراء السلم الاجتماعي ، لاسيما بعد أن جرى الحديث عن بعض التدابير التقشفية و التي من بينها تجميد التوظيف في سنة 2015،و تأجيل بعض المشاريع الكبرى، وفرض رسوم و ضرائب جديدة و زيادات في أسعار بعض السلع الأساسية، مما يعني تضرر القدرة الشرائية للمواطنين و هو ما قد يؤدي إلى انفجار الأوضاع في الجزائر.

إلا أنه وعلى عكس ما كان متوقعا رفعت الحكومة من حجم موازنة الدعم الاجتماعي لسنة 2015 بنحو 7,5 بالمئة عن موازنة 2014، لتبلغ حوالي 17,4 مليار دولار بزيادة بنحو1,2 مليار دولار. كما أن الميزانية التكميلية تضمنت المزيد من المخصصات الاجتماعية ، بالرغم من إقرار الحكومة ذاتها بوجود أزمة مالية حادة، وأظهرت الموازنة التكميلية أن مخصصات الدعم الاجتماعي تعادل نحو10 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وأن الدعم الموجه لقطاعات الصحة و السكن و العائلات ارتفع بنحو12,4 بالمئة ، كما تم رصد 2,1 مليار دولار لدعم السلع الأساسية[1]. ويعود ذلك إلى هامش المناورة الذي تملكه الحكومة في تلبية الطلب الداخلي، وفي تمويل المشاريع الكبرى، و يوجد ذلك الهامش في كل من صندوق ضبط الإيرادات(47 مليار دولار)،والاحتياطي من النقد الأجنبي(170 مليار دولار)،مما يضع التوازنات الكبرى للدولة في مجال الحماية إلى غاية سنة 2018[2].

[1] – الجزائر تضخ مليارات الدولارات لشراء السلم الاجتماعي. على الموقع:
www.middle-east-online.com/?id=207948.
تاريخ الاطلاع: 2015/10/24. على الساعة: 12:50.

[2]– بشير مصيطفى، نهاية الريع الأزمة و الحل. الجزائر: دار جسور، ط1، 2015 ، ص194.

إلا أن مواصلة انهيار أسعار النفط لتصل إلى ما دون السعر المرجعي جعلت النظام يدعوا المواطنين للتقشف، و ترشيد استهلاك المياه والطاقة من أجل تجاوز الأزمة و بناء قاعدة إنتاجية ،مما يعني أن مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر على المحك خاصة في ظل التوترات التي تشهدها بعض المناطق التي لها حدود مع الجزائر.

المطلب الأول: السلم الاجتماعي في ظل استمرار ريعية الدولة

إن تتبع تطور أسعار النفط يظهر أنها تمر بفترات متعاقبة من الارتفاع و الانخفاض و بالتالي فإن كل مرحلة انخفاض لأسعار النفط سيعقبها مرحلة رواج نفطي ترتفع خلالها الأسعار ،وهو الأمر الذي سيسمح للجزائر بمواصلة سياساتها التوزيعية من خلال التوسع في عملية الإنفاق الحكومي، الذي يسمح لها بالحفاظ على استقرار النظام وتحقيق السلم الاجتماعي، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثالث أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بعد كل من نيجيريا و ليبيا ، حيث تقدر الاحتياطات المؤكدة ب: 12,2 مليار برميل، و إن كان حجم الاستغلال قد انخفض خلال السنوات الأخيرة بسبب شروط التعاقد التي تفرضها الحكومة على الشركات الأجنبية ، حيث نص مرسوم رئاسي صدر سنة 2006 على أنه لا يمكن للشركات العالمية القيام بأنشطة استكشاف و استغلال للنفط و الغاز إلا بالشراكة مع "سوناطراك" التي يجب أن تمتلك نسبة 51 بالمئة من أي مشروع وهو ما أدى إلى محدودية الاستكشافات النفطية الجديدة. و بالتالي فإن تحقيق استكشافات جديدة وتزامنها مع ارتفاع أسعار النفط سيتيح للنظام الحصول على فوائض مالية تدعم استقراره و تمكنه من تفادي أي نقمة أو تذمر قد يظهر جراء تردي الأوضاع الاجتماعية. وعليه فإنه بمجرد ظهور بوادر عدم الاستقرار و فقدان السلم الاجتماعي، فإن النظام سرعان ما سيعمل على احتواءها من خلال مجموعة من الإجراءات التي ألف استخدامها، و المتمثلة في مواصلة استيراد السلع الاستهلاكية لاسيما الغذائية منها ودعم أسعارها و استحداث مناصب مالية جديدة في القطاع العام، خاصة وأن التوظيف في القطاع العام يعد من بين أهم الوسائل التي تضمن للنظام ممارسة السيطرة السياسية، والاجتماعية، وإحداث زيادات معتبرة في الأجور والرواتب، و منح القروض للشباب ودعمهم بمختلف السياسات التشغيلية بهدف التقليص من حدة البطالة في أوساطهم وبالتالي تجنب نقمتهم ولو بشكل مؤقت. ناهيك عن تقديم الإعانات لشرائح المجتمع الأخرى (المجاهدين، أبناء المجاهدين ،الفلاحين، ذوي الاحتياجات الخاصة، العائلات المعوزة....)،كما أن مواصلة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية و المرافق و الخدمات العامة من صحة وتعليم ، و مشاريع للإسكان من شأنه أن يجمل صورة النظام ويزيد من درجة الرضا الشعبي عنه.

بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى قد تدعم النظام في تحقيق الاستقرار، من بينها أن مختلف الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر تشترك في كونها تتميز بقصر المدة ، و ضعف التأطير، غياب شعارات محددة موجهة للنظام لاسيما في ظل عدم وجود مجتمع مدني قوي ولا معارضة أو أحزاب سياسية فاعلة وقادرة على حشد الجماهير و صياغة مشروع واضح للتغيير يضمن الحقوق والمطالب خاصة في ظل الضغوطات التي يمارسها النظام على تلك التنظيمات. يضاف إلى ذلك الدعم الكبير الذي يحظى به النظام من أجهزته الأمنية والعسكرية، لاسيما وأن الجزائر تعد من أكبر الدول إنفاقا على القوات المسلحة في إفريقيا ،حيث تنفق مايعادل141 دولار لكل فرد من قواتها وهو ما يكسبها القدرة على شراء ولائها وتجنيدها والاستفادة من خبرتها في أوقات الأزمات .يضاف إلى ذلك أيضا ذكريات الحرب الأهلية التي عاشتها الجزائر خلال فترة العشرية السوداء بنقل الذاكرة التاريخية للأجيال، والتدليل على ذلك بما تعيشه الدول العربية المجاورة وما تشهده من عنف وعدم استقرار.

إن كل تلك العوامل قد توفر للنظام بعض الاستقرار الذي سرعان ما يعود ليتهدد في حالة انحسار الموارد المالية مجددا وهنا قد يفتح ملف الإصلاح السياسي بهدف التنفيس عن حالة الغضب الشعبي و كنوع من التعويض بانتظار فترة أخرى من الرواج النفطي، ليبقى النظام يدور في الحلقة المفرغة نفسها.

المطلب الثاني: السلم الاجتماعي في حالة نضوب النفط

يعتبر النفط والغاز من الموارد غير المتجددة مما يعني أنه سيأتي يوم تنضب فيه هذه الموارد هذا من جانب ، و من جانب أخر فإنه كما تم تجاوز الفحم في عصر سابق وأصبح لا قيمة له كذلك سيكون الحال بالنسبة للبترول و الغاز، فقد يفقدا تجاريتهما و يصبحا في حكم الناضب بحكم توفر بدائل أخرى للطاقة.

لقد أشارت دراسة صدرت في سنة 2008 عن معهد "تشاتام هاوس" أنه لن يكون لدى الجزائر نفط متاح للتصدير بعد عام 2023، وتقول دراسة أحدث أنه من المرجح أن لن يعود للجزائر نفط لكي تصدره بين عامي 2018 و 2020، حيث حذرت الدراسة من أنه من دون اكتشاف احتياطات نفطية جديدة قد تفقد البلاد مكانتها كمستغل للنفط بحلول عام 2026[1].وحتى إن استطاع النظام أن يثبت عدم ضرر الغاز الصخري بالبيئة و الإنسان فإنه لا يمكن التعويل عليه على المدى البعيد وبالتالي لا يبقى أمام الجزائر إلا الغاز الطبيعي الذي تحكمه العقود الآجلة وأسواق المدى البعيد، وحتى هذا الأخير لا يمكن التعويل عليه إلى الأبد خاصة وأن أوروبا الزبون الاستراتيجي للجزائر في مجال الطاقة تتجه نحو سوق

[1] – الحسن عاشي، المرجع السابق.

جديدة وهي سوق الطاقات المتجددة المتولدة عن الشمس والماء والرياح، حيث أن سلوكا جديدا ينمو بين مواطني الاتحاد الأوروبي لاستخدام الطاقة النظيفة، وإحلالها محل الطاقة التقليدية بالقدر الذي يستجيب لتوصيات مختلف المؤتمرات حول البيئة من أجل خفض الاحتباس الحراري[1]. وبالتالي فإن نضوب النفط والغاز أو عدم تجاريتهما سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني لاسيما في ظل تبعيته المفرطة لهما، و هو الأمر الذي سينعكس بالضرورة على الاستقرار الاجتماعي، ذلك أن النظام لن يكون قادرا على الاستمرار في سياساته الإنفاقية التي كانت تتيحها له عوائد النفط والغاز، و التي كان يستهدف من خلالها الحفاظ على بقائه واستمراريته وتحقيق السلم الاجتماعي وهوما قد يدفعه للاقتراض لتغطية تلك النفقات وحتى الاقتراض ،ربما يصبح صعبا بحكم عدم وجود ضمان(النفط و الغاز).

إن انحسار الموارد المالية يعني أن النظام لن يكون بإمكانه الوفاء بالتزاماته الاقتصادية والاجتماعية تجاه المجتمع، سواء من ناحية المواد الغذائية التي كانت تستورد بتكلفة باهظة، أو من حيث القدرة على توفير فرص عمل جديدة فضلا عن أنه سيصبح عاجزا حتى عن دفع رواتب وأجور الموظفين الذين يشكلون نسبة لا يستهان بها، كما أن ذلك سيعني أن النظام سيوقف الإعانات التي كان يقدمها لمختلف شرائح المجتمع، ناهيك عن تراجع الخدمات العامة من صحة و تعليم، كما أن مشاريع الإسكان والبنية التحتية لا بد وأن يطالها التجميد، وفي ظل هذه الأوضاع المزرية لابد وأن تتأجج مشاعر الغضب وعدم الرضا الشعبي عن النظام خاصة فئة الشباب التي غالبا ما تتطلع إلى تحسين ظروفها المعيشية، وهو ما قد يهدد أركان النظام بأزمة فقدان سلم اجتماعي حقيقية، قد تدخل البلاد في حالة من الفوضى قد لا تحول دونها حتى عملية نقل الذاكرة التاريخية للأحداث التي عاشتها الجزائر خلال فترة العشرية السوداء ولا حتى ما تشهده الدول العربية التي حدثت بها الثورات، فارتفاع أعداد الشباب الذين لم يشهدوا الحرب الأهلية بصورة شخصية يعني أن الذاكرة التاريخية قد لا تحول دون حدوث أعمال عنف ضد النظام، خاصة وأن هذا الجيل هو جيل الفعل المباشر، الذي وصفه الدكتور" عبد الناصر جابي" بأنه(جيل صادف ميلاده بداية ظهور مظاهر الإعياء على مشاريع الدولة الوطنية، وشهد ما خلفه ذلك الإعياء من مشاكل سياسية و اقتصادية و اجتماعية: سكن، نقل، صلاحية مياه الشرب، البطالة....وهو ما قد يحمله على الاحتجاج بوصفه وسيلة للتعبير عن نفسه ومطالبه، رافضا الانخراط في المؤسسات الرسمية، ومشككا في الخطاب

[1] – بشير مصيطفى، المرجع السابق .ص125.

السياسي والإعلامي الرسمي)[1].كما أن عدم وجود مجتمع مدني فاعل وعدم وجود قنوات اتصال يعبر من خلالها المواطن عن مطالبه من شأنها تأجيج مظاهر العنف ، وإن كانت مظاهر العنف التي صاحبت حركات احتجاجية سابقة شهدتها الجزائر رمزية ولا يقصد منها إلحاق الأذى بل مجرد لفت الانتباه فإن الأمر قد لا يبقى كذلك إذا ما تضررت القدرة الشرائية للمواطن إلى حد قد لا يسعفه حتى في الحصول على قوت يومه، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات الجريمة التي انتشرت في أوساط الشباب حتى في محيط المدارس التي بدأ يقل التعويل عليها كمؤسسات ترقية اجتماعية. و بالتالي في حالة انفجار الأوضاع حتى خبرة الجهاز الأمني والعسكري قد لا تحول دون خروج الأمور عن السيطرة.

المطلب الثالث: السلم الاجتماعي في ظل التنويع الاقتصادي

قد يأخذ النظام في الجزائر درسا من التجارب التي مر بها سابقا، ويدرك أن سياسته في الحفاظ على الاستقرار و تحقيق السلم الاجتماعي بالاعتماد على ما يدره قطاع المحروقات من موارد مالية لا يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية، ذلك أنه حتى و إن حظي بفترة رواج نفطي أخرى فإنها سرعان ما ستمر وتنتهي لتأتي بعدها فترة انحسار للموارد المالية قد تكون أشد ضررا من سابقاتها . والأهم من ذلك أنه قد يتفطن إلى أن النفط والغاز ما هي إلا موارد غير متجددة سيكون مصيرها النضوب حتما، و بالتالي الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط من خلال إحداث تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد الوطني عن طريق الاستفادة من هذا الوجود الظرفي للنفط، واستغلال ما تبقى منه في تصحيح الاختلالات الحاصلة في كافة المؤشرات الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، وذلك بتكوين احتياطي يستفاد منه في تكوين قاعدة إنتاجية متنوعة انطلاقا مما تمتلكه الجزائر من إمكانات طبيعية وبشرية. و بالتالي يغير النظام المسار الإنفاقي الذي درج عليه ،ويعيد هيكلة ذلك الإنفاق وتصحيحه وفقا لأولويات مدروسة تمكنه من تخفيض أوجه الإنفاق واستغلاله في تحفيز القطاعات خارج المحروقات التي لا تزال غير مفعلة، فالصناعة لا تساهم إلا ب:5 بالمئة من القيمة المضافة، و الفلاحة ب: 8 بالمئة، في حين لا تسهم السياحة سوى ب: 3 بالمئة. ويكون ذلك من خلال رؤية جديدة قائمة على إدماج التكنولوجيا وربط الإنتاج بالبحث العلمي وتشجيع القطاع الخاص، و تفعيل الشراكة بينه وبين القطاع العام في مختلف المجالات، واستغلال الموارد المتاحة على المستوى المحلي لإقامة مشاريع صناعية وفلاحيه وإعادة بعث قطاع السياحة الذي تمتلك فيه الجزائر إمكانيات هائلة تضاهي إمكانيات دول أخرى تعتبر رائدة في هذا المجال.

[1] – عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال و سيناريوان. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012، ص12.

و التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة المتولدة عن الرياح والشمس.حيث تمتلك الجزائر أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر بأربعة مرات من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة[1].

إن الأمر قد يبدو صعبا و مكلفا لأنه يتطلب التضحية بقدر كبير من المخصصات التي كانت موجهة للإنفاق الأمر الذي قد ينعكس على الظروف المعيشية للمواطنين، إلا أن تلك التضحية ضرورية من أجل بناء اقتصاد وطني قوي و متنوع ،وهو ما سيسهم حتما في خلق مناصب وفرص عمل دائمة للشباب، ويحقق الاكتفاء الوطني من مختلف السلع، ويؤدي إلى تنويع الصادرات الوطنية خارج المحروقات، كما من شأنه تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات ،وتحقيق رفاههم خاصة إذا تدعمت تلك الرؤية الاقتصادية برؤية سياسية اجتماعية في تسيير شؤون البلاد تقوم على أساس الحوار مع مختلف شرائح المجتمع من أجل المشاركة في القرارات الاستراتيجية للدولة، وليس الاكتفاء بالنظر إليها على أنها شرائح مستهلكة فقط. والقضاء على مظاهر الاتكالية والأنانية التي تغلغلت إلى نفوس المواطنين من خلال إعلاء قيم العلم و العمل، و اعتماد معايير الحكم الراشد من شفافية و مساءلة، و اعتماد العدل كأساس لتوزيع الفرص داخل المجتمع، و عليه لن يضطر النظام إلى استخدام أسلوب الاستمالة أو القمع من أجل تحقيق السلم الاجتماعي لأن كل مقوماته ستكون متوفرة.

[1]– بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية الموارد الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي. الجزائر: دار هومة، 2014، ص319.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد انتهج النظام في الجزائر السياسة ذاتها في التعامل مع مختلف حالات فقدان السلم الاجتماعي التي عرفتها البلاد، سواء في مرحلة الاقتصاد الموجه، أو حتى بعد الانفتاح و التحول نحو الاقتصاد الحر، حيث بقي معتمدا في ذلك على إيرادات الريع النفطي، الأمر الذي جعل الاستقرار و السلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بتقلبات أسعار تلك المادة، وهو ما ظهر جليا خلال الثمانينيات من القرن الماضي عبر مرحلتين ، شهدت الأولى رواجا نفطيا تمكن النظام من خلاله من الحفاظ على استقراره وإبعاد أية معارضة نتيجة للاستقلالية التي منحته إياها عوائد النفط، و جعلته يتبنى سياسة توسعية في الإنفاق. أما المرحلة الثانية فقد شهدت تراجعا في أسعار النفط الأمر الذي جعل النظام عاجزا عن الاستمرار في تلك السياسة الإنفاقية و بالتالي وجد نفسه أمام أزمة حقيقية قام باحتوائها من خلال مجموعة من الإصلاحات السياسية التي لم يستطع الالتزام بها، و هو ما أدخل البلاد في دوامة من اللاإستقرار. ومع استعادة السلم الذي تزامن مع تحسن أسعار النفط وتحقق بعض الاستقرار الاقتصادي عاد النظام ليمارس السياسة التوزيعية ذاتها، و التي مكنته من تجاوز بوادر أزمة أخرى كانت لتلحقه بركب الدول التي شهدت ثورات في المنطقة العربية و تفادى بذلك مصير أنظمتها التي سقطت بفعل تلك الثورات، و حافظ على استقراره وعلى السلم المجتمعي من خلال المنح السخية التي توجه بها لفئات المجتمع والتي ما كانت لتتحقق لولا عوائد النفط.

الخـــاتمـــــة

لقد ظل القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني الأمر الذي جعل من الجزائر دولة ريعية، يقوم الاقتصاد السياسي فيها على أساس الوظيفة التوزيعية بدلا من الوظيفة الإنتاجية. فبالاعتماد على عوائد النفط المصدر الوحيد للثروة الوطنية تمكنت الجزائر من أن تتجاوز حالات عدم الاستقرار، و أن تحقق السلم الاجتماعي من خلال إعادة توزيع مداخيل النفط على مختلف شرائح المجتمع وفئاته مما أتاح لها الحصول على ولاء تلك الفئات، كما أن تلك الفوائض المالية منحت الدولة الاستقلالية تجاه أية جماعة اجتماعية أخرى ومكنتها من إسكات الأصوات المعارضة التي قد تهدد استقرار النظام و بقائه.

صحيح أن الدولة قد وفرت للمجتمع الكثير من الخدمات التي لا يمكن إنكارها في العديد من المجالات كالغذاء والصحة و التعليم والسكن ووفرت فرص عمل للشباب لكن المواطن ظل يشكو من قلة جودة تلك الخدمات ومن حدة الفوارق الاجتماعية ، و عدم العدالة في التوزيع، و ذلك لأن تلك الخدمات لم يكن هدفها تحقيق رفاهية المواطن بقدر ما كانت تهدف إلى ضمان استقرار النظام، وحتى المبالغ المالية الهائلة التي أنفقت على مشاريع البنية التحتية لم تسهم إلا في تجميل صورة النظام ولم تصنع اقتصادا قويا حيث أن أغلبها لم يخضع لتحليل اقتصادي كما أن علاقتها بالأهداف الاستراتيجية لا تكاد تذكر، بل إنها فتحت المجال أمام استشراء الفساد الذي تأصل في مفاصل الدولة من القمة إلى القاعدة. فحتى المواطن العادي تغلغلت فيه الأنانية و الاتكالية، و روح التفكير الجهوية، و أصبحت تحركه الرغبة في الحصول على أكبر قدر من ذلك الريع وبدأت تتلاشى عنده الرغبة في العلم والعمل من أجل المصلحة العامة للوطن، فولاءه للدولة مرتبط بما يحصل عليه من مزايا مما يثبت هشاشة ذلك السلم الاجتماعي المحقق، و يجعل الدولة أمام أزمة حقيقية فهي مجبرة على توزيع الأجور على العمال والموظفين حتى و إن كانت المؤسسات غير منتجة، وهي مجبرة على توفير فرصة عمل حتى لذلك الشاب الذي لا يملك مؤهلا علميا، قد لا يطرح ذلك إشكالا عندما تكون خزينة الدولة ممتلئة جراء ارتفاع أسعار النفط، لكن عندما تنخفض الإيرادات يصبح الوضع سيئا، و سيزداد سوءا باقتراب اليوم الذي ينضب فيه مصدر الريع. و عليه فإن مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بتخلي النظام عن عملية توزيع الريع من خلال العودة إلى الوظيفة الإنتاجية بتنويع مصادر الدخل والخروج من نطاق أحادية المنتج و الصفة الريعية العالية الدرجة التي ما فتئت العديد من الأطروحات والدراسات والملتقيات العلمية ، و التوصيات الرسمية وغير الرسمية تؤكد على ضرورة تجاوزها، من أجل حماية الاقتصاد والمواطن لكن دون جدوى مما ينم عن عدم وجود إرادة سياسية .

إن بوادر النفاذ البترولي بدأت تلوح في الأفق الأمر الذي قد يهدد السلم الاجتماعي في الجزائر، و عليه فإن النظام لا بدمن أن يستعد لمرحلة ما بعد النفط من خلال رؤية اقتصادية و سياسية و اجتماعية بعيدة المدى تقوم على:

- الاستفادة من كافة الإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة من أجل بناء قاعدة اقتصادية متنوعة والخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات من خلال بعث القطاعات الراكدة في الاقتصاد الوطني و المتمثلة في الصناعة و الزراعة والسياحة والاستفادة من الطاقات المتجددة.
- تشجيع القطاع الخاص وتفعيل الشراكة بينه وبين القطاع العام.
- التحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والخدمات عالية المحتوى التكنولوجي من خلال الاهتمام بالبحث العلمي و ربطه بالإنتاج لإرساء آليات اقتصاد متجدد وديناميكي يكسر الحلقة المفرغة للبطالة والنتائج الاقتصادية الضعيفة و يحقق الاكتفاء الذاتي.
- تفعيل السياسات والآليات القانونية المنظمة لمكافحة الفساد.
- إعطاء الجباية العادية دورا في تغطية النفقات العامة الأمر الذي من شأنه خلق الشعور بالعدالة الاجتماعية وتنمية روح المسؤولية.
- العمل على تغيير الذهنيات من خلال زرع وإعلاء قيم العلم و العمل ولا يكون ذلك إلا بمساعدة مؤسسات التنشئة الاجتماعية.
- إشراك المواطنين في القرارات الاستراتيجية للدولة و إرساء معايير الحكم الراشد من خلال الشفافية والعدالة في توزيع الفرص الاجتماعية.

إن كل تلك الأمور من شأنها أن تحقق رفاه المواطنين و أن تعزز من ثقتهم بالنظام الذي لن يضطر إلى شراء السلم الاجتماعي عن طريق استمالة المواطنين، أو فرضه عليهم قسرا عبر عرض ترسانته العسكرية ، لأن هناك فرق بين سلم اجتماعي يتحقق بمشاركة فعالة من أفراد المجتمع، و اقتناع تام بأسسه وقواعده وضرورة الحفاظ عليه وبين سلم اجتماعي يتحقق عن طريق الاستمالة ، أو بشكل قسري أو قمعي بما يشمله من حفظ للنظام لكن دون الشعور بالاطمئنان و الاستقرار.

الملاحـــق

ملحق رقم 01 : جدول يوضح تطور حجم الواردات في الجزائر في الفترة(1979-1984).

السنوات / الواردات بمليار دج	1979	1980	1981	1982	1983	1984
السلع الاستهلاكية	10,5	15,5	17,5	19,2	18,7	17,1
مواد تموين جهاز الانتاج	9,4	12,2	14,8	13,5	15,0	18,4
مواد الاستثمار(تجهيزات)	12,4	12,7	16,3	16,5	15,8	15,6
مواد أخرى	0,07	0,08	0,1	0,3	0,3	0,1
المجموع	**32,37**	**40,48**	**48,7**	**49,5**	**49,8**	**51,2**

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص43.

ملحق رقم 02 : قنوات إعادة توزيع عائدات النفط و الغاز في الجزائر.

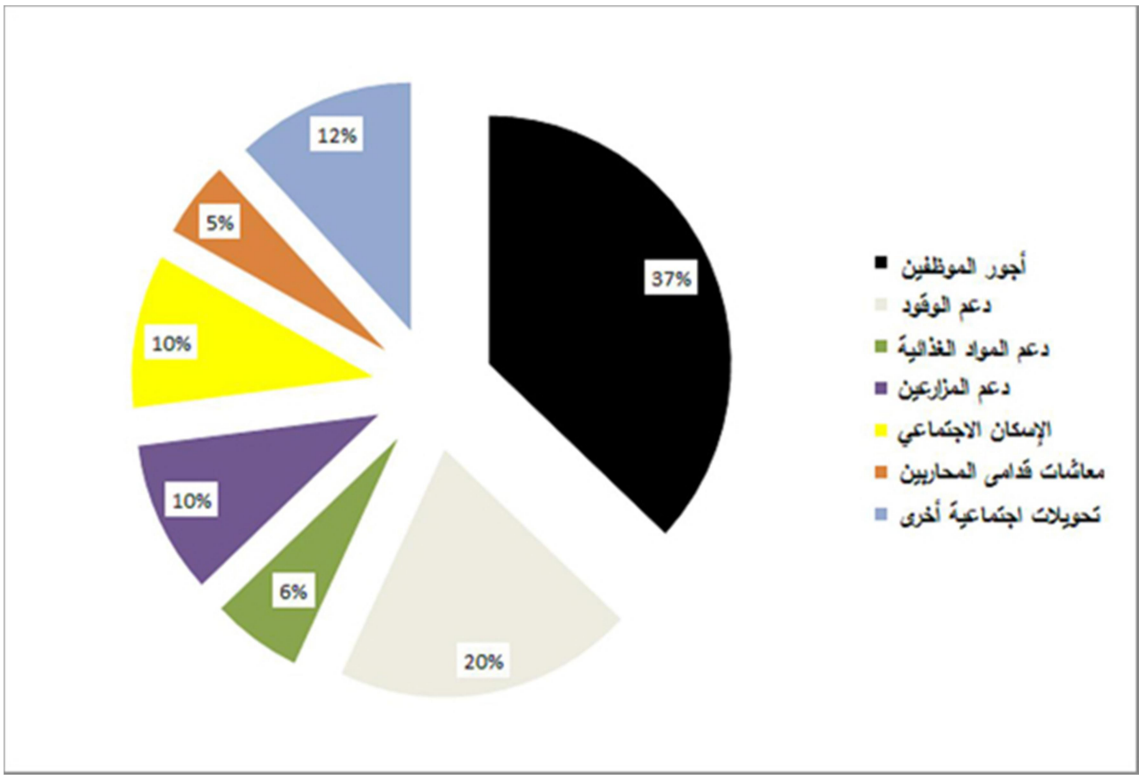

المصدر : الحسن عاشي، المرجع السابق.

ملحق رقم 03 : حصة الوظائف الدائمة و المؤقتة بأجر في الجزائر.

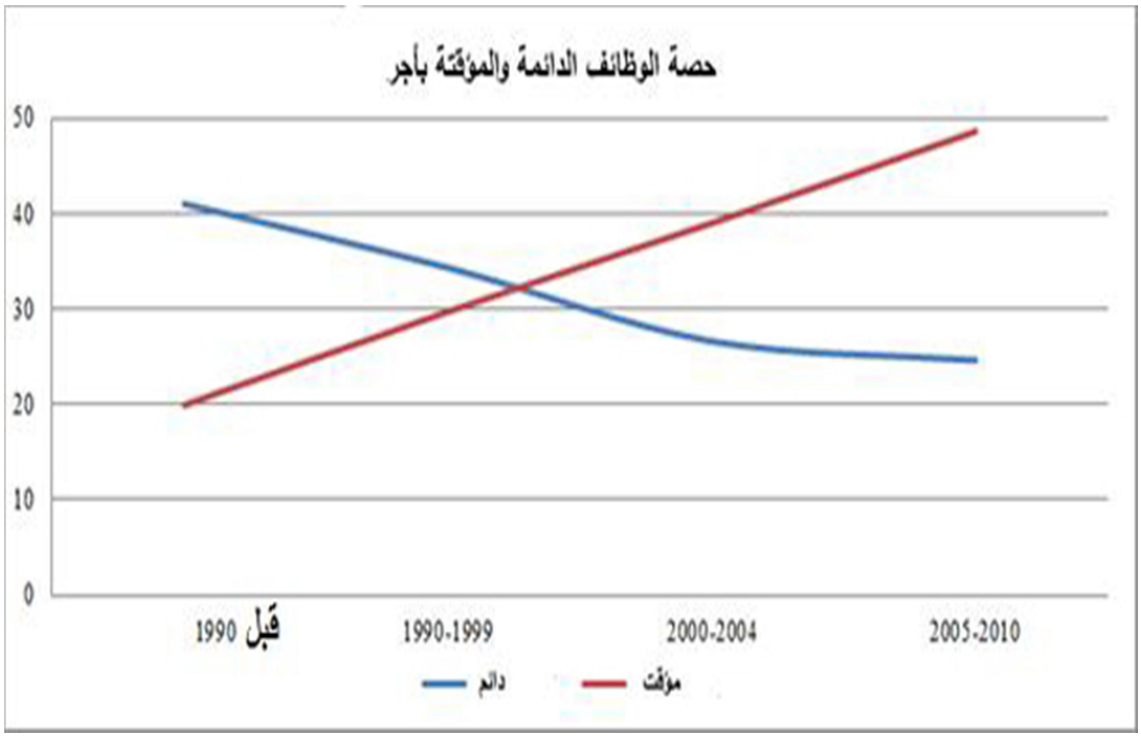

المصدر : الحسن عاشي، المرجع السابق.

المراجـــع

أولا) مراجع باللغة العربية :

أ) الكتب :

1) إبراهيم، حسنين توفيق ، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . دبي : مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2005.
2) أبو العلا، يسري محمد ، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008.
3) الإبراهيمي، عبد الحميد ، في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
4) الأزرق، مغنية ، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي-السياسي. (ترجمة : سمير كرم) ، مؤسسة الأبحاث العربية. 1980.
5) الأيوبي، نزيه ، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط .(ترجمة: أمجد حسين)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2010.
6) البديوي، خالد بن محمد ، الحوار وبناء السلم الاجتماعي. الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ط1، 2011.
7) البزاز، سعد توفيق عبد الله ، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية و الخارجية و أثرها في العلاقات الدولية. عمان: دار آيلة،2010.
8) البعجة، فتحي محمد ، التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي الكتاب الأول عن عصر الكولونيالية إلى عصر النفط . بنغازي: دار النهضة، ط1 ،2006.
9) ـــــ، ـــــ ، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي: الكتاب الثالث من أوهام التحديث والعصرنة إلى التهميش الاجتماعي. بنغازي: دار النهضة العربية، ط1، 2006.
10) الجنابي، عدنان ، الدولة الريعية والدكتاتورية. بغداد: معهد دراسات عراقية، ط1 ،2013.
11) الوزاني، خالد (وآخرون)، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2008.
12) اليوسف، يوسف خليفة ، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
13) الكواري، على خليفة (وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.
14) الكنز، علي (و آخرون)، المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية

الجديدة. القاهرة: مكتبة مدبولي،1998.

15) النجار، أحمد السيد (وآخرون)، دولة الرفاهية الاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.

16) النقيب، خلدون حسن ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1989.

17) النمس، إيمان ، دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر. دار ناشري، 2014.

18) العلوي، بنسعيد وولد أباه، السيد، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. دمشق: دار الفكر، ط1، 2006.

19) الصفار، حسن بن موسى، السلم الاجتماعي مقوماته و حمايته. بيروت: دار الساقي، ط1، 2002.

20) الشوبكي، عمر (وآخرون)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2013.

21) الشوجبي، عادل مجاهد (وآخرون)، أزمة الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2012.

22) الخولي، أسامة (وآخرون)، العرب... إلى أين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.

23) بهلول، محمد بلقاسم حسن ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. الجزائر: منشورات دحلب ، 1993.

24) بوكراع، لياس ، الرعب المقدس.(ترجمة: خليل احمد خليل)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، ط1 ،2003.

25) بلقزيز، عبد الإله (وآخرون)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

26) بن نبي، مالك ، ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية . (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، الجزائر: دار الفكر، ط 3، 1986.

27) بن رمضان، أنيسة ، دراسة إشكالية الموارد الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي. الجزائر: دار هومة ،2014.

28) بركات، علي أسعد ، الأمن الاجتماعي دراسة حالة جامعة دمشق. دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.

29) بعلبكي، أحمد (وآخرون)، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي.

الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

30) دويدار، محمد ، الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات: البترول العربي نعمة أم نقمة؟. الاسكندرية: منشأة المعارف، 1982.

31) والي، خميس حزام ، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.

32) لخضاري، منصوري، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط1، 2014.

33) مالكي، أمحمد (وآخرون)، الانفجار العربي الكبير. الدوحة : المركز العربي لأبحاث والدراسة السياسات ، ط1، 2012.

34) منيف، عبد الرحمن ، الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما. دمشق: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

35) مصطفى، عدنان محمد(وآخرون) ، عصر النفط التحديات الناشئة . أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012.

36) مصيطفى، بشير، نهاية الريع الأزمة والحل. الجزائر: دار جسور، ط1، 2015.

37) عامر، ناريمان (وآخرون)، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا. دمشق: مركز المجتمع المدني والديمقراطية ، 2013.

38) عبد الرحمن، أسامة ، المأزق العربي الراهن هل إلى خلاص من سبيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999.

39) فروستي، فيفيان ، الرعب الاقتصادي دكتاتورية ريعية .(ترجمة: سلمان حرفوش)، (د،م)، (د،ت).

40) قاسيمي، أمال (وآخرون)، الجزائر إشكاليات الواقع و رؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

41) رمزي، نبيل ، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية. الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2000.

ب) المقالات :

42) فخرو، على محمد، "الدولة الريعية والديمقراطية". جريدة النهار، الكويت ، العدد 2464، 21 ماي 2015، ص12.

43) صالح، مظهر محمد، "الدولة الريعية والتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الإنتاج".مجلة الاصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص ص(42-45) .

44) قرم، جورج، "إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي".مجلة القبس، العدد 6، أفريل 2010، ص ص(48- 49) .

45) رايس، فضيل، "ريع النفط و مشكلة التصنيع في الجزائر". مجلة الدراسات الاقليمية، المجلد9، العدد27، ص ص(216-293) .

46) شباب، سيهام،"توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري". مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد4، العدد10، 2014، ص ص(277-295) .

ج) الدراسات غير المنشورة :

i. مؤتمرات :

47) الكيلاني، سري زيد و تفاحة، ليلى مصطفى، أثر احترام حقوق المواطنة في السلم الاجتماعي. مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني(السلم للاجتماعي من منظور إسلامي)، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2012.

48) العويدي، عليا محمد ، دمج المعاقين في المجتمع وأثره في تحقيق مفهوم السلم الاجتماعي. مؤتمر كلية الشريعة الدولي(السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.

49) مرزا، علي، العراق : الواقع والآفاق الاقتصادية. المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، 2013.

50) نايف، منى عمر، لغة الحوار وأثرها على السلم الاجتماعي. مؤتمر كلية الشريعة الدولي(الثاني السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.

51) نجار، أحمد منير، الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع (التنمية المستدامة وسوق العمل)، الجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، 2014.

ii. أطروحات جامعية :

52) بوضياف، محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري. مذكرة دكتوراه ، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2008.

د) تقارير:

53) البنك الدولي، أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن ال 21. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008.

هـ) وثائق إلكترونية:

54) الجزائر تضخ مليارات الدولارات لشراء السلم الاجتماعي. على الموقع:
www.middle-east-online.com/?id=207948.
تاريخ الاطلاع:2015/10/24.على الساعة:12:50.

55) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، مقياس الديمقراطية4 ،2014. على الموقع:
www.arabreform.net
تاريخ الاطلاع: 2016/02/17 .على الساعة: 11:12 .

56) الريس، حمد أحمد، مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل إصلاحها في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج. مركز الخليج لسياسات التنمية، 2012. على الموقع:
www.gulfpolicies.com/index.pdp?option=com-cotent§view=article§id=1115.
تاريخ الاطلاع: 2015/10/27 .على الساعة: 09:45 .

57) الخاطر، خالد بن راشد ، تحديات أسعار النفط والتوزيع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015. على الموقع:
www.dohainstitute.org/release/602efb4a-34c4-bb40135.
تاريخ الاطلاع: 2015/12/07 .على الساعة: 20:26 .

58) جابي، عبد الناصر،الحركات الاحتجاجية في الجزائر(كانون الثاني يناير2011) . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011. على الموقع:
www.dohainstitute.orge/release/e62cf0d7-b405.4d61=92d3.
تاريخ الاطلاع: 2015/12/07 .على الساعة: 20:16 .

59) جابي، عبد الناصر،مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال و سيناريوان.الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2012. على الموقع:
www.dohainstitute.org/release/4b67864c-4156-4748-9c75c201c9ee.
تاريخ الاطلاع: 2015/12/07 .على الساعة: 21:05 .

60) حجاج، قاسم، غرداية:ازمة ممتدة في عهد بوتفليقة . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015. على الموقع:
www.dohainsthtute.org/release/a04f45b3-42a9-4322-8ecf-ob1ce5d075a2.
تاريخ الاطلاع: 2015/12/31 .على الساعة: 12:14 .

61) ياسر، صالح ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حاله العراق. بغداد: مؤسسة فريد ريش إيبرت، 2013. على الموقع:
www.infocenteriq.com/lionimages/545445454.pdf
تاريخ الاطلاع: 2015/10/05 .على الساعة: 16:23 .

62) سالم، أحمد مبارك، السلم الأهلي والأمن الاجتماعي من منظور الاسلام. على الموقع الالكتروني:
www.essakina.com/news/news1/16369.html

تاريخ الاطلاع 2015/10/27 على الساعة 15:33.

63) عاشي، الحسن ،ثمن الاستقرار في الجزائر.على الموقع:
www.Carnegieendowment.org/2013/04/25//الاستقرار-في-الجزائر-وثمن-g1en.
تاريخ الاطلاع:2015/10/24 ،على الساعة 18:46.

64) عنصر، العياشي،الحركات الاحتجاجية في الجزائر.على الموقع:
www.alzazeera.net/knowledggat/opinions/2011/2/113/2-2.
تاريخ الاطلاع:2015/12/07.على الساعة:20:13.

65) توفيق، داوود سالم ، الدولة الريعية تضعف قطاع التأمين. على الموقع:
www.insurancearab.com/2013/02/blog-post-8502.html#more
تاريخ الاطلاع:2015/12/12.على الساعة:00:05.

ثانيا) المراجع باللغة الأجنبية :

A) Books :

1) Beblawi, Hazem and Luciani, Giacomo, The rentier state. London: groom helm,1987
2) Cook M.A. studies in the economic history of the middle east .London. oxford university press, 1970.

B) Studies :

3) Atrozi, Danial ,The political Economy of oil and the crisis of the Arab state system. Milano : Fondazione Eni Enrico Mattei, 2013.
4) Basedau, Matthias and Lay, Jann Lay , Rentier peace or resource curs? The ambiguous effects of oil wealth and oil dependency on violent conflict. Hamburg; German Institute for global and area Studies.
5) Dunning,Thad, Authoritarianism and Democracy in Rentier States. Berkeley . university of California.

C) Web pages :

6) Achy, Lahcen, Social peace require both Economic growth and Equity. On: http://carnegie-mec.org/2011/11/15/social-peace-require-both-Economic-grouth-and-Equity/d5v1.
Date of reading 07/12/2015 at 12:34.
7) Ross, Michal.L, Will oil drown the Arab spring. On: www.Foreingnaffairs.com/articles/68200/Michael-l-ross/will-oil-drown-the-arab-spring
Date of reading 17/02/2016 at 10:32.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة

الإهداء .....

شكر و عرفان .....

ملخص I

مقدمة ..... ا

الفصل الأول: الإطار النظري للدولة الريعية و السلم الاجتماعي 01

المبحث الأول : مفهوم الدولة الريعية 03

المطلب ألأول: تعريف الدولة الريعية 03

المطلب الثاني: خصائص الدول الريعية 07

المبحث الثاني: مفهوم السلم الاجتماعي 10

المطلب ألأول: تعريف السلم الاجتماعي 10

المطلب الثاني: مقومات السلم الاجتماعي 12

خلاصة الفصل الأول 17

الفصل الثاني : الريع ومعضلة تحقيق السلم الاجتماعي في الدول الريعية النفطية 18

المبحث الأول : دور الريع في تحقيق السلم الاجتماعي 20

المطلب الأول: الريع كآلية لشراء الولاءات 20

المطلب الثاني: الريع كآلية لقمع المعارضة 22

المبحث الثاني: تداعيات السياسات الريعية على الدولة والمجتمع 26

المطلب الأول: التداعيات الاقتصادية 26

المطلب الثاني: التداعيات السياسية 30

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية 34

خلاصة الفصل الثاني 38

الفصل الثالث: الريع النفطي و أزمات فقدان السلم الاجتماعي في الجزائر 39

المبحث الأول: أزمات فقدان السلم الاجتماعي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه وكيفية التعامل معها 41

المطلب الأول: حالة السلم الاجتماعي غداة الاستقلال 41

المطلب الثاني: أزمات فقدان السلم الاجتماعي خلال الثمانينيات 43

المبحث الثاني :أزمات فقدان السلم الاجتماعي خلال مرحلة الاقتصاد الحر 51
المطلب الأول: حالة السلم الاجتماعي خلال الفترة الانتقالية 51
المطلب الثاني: حالة السلم الاجتماعي خلال فترة الاستقرار الاقتصادي 58
المطلب الثالث: بوادر أزمة فقدان السلم الاجتماعي في2011 63
المبحث الثالث: مستقبل السلم الاجتماعي في الجزائر 68
المطلب الأول: السلم الاجتماعي في ظل استمرار ريعية الدولة 69
المطلب الثاني: السلم الاجتماعي في حالة نضوب النفط 70
المطلب الثالث: السلم الاجتماعي في ظل التنويع الاقتصادي 72
خلاصة الفصل الثالث 74
الخاتمة 75
الملاحق 78
المراجع 82
فهرس المحتويات 89